وزارة التعليـــــــم العـــــــالي والبحـــــــث العلمـــــــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID– EL–Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية:2020/2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تسيير مخاطر البنوك التجارية وأثرها على منح القروض

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

– تحت إشراف:

د. علوي اسماعيل

من إعداد الطالبة:

زكري أسيا

حميداني سارة

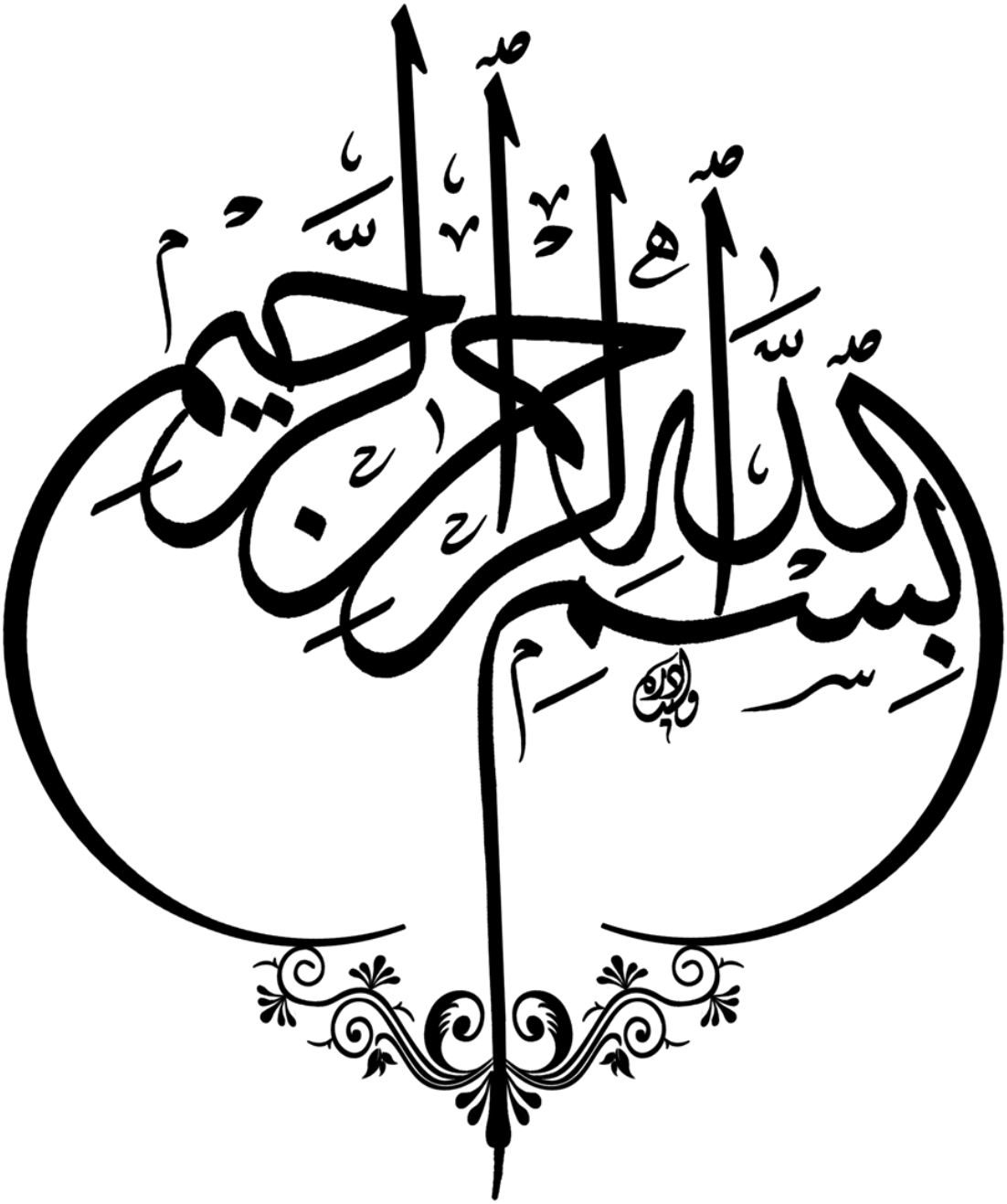
بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة ينبئكم بما كنتم تعلمون»

سورة التوبة الآية " 105"

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل اليه لولا فضل الله علينا.

من دواعي الفخر والاعتزاز أن اهدي ثمرة جهد هذا العمل المتواضع إلى أبي وأمي العزيزين حفظهما الله ورعاهما

إلى أفراد أسرتي و سندي في الدنيا شقيقاتي " صبرينة– مريم – ياسمين – زهرة"

إلى شقيقي العزيزين: "حمزة – يحي شاهين"

إلى كتاكيت العائلة: " فرح – جواد – أسيل – آية"

إلى رفقاء الدرب خاصة بالذكر: "وصال – الهام – مروى – شيماء– يوسف – حبيبة – رندة – حياة – يعقوب"

إلى أصدقائي في تونس " حسام – حكيم– حاتم– عبير"

إلى زميلتي في إنجاز المذكرة: "آسيا"

إلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

سارة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف وأطيب إنسان عرفه الكون، سيدنا وحبيبنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى نور حياتي وبهجة أيامي إلى من تعبت وسهرت على راحتي وسعادتي

إلى أمي الحنونة: "حليمة".

إلى من تعب وشقى لنرتاح جميعا إلى أعظم وأحن أب في الدنيا أطال الله لنا في عمره ان شاء الله أبي "مسعود"

إلى من قاسموني الرحم شقيقي العزيزين: "مهدي و عبد النور"

إلى أجمل هدية من المولى عز وجل إلى رمز المحبة والعطاء

زوجي العزيز: "رمزي"

إلى كتاكيت العائلة: "سجى – جميلة – يعقوب"

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم رفقاء الدرب: "وصال – الهام – مروى – يوسف– خلف "

إلى زميلتي في إنجاز المذكرة: "سارة"

أسيا

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله الذي أعاننا على هذا العمل المتواضع أما بعد

نتقدم بتحياتنا الخالصة وجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الدكتور المشرف "علوي اسماعيل" على توجيهاته و معلوماته القيمة في سبيل إخراج هدا العمل إلى الوجود.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلى رأسهم عميد الكلية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير للسادة الأساتذة الذين قبلوا بمناقشة هذه المذكرة لإثرائها والارتقاء بها للمستوى المطلوب.

إلى جميع موظفين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف –811–

وإلى كل الزميلات والزملاء الذين شجعونا ولو بكلمة.

ملخص

هدفت هده الدراسة إلى توضيح مفهوم المخاطر البنكية بمختلف أنواعها وكيفية تسييرها بالبنوك التجارية، ومدى تأثيرها على عملية منح القروض، وماهية الإجراءات والمعايير الصارمة التي تنتهجها البنوك لمواجهة هذه المخاطر والتقليل منها والحد من تأثيرها.

ولهذا الغرض تم إجراء دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-، حيث اعتمدنا في الدراسة على منهجية التحليل الوصفي باستعمال أسلوب الاستبيان كأداة لجمع معلومات الدراسة والتي من خلالها تم استخدام برنامج SPSS 18 لتحليل بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يولي اهتمام كبير بالمخاطر البنكية وخاصة مخاطر القروض الذي جعل منه يتبع أسلوب وقائي فعال من خلال استخدام انظمة خبيرة وحديثة لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها والتقليل من حدتها.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية- المخاطر البنكية- إدارة المخاطر- القروض البنكية.

Summary

This study aimed to clarify the concept of banking risks of various types and how they are conducted by commercial banks, the extent of their impact on the process of granting loans, and what are the strict procedures and standards adopted by banks to address these risks and reduce them and reduce their impact.

For this purpose, a field study was conducted by the Bank for Agriculture and Rural Development (TA) and the Taver-811 agency, where we relied on the descriptive analysis methodology using the questionnaire method as a tool for collecting study information through which SPSS 18 was used to analyze the study data.

The study found that the Bank of Agriculture and Rural Development attaches great attention to banking risks, especially the risks of loans, which made it take an effective preventive approach through the use of expert and modern systems to address all the risks to which it is exposed and reduce its severity.

Keywords: Commercial Banks - Bank Risk - Risk Management - Bank Loans

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	وظائف البنوك التجارية	(15)
02-01	أنواع البنوك التجارية	(19)
03-01	أهم مسببات المخاطر البنكية	(34)
01-02	العملية الائتمانية	(55)
02-02	أنواع القروض البنكية	(61)
03-02	العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القروض	(80)
01-03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	(94)
02-03	الهيكل التنظيمي لوكالة الطارف -811-	(98)
03-03	الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب الجنس	(106)
04-03	الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب السن	(107)
05-03	الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	(108)
06-03	الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب الخبرة	(109)
07-03	الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	(110)
08-03	فرضيات الدراسة	(120)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01 - 01	مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية	(41)
02 - 01	يوضح أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب لجنة بازل (داخل الميزانية)	(47)
03 – 01	يوضح أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية	(48)
01 - 02	نماذج الائتمان باللغة الانجليزية	(68)
01 - 03	جدول يبين طريقة تسديد القرض	(102)
02-03	جدول ليكارت الخماسي	(104)
03-03	معامل الثبات بإستخدام آلفا كرومباخ	(105)
04-03	توزع أفراد العينة حسب الجنس	(106)
05-03	توزع أفراد العينة حسب السن	(107)
06-03	توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	(108)
07-03	توزع أفراد العينة حسب الخبرة	(109)
08-03	توزع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	(110)
09-03	مجال المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الخماسي	(111)
10-03	جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الأول	(112)
11-03	جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثاني	(115)
12-03	جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثالث	(117)
13-03	نتائج اختبار شيبرو- ويلك SHAPIRO- WILK	(120)
14-03	نتائج اختبار ويلكوكسن WILCOXON للفرضية الأولى	(121)
15-03	نتائج اختبار ويلكوكسن WILCOXON للفرضية الثانية	(122)
16-03	نتائج اختبار ويلكوكسن WILCOXON للفرضية الثالثة	(123)
17-03	تأكيد صحة الفرضية الرئيسية	(124)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	(I)
Resumé	(II)
إهداء	(III)
شكر و عرفان	(V)
قائمة الأشكال	(VII)
قائمة الجداول	(IX)
فهرس المحتويات	(XI)
المقدمة	(1-6)
الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية والمخاطر البنكية	(07-51)
تمهيد	(08)
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	(09)
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	(09)
الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية	(09)
الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية	(10)
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية	(12)
الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية	(12)
الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية	(16)
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادر تمويلها	(16)
الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية	(16)

الفرع الثاني: مصادر تمويل البنوك التجارية	(20)
المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر البنكية	(23)
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المخاطر البنكية	(23)
الفرع الأول: نشأة المخاطر البنكية	(23)
الفرع الثاني: مفهوم المخاطر البنكية	(24)
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وطرق تفاديها	(25)
الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية	(25)
الفرع الثاني: طرق تفادي المخاطر البنكية	(31)
المطلب الثالث: أسباب المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي	(33)
الفرع الأول: أسباب المخاطر البنكية	(33)
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي	(35)
المبحث الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية	(37)
المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر	(37)
الفرع الأول: نشأة إدارة المخاطر البنكية	(37)
الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر البنكية	(38)
المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية واساليب إدارتها	(40)
الفرع الأول: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	(40)
الفرع الثاني: اساليب إدارة المخاطر الائتمانية	(42)
المطلب الثالث: لجنة بازل وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية	(43)
الفرع الأول: ماهية لجنة بازل	(43)
الفرع الثاني: علاقة بازل بالمخاطر الائتمانية	(50)

خلاصة الفصل	**(51)**
الفصل الثاني: الإطار النظري للقروض البنكية	**(88-52)**
تمهيد	**(54)**
المبحث الأول: القروض البنكية	**(54)**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص القروض البنكية	**(54)**
الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية	**(54)**
الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية	**(56)**
المطلب الثاني: انواع ووظائف القروض البنكية	**(56)**
الفرع الأول: أنواع القروض البنكية	**(57)**
الفرع الثاني: وظائف القروض البنكية	**(62)**
المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية	**(63)**
المبحث الثاني: معايير واجراءات منح القروض البنكية	**(64)**
المطلب الأول: اجراءات وأسس منح القروض البنكية	**(64)**
الفرع الأول: اجراءات منح القروض البنكية	**(64)**
الفرع الثاني: أسس منح القروض البنكية	**(67)**
المطلب الثاني: معايير واعتبارات منح القروض	**(68)**
الفرع الأول: معايير منح القروض	**(68)**
الفرع الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية	**(75)**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في منح القروض والضمانات الواجب تقديمها	**(78)**
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في منح القروض	**(78)**
الفرع الثاني: الضمانات الواجب تقديمها	**(80)**

المبحث الثالث: مخاطر منح القروض واساليب تسييرها	(82)
المطلب الأول: مخاطر منح القروض وعوامل تصاعدها	(82)
الفرع الأول: مخاطر منح القروض	(82)
الفرع الثاني: عوامل تصاعد مخاطر القروض	(84)
المطلب الثاني: خطوات واساليب تسيير المخاطر في البنوك التجارية	(84)
الفرع الاول: خطوات إدارة المخاطر البنكية	(84)
الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر البنكية	(85)
المطلب الثالث: اجراءات الحد من المخاطر في البنوك التجارية	(86)
خلاصة الفصل	(88)
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-	(89-126)
تمهيد	(90)
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	(91)
المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	(91)
الفرع الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	(91)
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك	(94)
الفرع الثالث: مهام وأهداف البنك	(96)
المطلب الثاني: تعريف وكالة الطارف -811- وهيكلها التنظيمي	(97)
الفرع الأول: التعريف بالوكالة	(97)
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة	(98)
المطلب الثالث: القروض المقدمة من طرف الوكالة	(99)
المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري	(100)

المطلب الأول: التشخيص الأولي للقرض	(100)
الفرع الأول: معلومات عامة حول القرض	(100)
الفرع الثاني: ملف طلب القرض	(101)
المطلب الثاني: دراسة ملف القرض	(101)
المطلب الثالث: التسيير العلاجي للقرض	(103)
المبحث الثالث: تحليل الاستبيان	(104)
المطلب الأول: مراحل الدراسة	(105)
المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الاستبيان	(105)
المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات	(105)
الفرع الأول: عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة	(106)
الفرع الثاني: نتائج المقياس	(111)
الفرع الثالث: اختبار الفرضيات	(119)
خلاصة الفصل	(126)
خاتمة	(130-127)
المراجع	(139-131)
الملاحق	(154-140)

المقدمة

المقدمة

يعتبر القطاع البنكي الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو ودعم مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، نظرا للدور الحيوي الهام الذي يلعبه.

ومنه تحتل البنوك التجارية منذ نشوءها إلى يومنا هذا مكانة عظيمة واهتماما أوسع في الحياة الاقتصادية، ويرجع الفضل في ذلك إلى اعتبارها وسيطا ماليا بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز من خلال تقديمها لمختلف الخدمات من قبول للودائع ومنح للقروض بغية تلبية كافة احتياجاتهم، ولا يقتصر ذلك على كونها وسيطا فقد بل تتعداه إلى قيامها بعمليات التجارة الخارجية والتحويلات عن بعد إضافة إلى المقاصة وعمليات الصرف، وتتنوع هذه الوظائف تبعا لأوجه استخداماتها، وعليه فالبنوك التجارية تسعى دوما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وخلق موازانات جديدة في الاقتصاد.

حيث تعتبر عملية الاقراض من أهم الوظائف الأساسية بالنسبة للبنوك التجارية نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق أهدافها وزيادة مواردها، الأمر الذي جعل مختلف الأعوان الاقتصاديون يدركون مدى أهمية القروض في مختلف المجالات، مما استلزم على البنوك وضع قواعد وإجراءات وأسس صارمة قبل قيامها بأي عملية اقراض، من خلال اعتمادها على مختلف المعايير والنماذج المتفق عليها من قبل المختصين في القطاع المالي هدفا منها لضمان تحقيق الأمان وعدم الوقوع في مخاطر عدم التسديد.

وعلى الرغم من ان مختلف العمليات البنكية تتم وفق لسياسات واجراءات إلى أنها تبقى محفوفة بجميع المخاطر سواء مالية كانت أو وظيفية، الموضوع الذي أصبح يشكل عائقا وكابوسا كبيرة على عاتق المنظومة البنكية، رغما أن المخاطرة ليست بالموضوع الجديد الى انها تزداد شيئا فشيئا بزيادة المنافسة، والاسباب التي أدت اليها تتنوع وتختلف باختلاف زمان ومكان الوقوع فيها، مما دفع ذلك مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى استحداث استراتيجيات وانظمة فعالة تواكب التطورات التي يشهدها العالم بإصدارها للجنة بازل هذه الأخيرة تتضمن مختلف المعايير والدعائم التي تبين كيفية تسيير المخاطر البنكية خاصة المتعلقة بالقروض وطرق التقليل منها والتحكم فيها، هذا ما يجعل من البنوك ايجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

وعليه قمنا بطرح الاشكالية التالية:

" كيف يؤثر تسيير المخاطر على عملية منح القروض في البنوك التجارية؟"

وللإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بطرح عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ماهي أهم القواعد التي تقوم عليها عملية منح القروض ؟.
- ماهي أهم الوسائل المستعملة لمواجهة المخاطر في البنوك التجارية ؟.
- فيما تتمثل أهم انعكاسات المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية؟.

فرضيات البحث:

من خلال الاشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- تأثر المخاطر البنكية على عملية منح القروض.

الفرضيات الفرعية:

- تتم عملية منح القروض في البنك وفق اجراءات ومعايير صارمة.
- تساهم الأنظمة والتطورات التكنولوجية في التخفيض من درجة المخاطرة.
- تساهم زيادة المخاطر البنكية في الحد من عملية منح القروض.

أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث فيما يلي:

- أهمية البنوك التجارية والمكانة التي تحتلها في الاقتصاد.
- تعلق موضوع المخاطرة بالقطاع البنكي.
- معرفة كل ما يحيط بعملية تسيير المخاطر وكيفية منح القروض.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نختصرها فيما يلي:

- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.
- التعرف على أهم الاجراءات و الأسس كأحد الأساليب المتبعة في عملية منح القروض.
- معرفة دور لجنة بازل في تسيير المخاطر البنكية.
- تحليل ومعرفة كيفية إدارة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-.

أسباب اختيار الموضوع:

تبرز مبررات اختيار البحث فيما يلي:

- الرغبة في دراسة الموضوع نظريا وتطبيقيا.
- القيمة العلمية للبحث.
- اثراء المكتبة الجامعية والاجيال السابقة.
- توافق الموضوع محل الدراسة مع التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

المنهج المعتمد:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المزج بين منهجين:

- المنهج الوصفي: تم استخدامه في الجانب النظري
- المنهج التحليلي:

حدود البحث:

- الحدود الزمنية: خلال العام الجامعي 2020/2019.
- الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-.
- الحدود الموضوعية: تسيير المخاطر البنكية وآثرها على منح القروض بالبنوك التجارية.
- الحدود البشرية: عينة من الموظفين العاملين بالبنك محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والاطلاع على الوثائق في البنك وذلك لمبدأ السرية بالبنك.
- صعوبة ايجاد المراجع بسبب غلق المكاتب الراجع للظروف التي تعيشها البلاد.
- صعوبة التنقل للقيام بالتربص والالتقاء بالمشرف شخصيا بسبب جائحة كورونا.

- عدم حصولنا على ملاحق كافية تدعم بحثنا.

الدراسات السابقة:

1. دراسة خضراوي نعيمة، بعنوان "**إدارة المخاطر البنكية دراسة – مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،2008-2009، توصلت إلى النتائج التالية:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء، أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.
- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
- إن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات.

2. دراسة كتفي خيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير بعنوان "**دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف-، توصلت إلى النتائج التالية:

- يعد وجود الحوكمة المصرفية أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي فعال يعمل على تحسين إدارة البنك بشكل عام وإدارة المخاطر بشكل خاص.
- كجزء من الإيطار العام للحوكمة، فإن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف عن إدارة المخاطر بالبنك.
- حوكمة المصارف أصبحت أداة مهمة لتحسين أداء المصارف بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير النظام المالي والاقتصادي ككل فمن خلالها يتم ضمان نزاهة المعاملات المالية.

خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع والاحاطة بمختلف جوانبه، وتحليل أبعاده والاجابة على الاشكالية تناولنا جانبين أساسيين:

جانب نظري يضم فصلين، وآخر تطبيقي متمثل في دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف – 811-، وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة الآتية:

الفصل الأول: يعتبر مدخلا للدراسة تحت عنوان "نظرة عامة حول البنوك التجارية والمخاطر البنكية"، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يضم مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، والمبحث الثاني تم تخصيصه للمخاطر البنكية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه ادارة المخاطر ولجنة بازل الدولية.

الفصل الثاني: تحت عنوان "الايطار النظري للقروض البنكية"، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يشمل مختلف الأساسيات المتعلقة بالقروض من تعريف وأنواع ووظائف، أما المبحث الثاني فقد خصص لأهم المعايير والاجراءات التي تبنى عليها عملية منح القروض، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تم فيه عرض أهم المخاطر المتعلقة بالقروض وأساليب تسييرها.

ونحاول في **الفصل الثالث** و الأخير دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-، والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي: في المبحث الأول تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة، بالإضافة إلى التعرف على وكالة الطارف -811- وهيكلها التنظيمي وأهم القروض التي يمنحها البنك، أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة حالة قرض ممنوح من طرف البنك اعتمادا على الوثائق الممنوحة من طرف البنك محل الدراسة، بينما في المبحث الثالث قمنا فيه بعرض وتحليل نتائج الاستبيان وتحديد مجتمع وعينة الدراسة عن طريق استخدام برنامج spss بالاضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة والتأكد من صحتها.

الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية والمخاطر البنكية

تمهيد

لقد احتل موضوع المخاطرة منذ فترات طويلة اهتماما كبيرا على مستوى المنظومة البنكية وخاصة البنوك التجارية، نتيجة التطور الذي يشهده النظام البنكي من يوم لآخر، الذي أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها، هذه الأخيرة تعود عليه بعوائد وفوائض مالية ضخمة تتزايد بزيادة المخاطر بمختلف أنواعها ، حيث أن نجاح واستمرارية نشاط أي بنك أصبح مرهونا بمدى فاعليته ونجاعته في التحكم والتقليل من هذه المخاطر التي أصبح أمرا حتميا والزاميا على البنوك بغية تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة، وذلك من خلال مراقبة مستوى تقدم المخاطر التي تحيط بها باعتمادها على مجموعة من المؤشرات و الإجراءات الوقائية، انطلاقا من معرفتها للمخاطر ونوعها والآثار السلبية المترتبة عليها، ومن ثم إدارتها بطريقة سليمة وفعالة استنادا الى توصيات المنظمات الدولية من بينها لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة وصولا الى ما يخدم أهداف و مصالح البنك.

حيث أولينا الاهتمام في هذا الفصل على ماهية وأنواع البنوك التجارية و كذا معرفة المخاطر البنكية و كيفية اداراتها بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.**
- ✓ **المبحث الثاني: أساسيات حول مخاطر البنوك التجارية.**
- ✓ **المبحث الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية.**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا هاما وأساسيا في الاقتصاد الوطني لما توفره من أموال ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تجميع الودائع و توظيفها. وإن الغرض من هذا المبحث هو التعرف على طبيعة نشاط البنوك التجارية من خلال ماهيتها و أنواعها و كذا أهم وظائفها، ومن تم مصادر تمويلها ويتم ذلك على النحو التالي:

- ✓ المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية
- ✓ المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنوك التجارية
- ✓ المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادر تمويلها

المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية نشاطا على المستوى العالمي منذ القدم وأكثرها أهمية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه والخدمات التي تقدمها.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار ورجال الأعمال و كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة، فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع ايصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، وكذا المودع إذا أراد وديعته يعطي للصائغ أو الصيرفي الإيصال ويأخذ الوديعة، ومع مرور الزمن أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، وتبقى الأموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من أموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك وهي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب أو الأموال) ويعطيه للمقترض، وخاصة بعد ما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة.

بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى بنوك تجارية أخدت تكون نقودا جديدة (نقود الودائع) وهذا يمثل تحويلا كبيرا في نشاط البنوك التجارية، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي، وبهذا فإن البنوك التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين (المدخرين) وبين المقترضين (المستثمرين) بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الأخرى على التأثير في عرض النقد من خلال امكانيتها في توليد الائتمان البنكي.[1]

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

قبل التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية لابد من الوقوف على معنى كلبة "بنك" بصفة عامة ثم الوصول إلى تعريف البنوك التجارية بصفة خاصة.

أولا: تعريف البنك:

أصل كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية BANCO "بانكو" والتي تعنى المصطبة، حيث كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، وفي النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيه المتاجرة بالنقود.[2]

كما عرف البنك أيضا بأنه:" أي مؤسسة تعرض خدمات الودائع تحت الطلب، ويمكن سحب هذه الودائع إما بواسطة الشيكات أو القيام بالتحويل الإلكتروني للأموال وتقوم بمنح القروض وتأدية خدمات الدفع".[3]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

لقد تعددت تعاريف البنوك التجارية نذكر أهمها:

---

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، "**إدارة البنوك التجارية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 139- 140

[2] واضح نعيمة؛، " **العوامل المؤثرة على اتخاد قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تلمسان)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه؛ قسم العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان؛2016-2017، ص04

[3] فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، "**إدارة المؤسسات و الأسواق المالية**"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 2011، ص 10

– تعرف البنوك التجارية على أنها:" مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين، تتلقى الودائع وتهدف إلى تحقيق الأرباح بأقل مخاطر مقبولة".[1]

–كما تعرف على أنها:" مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال تحتاج إلى الحفاظ عليها وتأمينها، والمجموعة الثانية تحتاج أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما".[2]

– وفي تعريف اخر البنوك التجارية: " هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة؛ بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل والخارج".[3]

– وهناك من عرفها على أنها:" أهم المؤسسات المالية المنظمة تنظيما عاليا، نظرا لتكامل الشبكة الإدارية والقانونية والمالية المحلية والدولية التي توجه هذه البنوك، تقبل الودائع وتعرضها للغير وتستثمر في بعض الإيداعات والعمل كشركات قابضة وتقدم الخدمات المحاسبية والاستثمارات المالية والقضائية للمجتمع".[4]

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين، تعمل كوسيط مالي بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب العجز المالي، كما تقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة من أجل تحقيق الأرباح وذلك بأقل مخاطر ممكنة وبهذا تقوم بدعم الاقتصاد الوطني، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار في الداخل والخارج وذلك لتكامل الشبكة الإدارية والقانونية والمالية المحلية والدولية التي توجد في هذه البنوك.

[1] اسماعيل إبراهيم عبد الباقي؛، مرجع سبق ذكره، ص 39

[2] محمد الصيرفي، "**إدارة المصارف**"، دار الوفاء للنشر و الطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص07

[3] سيف عبد الرحمان أحمد، " **تطور دولة الإمارات العربية المتحدة**"، دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان؛ الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص2017

[4] دريد كمال ال شيب، "**إدارة العمليات المصرفية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص37

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية التي تريد أن تصل إليها.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى بالخدمات البنكية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين وظائف تقليدية و أخرى حديثة:

أولا: الوظائف التقليدية (الكلاسيكية):

تعتبر هذه الوظائف أساسية وهي في نفس الوقت تقليدية نذكر منها:

1. قبول الودائع بمختلف أنواعها: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف وأهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع.

ويعني قيام البنك بقبول الودائع بأن يتلقى مبلغا معينا من العملة الوطنية مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ بأن يرد المبلغ إليه بناء على طلب منه و في أي وقت يشاء، إذ تمثل الوديعة تعهدا من البنك لصاحب الوديعة في رد مبلغ الوديعة أو أي مبلغ يطلبه المودع في حدود مبلغ الوديعة في أي وقت يرغب فيه المودع بذلك.[1]

وهنا لا بد من التعرف على أهم أنواع الودائع البنكية:[2]

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق انذار.

- ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة.

[1] طاهر فاضل البياتي، ميزال روحي سماره، **"النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 155-156

[2] عزت قناوي،" **أساسيات في النقود والبنوك"**، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 163-166

– ودائع بإشعار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

2. منح القروض و السلف: تعني هذه الوظيفة، أن يقدم البنك مبالغ نقدية إلى الأفراد والمشروعات و لرجال الأعمال لأجل قصير أو لأجل طويل، وذلك حتى يتمكن هؤلاء المقترضون من مباشرة أعمالهم أو استمرارها، على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، يضاف إليها نسبة معينة من مبلغ القرض يسمى هذا المبلغ الإجمالي بالفائدة.[1]

3. خلق النقود (توليدها)[2]: إن الفكرة الأساسية في هذه الوظيفة أن البنوك التجارية عندما تحتفظ بنسبة معينة من الودائع تحت الطلب، يتبقى الجزء الآخر من الودائع تحت تصرفه جاهزة لعمليات الإقراض والتسليف، فيعمل البنك التجاري على إقراضه للأفراد والمؤسسات، وفي النهاية تصل المبالغ المقترضة إلى البنوك التجارية مرة اخرى، فتقطع منها الاحتياطي الإجباري و ما تبقى تقرضه من جديد، و هكذا تستمر عملية خلق النقود، ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض العوامل المؤثرة في قدرة البنك على خلق الودائع؛ وهي:

– حجم الودائع الأولية.

– نسبة السيولة أو نسبة الاحتياطي: فكلما زادت نسبة الاحتياطي قلت القدرة على خلق النقود.

– نسبة التسرب: فزيادة نسبة التسرب تقل القدرة على خلق الودائع.

– السياسة الاقتصادية: فيما يتعلق برغبة السلطات النقدية في تبني سياسة توسعية (زيادة عرض النقد) أو سياسة انكماشية (تقليل عرض النقد).

– الظروف الاقتصادية في المجتمع.

– مدى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بودائع تحت الطلب على الودائع الزمنية فكلما زاد ذلك التفضيل زادت القدرة على خلق الودائع.

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، مرجع سبق ذكره، ص ص157-158

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، " **النقود والبنوك و المصارف المركزية**"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 51-52

- رغبة الأفراد في الاقتراض.

4. خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف زبائنه التجار والصناع، وبإمكانه أن يعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.[1]

5. فتح الحسابات بمختلف أنواعها.[2]

ثانيا: الوظائف الحديثة:

يمكن إجمال أهم الوظائف الحديثة التي تشهدها البنوك التجارية في وقتنا الحالي كما يلي:[3]

1. تمويل ودعم المشاريع التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع.

2. تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم.

3. شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.

4. الدفع نيابة عن الغير.

5. إصدار خطابات الضمان.

6. فتح الاعتمادات المستندية.

7. شراء وبيع الشيكات الأجنبية.

8. شراء وبيع العملات الأجنبية.

9. خدمات البطاقة الائتمانية Credit Card.

10. خدمات الكمبيوتر الحديثة.

11. تأجير الخزائن الحديدية.

12. تحويل العملات للخارج.

13. خدمة البنك الآلي.

---

[1] خبابه عبدا لله، " **الاقتصاد المصرفي(البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)**"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 104

[2] حمد فتحي البديوي، " **إدارة البنوك**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص21

[3] جميل السعودي، "**إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 41- 42

14.تمالشكل رقم (01– 01): وظائف البنوك التجارية

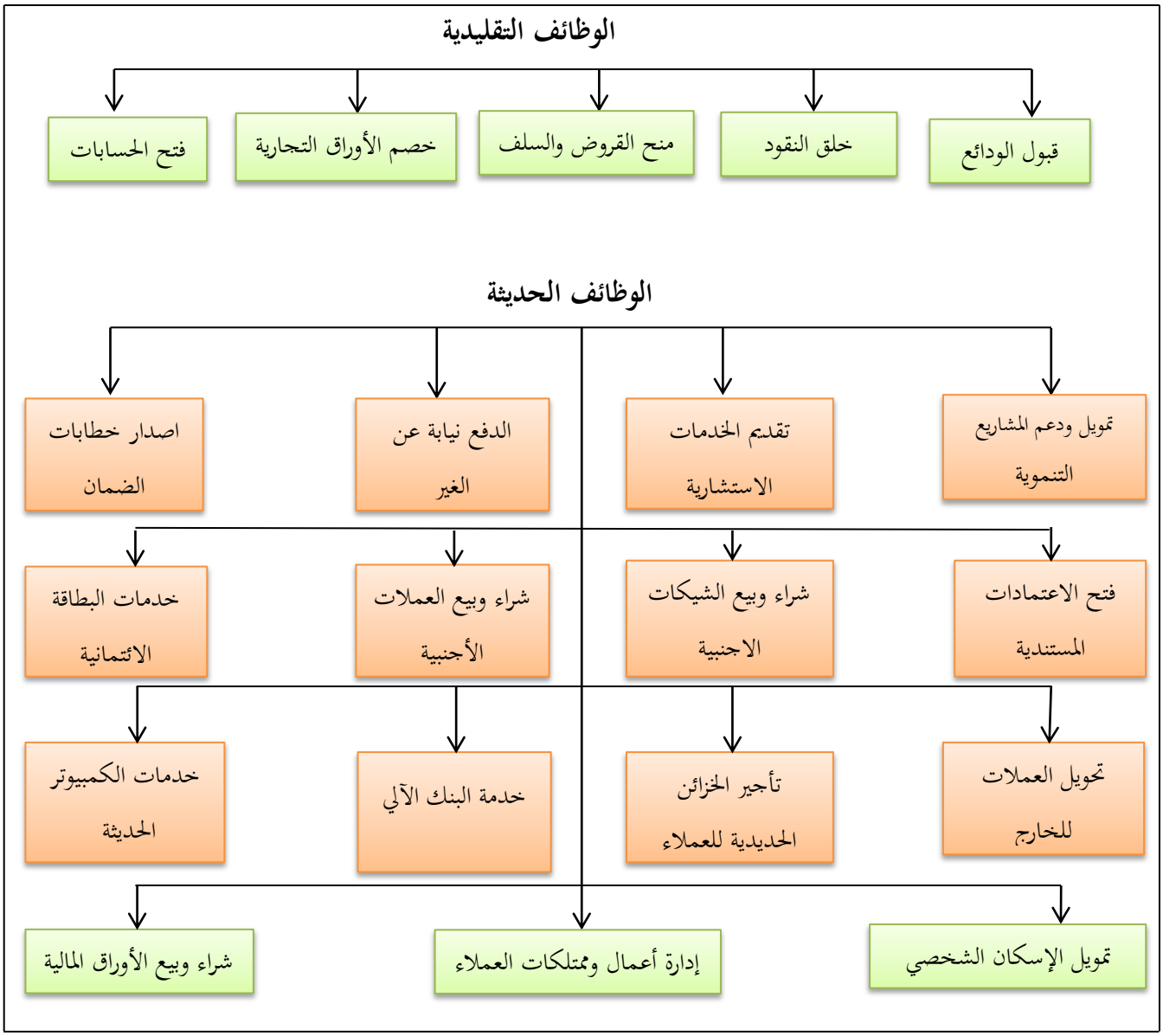

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على:

–طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة،" **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2013/ عزت قناوي، "**اساسيات في النقود والبنوك**"، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون طبعة، 2005/ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، "**النقود والنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع؛ عمان؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛2016/خبابه عبدا لله، " **الاقتصاد المصرفي** (البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية؛ جامعة المسيلة؛ الجزائر/محمد فتحي البديوي،" **إدارة البنوك**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012/ جميل السعودي، "إدارة المؤسسات المالية المتخصصة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية الكثير من الأهداف، ولكن هناك ثلاثة منها أساسية يهدف أي بنك إلى تحقيقها وسنعرضها في النقاط التالية:

1. الربحية: يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين، ومقابلة الالتزامات الأخرى. ويخلق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس مال البنك.[1]

2. السيولة: وهي قدرة البنك على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة، ودون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد البنك على أنواع مختلفة من الأصول، لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في البنك ومؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله، وتأكيدا لقدرته على الوفاء بالالتزامات.[2]

3. الأمان: من المعروف معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.[3]

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادر تمويلها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم أنواع البنوك التجارية، وكذا مختلف مصادر تمويل هذه البنوك لمزاولة نشاطها.

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وهي كالتالي:

[1] اياد منصور حسن، **"إدارة العمليات البنكية والنقدية"**، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص27

[2] خالد وهيب الراوي، **"إدارة العمليات المصرفية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 42

[3] محمد فتحي البدوي، مرجع سبق ذكره، ص25

أولا: من حيث نشاطها: وفقا لهذا المعيار تنقسم البنوك إلى:[1]

1. البنوك العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصة، أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الاجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.

2. البنوك المتخصصة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية مثل محافظة معينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا: من حيث النشاط: وتنقسم إلى:[2]

1. بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2. بنوك التجزئة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لجذب أكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع: وفقا لهذا التصنيف يمكن تقسيم البنوك إلى خمس أنواع وهي كالتالي:

1. البنوك ذات الفروع: ويقصد به البنك ذي الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحد، وكذا نفس المجموعة من المساهمين. ويشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حيث تعتبر فرعا.[3]

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **"إدارة البنوك"** ؛دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 32

[2] اسيا محجوب، **"البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2011، ص28

[3] سامر جلدة، **"البنوك التجارية والتسويق المصرفي"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص45

ومن أهم مزايا البنوك ذات الفروع انتشارها في مناطق جغرافية متعددة، وعادة ما تقدم قروضا واستثمارات مالية واقتصادية متعددة، وتقديم القروض الكبيرة، لكبر حجم رأسمالها. وأهم عيوبها أنها تؤدي إلى احتكار العمل البنكي.[1]

2. بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة كاملة من الفروع وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق بين الوحدات ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

3. بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركات قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي، وتأخذ هذه البنوك الطابع الاحتكاري وانتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.[3]

4. البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع اصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوق تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الاوراق المالية والتجارية المخصومة، غير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.[4]

5. البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها.[5]

---

[1] ليلاس فواز اللحام، "**دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2014، ص 27

[2] محمد الصيرفي، "**إدارة المصارف**"، مرجع سبق ذكره، ص30

[3] محمد عبد الخالق، "**الإدارة المالية والمصرفية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص58 سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص45

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص33

[5] محمد الصيرفي، "**إدارة المصارف**"، مرجع سبق ذكره، ص31

الشكل رقم(01-02): أنواع البنوك التجارية

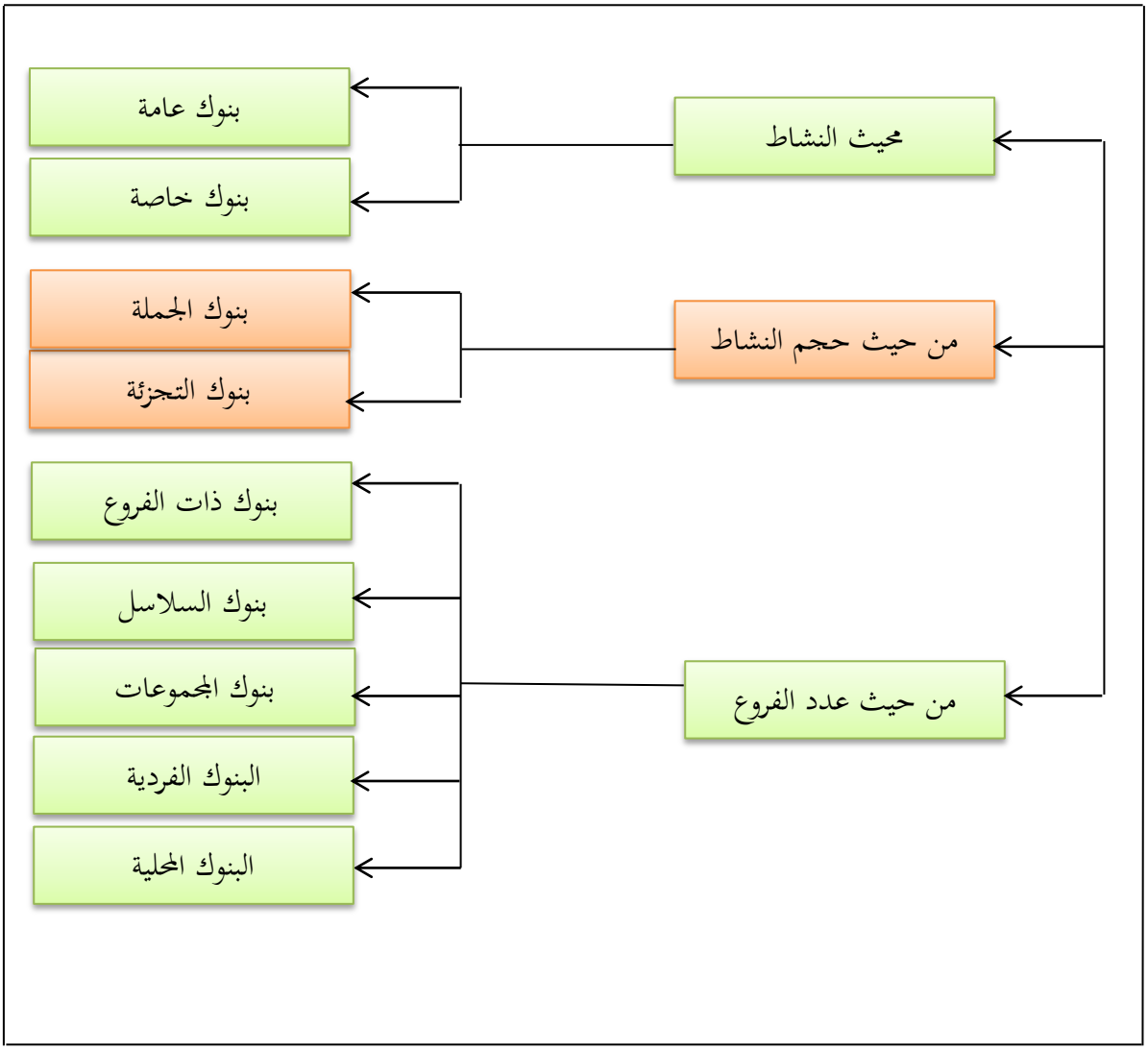

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-محمد عبد الخالق، "**الإدارة المالية والمصرفية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

-سامر جلدة، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

- ليلاس فواز اللحام، "**دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق.

- اسيا محجوب، "**البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2011.

- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

الفرع الثاني: مصادر تمويل البنوك التجارية

يمكن تصنيف المصادر التي تعتمد عليها البنوك في مزاولة نشاطها إلى نوعين هما:

أولا: المصادر الداخلية (الذاتية)

وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي، وتشمل:

1. رأس المال المدفوع: وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر تكمن في خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك، خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله.[1]

2. الأرباح المحتجزة: تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا. ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطات والأرباح غير المعدة للتوزيع.[2]

– الاحتياطات: وهي المبالغ التي يحجزها البنك من الأرباح ولا يوزعها على مساهميه، وهي إما أن تكون قانونية أو خاصة.[3] وهي نوعين:

أ. الاحتياطي القانوني (الإجباري): يعني التزام لبنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي دون فوائد وهذه النسبة تختلف عن الاحتياطي الاختياري الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من قبل المودعين.

ب. الاحتياطي الخاص (الاختياري): وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهو يكونه لنفسه تحقيقا لغرضين.[4]

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد (الجزئي والكلي)**"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص490

[2] زياد رمضان ومحفوظ جودة، "**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، دار وائل للنشر والتوزيع؛ عمان؛ الأردن؛ الطبعة الثانية، 2003، ص54

[3] حسن أحمد عبد الرحيم، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص225

[4] عبد الحليم عمار غربي، "**الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الطبعة الأولى، 2018، ص86

- تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور.
- لمواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

– المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكون نوع من أنواع الأصول. وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات، ومن أمثلة هذه الأخيرة مخصصات الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها.[1]

– الأرباح غير الموزعة: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وتبقى جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلاّ أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى يشاء.[2]

3. سندات الدين الطويل الأجل:[3] تعتبر من المصادر الحديثة للبنوك التجارية، يصدرها البنك ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة، شريطة أن يكون لسداد الودائع حتى الأولية على سداده هذه السندات عند تصفية أعمال البنك.

هذا ويلاحظ أن أموال البنك الخاصة تستخدم في الأغراض التالية:

- رأس مال البنك ضروري لبداية عمل البنك.
- رأس المال و الاحتياطي يشكلان ضمان ضد خسائر البنك في أول عهده.
- أموال البنك الخاصة الكثيرة تساعد على كسب ثقة المودعين.
- قياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستمرة في ذلك البنك.

ثانيا: المصادر الخارجية: وتشمل:

1. الودائع: وهي تمثل الجانب الأعظم من موارد البنوك التجارية وتتكون مما تودعه لديها الشركات والأفراد من أموال سواء كانت تستحق الوفاء بالاطلاع (حسابات جارية)، أم كانت ودائع طويلة الأجل أو ودائع التوفير أو ودائع

[1] محمد الصيرفي، **"إدارة العمليات المصرفية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص107

[2] زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص108

[3] محمد الصيرفي؛ **" إدارة العمليات المصرفية"** ؛مرجع سبق ذكره؛ ص108

بإخطار، فالحسابات الجارية لا يدفع البنك عنها لأصحابها أي فائدة إلا إذا تجاوز الرصيد مبلغا يحدده البنك. وغالبا ما يتقاضى البنك عمولة نظير الخدمات التي يقدمها لأصحاب هذا النوع من الودائع، أما الودائع طويلة الأجل في شتى صورها فلا تستحق الدفع لأصحابها إلا في ميعاد معين او بعد إخطار البنك بفترة محدودة، ويدفع البنك مقابل هذه الودائع فائدة أعلى من تلك التي تستحق للحسابات الجارية لأنها لا تتيح للبنك التوسع في إقراضها واستثمارها وهذا من شأنه أن يزيد من أرباح البنك.[1]

2. القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية، وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظرا لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج.[2]

[1] حسن أحمد عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص226

[2] حياة نجار، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**"، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2014/2013، ص26

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر البنكية

إن ما تشهده البيئة البنكية اليوم من تقدم علمي وتكنولوجي سريع، وتوسع للأنشطة البنكية خارج ميزانيتها أدى بدوره إلى تعرض المؤسسات المالية إلى مجموعة مختلفة من المخاطر، هذه الأخيرة أثرت وبشكل كبير على العمل البنكي وحذوت خسائر غير محتملة، نتيجة لأسباب داخلية وأخرى خارجية. وحتى يتم توضيح ذلك بشكل أكبر حول ماهية المخاطر البنكية فقد تم تقسيم المبحث كالتالي:

- ✓ المطلب الأول: نشأة ومفهوم المخاطر البنكية.
- ✓ المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وطرق تفاديها.
- ✓ المطلب الثالث: أسباب ارتفاع المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المخاطر البنكية

إن دراسة المخاطر البنكية وتطورها للوصول إلى مفهوم واضح ومحدد لها أخدت وقتا طويلا وكافي من قبل الباحثين والمؤلفين، وعليه سيتم التعرض إلى مختلف مفاهيم المخاطر البنكية بداية ببيئة تطورها.

الفرع الأول: نشأة المخاطر البنكية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار في البيئة البنكية في السبعينات، فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة، فضلا عن أن الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النفوذ الخاصة بها[1].

وأما في فترة الثمانينات والتسعينات فقد حملت معها موجات من التغير الجذري في الصناعة، حيث ظهرت عدت معوقات أثرت في الصناعة المصرفية وغيرت من كيانها وأهم هذه المعوقات الدور المتضخم للأسواق المالية و التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية، وازدياد المنافسة.

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 47

ولقد وسع التحرير بشكل تدريجي مجموعة من المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية عملياتها بعيدا عن أعمالها الأصلية، وثم ابتكار منتجات جديدة مثل المشتقات والعقود المستقبلية، ولقد تمت وظهرت مجالات اخرى من خلال البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة، حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات والتوريق وبطاقات الائتمان والكفالات وغيرها من بنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع، ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة ودخلت مؤسسات جديدة غير بنكية في مجال الأعمال البنكية، وهنا تناقصت الحصة السوقية للبنوك مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

لقد ولدت موجات التغير هذه والتطورات القائمة على المنتجات البنكية ما يسمى بالمخاطر، وازدادت بتطور العولمة مع اختفاء العوائق و الحواجز القديمة التي حدت من نطاق العمليات في معظم المؤسسات المالية والتجارية واحتدام المنافسة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال وتقلب هذه الأسواق، مما ولدت تغييرا كليا في الصناعة البنكية ومعها ظهرت المخاطر البنكية.[1]

الفرع الثاني: تعريف المخاطر البنكية

لا يوجد تعريف محدد للمخاطر البنكية، حيث اختلفت المفاهيم لهذا المصطلح من مصدر إلى آخر حسب تعدد وجهات نظر المختصين الذين كان لهم فضل كبير، وقبل التطرق إلى أهم هذه المفاهيم نعرف معنى كلمة "مخاطرة":

– المخاطرة وهي: "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع".[2]

– وعرفت أيضا بأنها: "احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، نتيجة تذبذب العائد المتوقع، أي الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع".[3]

[1] ليلاس فواز اللحام، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-76

[2] طه عبد العظيم محمد، " **الاصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل3**"، دار التعليم الجامعي؛ الاسكندرية، مصر، 2019، ص 111

[3] دريد كمال آل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص156

أما المخاطرة البنكية فهي: "الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغير في بيئة الأعمال، ويتحدد هذا الانخفاض بالمخاطرة السوقية والمخاطرة الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الأداء".[1]

أو هي: "تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثيرات على تحقيق اهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح".[2]

وكمجمل للتعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر البنكية عبارة عن فرصة لوقوع حدث لا يمكن التنبؤ به يحدث خسائر غير متوقعة نتيجة لمجوعة من العوامل الداخلية و الخارجية التي تِأثر بشكل سلبي على انشطة وميزانية البنك.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وطرق تفاديها

نظرا للاهتمام الكبير الذي عرفته المخاطرة البنكية في كتابات وأبحاث أغلب الباحثين، فقد اختلفت تصنيفات وتقسيمات المخاطرة فيما بينهم، وانطلاقا من نشأة المخاطرة وماهيتها فقد تم من خلال هذا المطلب إعطاء تصنيف للمخاطرة البنكية اضافة إلى طرق تفاديها.

الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية

تختلف الأدبيات البنكية في تصنيفاتها لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطرة، ومنه يتم تصنيف المخاطر البنكية على النحو التالي:

التصنيف الأول: تصنف بعض الدراسات المخاطرة البنكية على المستوى الكلي إلى نوعين من المخاطر:[3]

[1] عبد الباسط محمد المصطفى جلال، **"اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان"**، مداخلة مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، الفترة من ديسمبر 2010- يونيو 2012، مركز بروين باور، 2013، السودان، ص 02

[2] مجد عمران، **"أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد01، المجلد 37، 15 فيفري 2015، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص 467

[3] أحلام بوعبدلي، **"سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها"**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 135- 136

أولا: المخاطرة النظامية

وهي ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، حيث أن التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي مصادر للمخاطرة النظامية، ولا يتم القضاء هذا النوع من المخاطر بالتنويع.

ثانيا: المخاطرة اللانظامية

وتعرف بأنها ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بشركة أو بصناعة ما، تحدث نتيجة لعوامل تؤثر على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى.

اذن يمكن القول أن المخاطرة الكلية عبارة عن حاصل جمع بين المخاطرة النظامية والمخاطرة اللانظامية، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة اللانظامية

التصنيف الثاني: يصنف فريق آخر المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين:

أولا: المخاطر المالية

وهي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافا مستمرين قبل إدارة البنك وفقا لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات صلة.[1] وتصنف بدورها إلى:

[1] انس هشام، "**مخاطر الائتمان وآثارها في المحافظ الاستثمارية**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014-2015، ص63

1. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة جراء عمليات السحب الكبيرة للودائع التي يديرها البنك وجعلها معسرة،[1] وفي الحالات القصوى من الممكن أن تدفع بالبنك إلى الإفلاس.

كما يظهر هذا النوع من المخاطرة عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك وبشكل مفاجئ لإدارة البنك، مما تضطر إدارة البنك إلى بيع بعض من موجودات البنك (التي كانت تدر عليه دخلا) خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة.[2]

2. المخاطر الائتمانية:

تسمى أيضا مخاطر الطرف الآخر (المدين)، وهي أول المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، والمتعلقة بالمدين والناشئة عن عدم قدرته على السداد والوفاء بما عليه من مستحقات.[3]

حيث يركز العديد من الكتاب على أن السبب الرئيسي والوحيد وراء المخاطرة الائتمانية هو المدين (عدم استطاعته أو عدم التزامه بما عليه من التزامات)، ويرى البعض الآخر أن خسائر الائتمان أمر لا مفر منه كنتيجة لعملية الإقراض، أي أن كل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان، وبدون استثناء يحقق كل بنك بعض خسائر القروض عندما يفشل في استرداد قرضه، حيث يتم التمييز بين ثلاثة عناصر من مخاطر الائتمان:[4]

- مخاطر العميل: وتتمثل في الآتي:

أ- خطر التلف عن السداد: يتوافق مع عدم قدرة أو رفض الطرف المقابل عن دفع التزاماته.

---

[1] SIRIN TOUMI؛ **"L'IMPACT DES MECANISMES DE COUVERNANC DES RISQUES BANCAIREST LA PARFORMANCE DES BANQUES"**، THESE DE DOCTARAT، EN COUTELLE INTRANATIONALE؛ PRESENTEE EN VUE DE L OBTAENTION DU GARDE DE DOUCTEUR DE L INIVERSITE DE TUNIS "DISCPLINE" SCIENCES ECONOMIQUES 2015- 2016 P97

[2] أسعد حميد العلي، "**إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص352-353

[3] SIRINE TOUMI، RÉFÉRENCE DÉJÀ MENTIONNÉE، P97

[4] فرج خير الله، "**إدارة الائتمان بالمصارف (الأسس – المفاهيم – المعايير)**"، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص61-62

ب- مخاطر تجميد الائتمان: وهي تعنى تحقق عملية ائتمانية رديئة مما ينتج عنها عدم سداد العميل للائتمان الممنوح له لفترة أطول.

- مخاطر نوعية العملية الائتمانية: وهي المخاطر المتعلقة برداءة جودة ونوعية الائتمان، مما ينتج عنه فقدان موثوقية المدين بالبنك، والمتمثلة في(قروض، حسابات جارية مدينة، خصم كمبيالات، خطابات الضمان، اعتمادات مستندية).

- مخاطر السياسة الائتمانية: وهي التي تتعلق بطبيعة السياسة الائتمانية التي يتبعها البنك سواء كانت توسعية أو انكماشية، وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

3. مخاطر السوق

وهي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة، أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة)، علما أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور منها (سعر الأصل محل التعاقد، أسعار الفائدة، مدة العقد.....).

أو هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق.[1] وتشمل بدورها:

- مخاطر أسعار الفائدة[2]: وهو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على ايرادات البنك ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، وخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك، ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة:

- المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة.
- سوء تسيير الموارد وتقديم قروض بأسعار فائدة امتيازيه ويؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه على زيادة الأعباء وتخفيض قيمة المردودية.

[1] عبد الكريم قندوز، " **التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)**"، دار إي-كتب للنشر؛ لندن، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 46-47

[2] عبد الرؤوف احمد على محمد، " **إدارة المخاطر و الأزمات**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص264

– مخاطر سعر الصرف: وهي عبارة عن تلك المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات، مما يؤثر على موجودات هذه المصارف من العملات الأجنبية في حال انخفاض أسعارها، أو يؤثر على مطلوباتها من العملات الأجنبية في حال ارتفاع أسعارها.[1]

ثانيا: مخاطر العمليات

وهي المخاطر المتعلقة والناشئة عن العمليات اليومية للبنك بسب عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم وتصنف إلى عدة مخاطر نذكر أهمها:

1. المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية للبنك في مخاطر الخسائر الناشئة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات والعمليات (عدم وجود سيطرة كاملة)، وكذا خسائر الناشئة عن الأفراد أو الموظفين (بنية خبيثة أو الاحتيال)، أو الأنظمة الداخلية(فشل في أجهزة الكمبيوتر....)، أو الأحداث الخارجية (فيضانات أو حرائق....)، حيث وضعت العديد من الأحداث والتطورات الهامة للمخاطر التشغيلية في صميم إدارة المخاطر، ومنذ إصلاح بازل2، دخلت هذه المخاطر في حساب رأس المال التنظيمي للبنوك، وهكذا اعتمدت لجنة بازل تصنيفا يبين مختلف أنواع المخاطر التشغيلية كما يلي:[2]

– الاحتيال الخارجي: وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظف كالإساءة في استعمال الأصول المادية، ووسائل الدفع وتزوير المستندات، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية من قبل موظف يعمل لحساب خاص، تقديم معلومات بشأن مركز البنك في السوق، الرشاوى .....).

– التنفيذ وإدارة المعاملات: وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات البنك اليومية (كالخطأ في إدخال البيانات، فشل في معالجة العملية، عدم الامتثال للالتزامات التشريعية والتنظيمية).

– الأنظمة الآلية: وهي الخسائر الناتجة عن تعطل عمل الأنظمة الآلية كالفشل في أجهزة الكمبيوتر والبرامج، تكنولوجيا المعلومات، مشاكل الاتصال وانقطاع التيار الكهربائي.

[1] سوزان سمير ذيب وآخرون، **"إدارة الائتمان"**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012 ؛ ص 82

[2] DAN CHELLY; STEPHANE SEBELOUE،" **LES METIERS DU RISQUE ET DU CONTROLE DANS LA BANQUE**" ،OBSERVATOIRE DES METIERS DES QUALIFICATIONS ET DE L'EGALITE PROFESSIONNELLE ENTRE LES FEMMES ET HOMMES DANS LA BANQUE، MARRS 2014، P21

– العملاء والمنتجات والممارسات التجارية: وهي الخسائر الناتجة عن عدم تقديم المشورة ونقص المعلومات الخاصة بالعملاء بالإضافة إلى خرق سرية المعاملات التجارية للبنك.

– الاحتيال الخارجي: ويتمثل في الخسائر الناشئة عن البيئة الخارجية، والمتضمنة عمليات الاختلاس، التزوير وسرقة الهوية، عمليات القرصنة.

– الاحداث الخارجية: وهي الخسائر التي يتعرض لها البنك نتيجة الكوارث الطبيعية الغير متوقعة (فيضانات، زلازل، حرائق....الخ).

2. المخاطر القانونية

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة.[1]

3. مخاطر الإدارة

وتحدث هذه المخاطر بسبب سوء الإدارة وضعفها وعدم اهليتها وتشمل هذه المخاطر:[2]

– مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام البنك بتقديم خدمات غير كفؤة، أو عند عدم انتظام تقديم الخدمة، كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

– المخاطر التنظيمية: وتتعلق بالمخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للبنوك وأنواعها المختلفة وتدرج الصلاحيات والمسؤوليات فيها والعلاقات والترابط بين الأقسام والوحدات وكذلك المخاطر الإدارية المختلفة فيما يتعلق ببيئة البنك وطبيعة نظم التعويض والحوافز

[1] جلدة سامر، مرجع سبق ذكره، ص244

[2] صادق راشد الشمري، **"إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص ص 59- 60

– مخاطر القابلية (الأهلية أو القدرة): وهي تلك المخاطر التي تجعل إدارة البنك مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التفاعل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع المصرفي مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة والتي ترتبط بإدارة الأموال في البنك وإدارة موجوداته ومطلوباته بالشكل الكفؤ مما يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية وإقراضية وتوظيفية مختلفة، بسبب نقص الكفاءة والخبرة وعدم القدرة على ادارة مصادر التمويل وتوظيفها ومجالات استثمارية مختلفة.

4. المخاطر السياسية

وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها. كما تنجم المخاطر السياسية من الإضرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة.

4. المخاطر الاستراتيجية

وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على ايرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي.[1]

الفرع الثاني: طرق تفادي المخاطر البنكية

من أجل سلامة النشاط البنكي وتفادي مختلف المخاطر التي يتعرض لها هذا الأخير يجب:[2]

أولا: تفادي مخاطر الائتمان: من أجل تفادي هذا النوع من المخاطر يجب:

1. تصميم جيد للبحث عن المقترضين.

2. رقابة مباشرة.

[1] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، " **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية)**"، دار النفاس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص114

[2] بركات سارة، **"دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سويسيتي جنرال الجزائر)"** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014؛ ص ص 66-67

3. إجراءات واضحة لتحصيل القروض وإشراف فعال من قبل الإدارة.

4. الشفافية في عملية الإقراض.

ثانيا: تفادي مخاطر محفظة القروض: ليتم تفادي هذا النوع من المخاطر يجب:

1. تنفيذ أسلوب مركز في تدقيق محفظة القروض.

2. القيام بزيارات ميدانية عشوائية لمتابعة عمل الزبون

3. مراجعة الإجراءات الداخلية والتحقق من امتثالها وجدواها من حيث تقليل آثر المخاطر.

4. تحديد مواقع الخلل في العمليات والأنظمة التي تؤثر في جودة محفظة القروض.

ثالثا: تفادي مخاطر السيولة: وذلك من خلال:

1. الحفاظ على احتياطي السيولة لأغراض الطوارئ.

2. توقع الاحتياجات النقدية الضرورية للتباينات من وقت لآخر في السحوبات.

3. اللجوء لإجراءات الفروع للحد من الزيادات غير المتوقعة في الاحتياجات النقدية.

4. تقدير النقد الداخل والنقد الخارج بالتفصيل، وبشكل أسبوعي أو شهري للتحقق من احتياجات النقد الصافي.

رابعا: تفادي المخاطر القانونية: وذلك عن طريق:

1. بناء علاقات جيدة مع الجهات التنظيمية.

2. التأكد من إجراء اتصالات مفتوحة مع الجهات التنظيمية، لضمان فهم كامل لإجراءات البنك.

خامسا: تفادي مخاطر السمعة: وذلك بإجراء:

1. التقارير المستمرة والتي تسمح بالشفافية وبذلك تعزز من سمعة البنك.

2. تأسيس روابط جيدة مع المجتمع المحلي وموظفي الحكومة.[1]

المطلب الثالث: أسباب المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي.

مما لا شك فيه أن الارتفاع الملحوظ في تعرض البنوك للمخاطر راجع إلى مجموعة من الأسباب والعوامل التي تأثر بشكل كبير في النشاط البنكي على المستوى الداخلي وكذا الخارجي.

الفرع الأول: أسباب المخاطر البنكية

يرجع وقوع البنك إلى مختلف المخاطر إلى مجموعة من الأسباب نذكر البعض منها على النحو التالي:[2]

1. التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التضرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المالية.

2. اتساع أعمال البنك خارج الميزانية وتوحلها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى تقلبات الأسعار.

3. استحداث أدوات مالية جديدة، مما تجعل من زيادة نسبة الخطر.

4. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

5. بروز مفهوم الهندسة والابتكار المالي مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تعمل فيه البنوك، هذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد واليقين.[3]

6. نوع السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.

---

[1] بركات سارة، مرجع سبق ذكره، ص 67

[2] فريدة تليح الزهرة بن بريكة، **"استخدام النموذج الكمي Z-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية (دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الاسلامي** 2012– 2016)"، مجلة العلوم الإنسانية ISSN1112-9255، العدد الثامن– الجزء الأول، ديسمبر 2017، جامعة بسكرة، الجزائر، ص458

[3] سعيدي خديجة، **"إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي يكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016، ص 03.

7. الاستخدام المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس للتحوط من المخاطر.

الشكل رقم (01– 03): اهم مسببات المخاطر البنكية

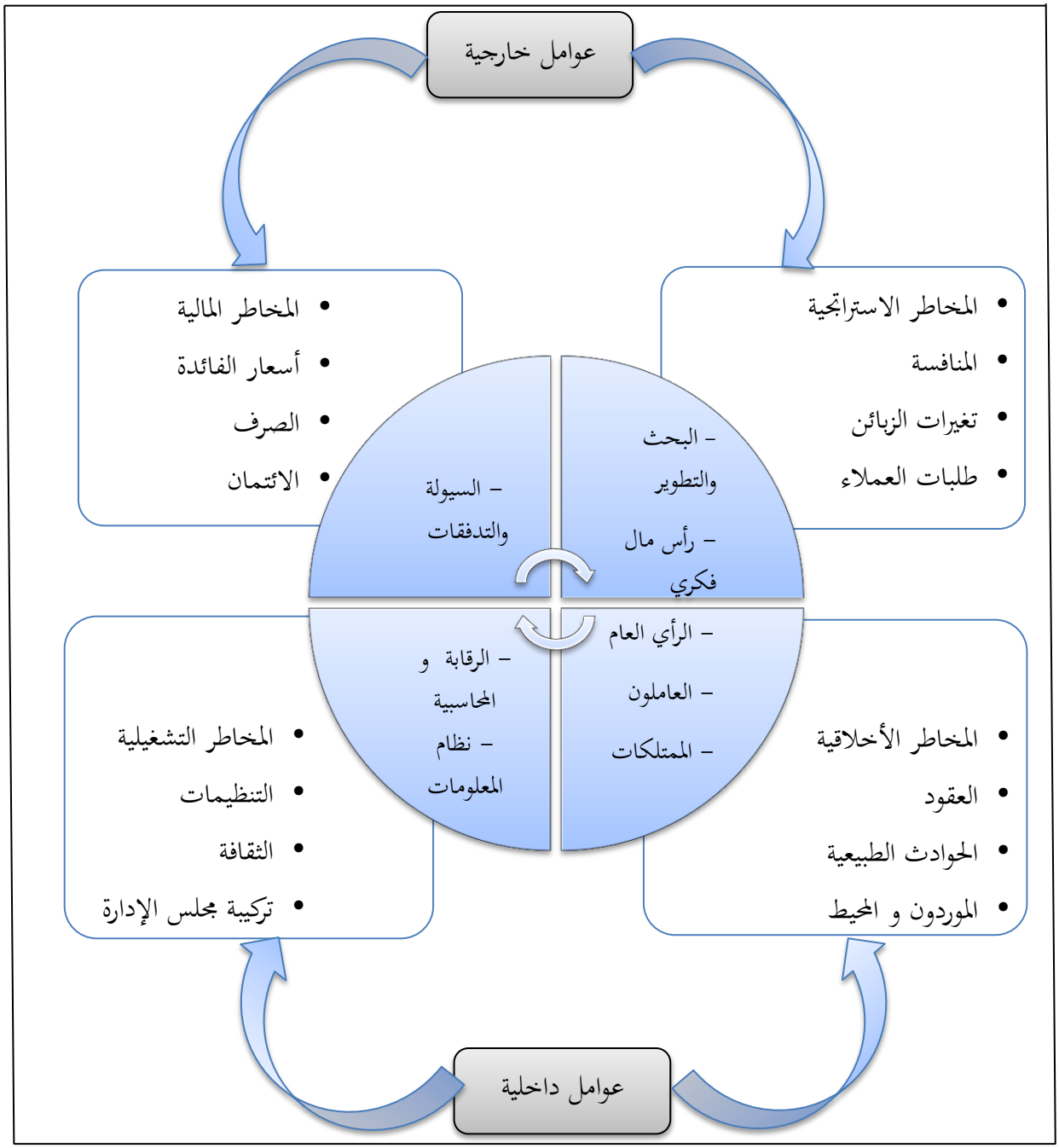

المصدر: عبد الكريم قندوز، "**التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)**"، دار إي–كتب للنشر، لندن، دون طبعة، 2018، ص34.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي

هناك العديد من العوامل التي تركت آثارا مهمة في مخاطر الأعمال البنكية نذكر منها:[1]

أولا: التطورات التكنولوجية

من العوامل التي أثرت إيجابا في تعريف مخاطر العمل البنكي وقياسه وإدارته التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة البنوك على التعرف على مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة أفضل مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد إلاّ أن هذه التطورات خلفت في الوقت نفسه مخاطر جديدة.

ثانيا: المنافسة

فمن مزايا المنافسة اجبارها للمتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين ولا شك في أن المنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

ثالثا: التغيرات التنظيمية و الإشرافية

حيث فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل البنوك التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ البنكية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة و رأس المال مثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثارا ايجابية في المخاطر.

[1] طه عبد العظيم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 113 - 114

رابعا: تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية

تزايد حجم الموجودات وتنوعها أضاف إلى مخاطر العمل البنكي وقد كان الخطر الذي واجهته البنوك التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة PB بمبلغ 1.5 مليار جنيه استرليني عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 1987.10.19 أوضح مثال على مدى أثر هذه الموجودات في مخاطر العمل البنكي.

خامسا: العولمة

وتعد إحدى القوى المهمة التي زادت من التقارب العالمي وزالت العديد من القيود ومنحت مجالات العمل البنكي والمالي توسعا مما أدى إلى دخول البنوك إلى أسواق جديدة وإلى تنامي نشاطها وأنشطتها المختلفة بشكل واسع مما أدى بالنتيجة إلى زيادة درجة المخاطرة التي تواجه عملياتها.[1]

[1] صادق راشد الشمري، **"استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"**، مرجع سبق ذكره، ص40.

المبحث الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية

تعتبر المخاطر الائتمانية الاكثر شيوعا و خطورة على نشاط العمل البنكي ومكانته، إذ لابد من المنظومة البنكية التسارع في ايجاد الحلول و البدائل لمواجهة أي خطر قد تتعرض له على المدى القصير أو البعيد ومعالجته بأحدث الطرق والوسائل و لمعرفة كل ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

- ✓ المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر
- ✓ المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها
- ✓ المطلب الثالث: لجنة بازل وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لنشأة إدارة المخاطر من ثم نحدد أو نضع تعريف مناسب لإدارة المخاطر.

الفرع الأول: نشأة إدارة المخاطر

كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر عام 1956 من خلال تعيين شخص بداخل المنظمة عن مخاطر المنظمة البحثة نظرا لوجود مركز وظيفي يشار له ب "مدير التأمين"، ما بدى في ذلك الوقت فكرة ثورية.

في سنة 1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم التأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها التأمين، وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي.[1]

ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مفادها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها والقيام بتقييمها أن تتفادى حدوث خسائر وأن تقلل من تأثيراتها إلى أدنى حد.

وعندما قررت رابطة التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين، في عام 1975م انتشرت إدارة المخاطر وقد كان ذلك بعد ما عرفته أدوات إدارة المخاطر من ابتكارات إذ شهدت سنوات الستينات من القرن الماضي ثورة في

[1] عبد الكريم قندوز، **"التحوط وادارة الخطر (مدخل مال)"**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

مجال الابتكارات المالية فتم إيجاد أدوات لإدارة المخاطر التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر.

ومن الدلائل التي توضح الاهتمام الكبير بإدارة المخاطر قيام جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر"، كما يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر بالإضافة إلى قيام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973م، وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر".[1]

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

سنحاول عرض مختلف التعريفات الخاصة بإدارة المخاطر:

– تعرف إدارة المخاطر بأنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطرة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

– كما عرفت على أنها: "هي معرفة المخاطر وتحديد حجمها واثرها واتخاد القرار اللازم حيالها وإن رأس مال الصرف كافي لامتصاص المخاطر الكلية لتجنب الخسائر".[2]

– إدارة المخاطر هي: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".[3]

– وفي تعريف أخر هي: "العمليات التي تتضمن تعريف المخاطر التي تواجه المنشأة وتحديد الأثر المالي الذي يمكن أن يحدثه كل خطر بالنسبة للمنشأة، ثم اتخاد قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر، أو تدنيتها، أو قبولها كما هي".[4]

[1] عبد الكريم قندوز وآخرون، "**إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 49- 50

[2] محمد الفاتح محمود المغربي، "**التمويل والاستثمار في الإسلام**"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص198.

[3] أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، "**إدارة الخطر والتأمين**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 55

[4] عبد الرؤوف أحمد علي محمد، "**إدارة المخاطر والأزمات**"، مرجع سبق ذكره، ص 294.

إذن يمكن القول أن إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل ومنهج علمي للتعامل مع المخاطر التي تواجه المنشأة بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل لمجابهته ومن ثم اتخاد قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر أو تقليلها أو تحويلها أو قبولها كما هي وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف لإدارة المخاطر البنكية يمكن استنتاج مجموعة من الاهداف والأهمية لهذه الأخيرة كما يلي:[1]

أولا: أهداف إدارة المخاطر

1. المساعدة على اتخاذ القرار المناسب.

2. ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر فيظل قيود رأس المال.

3. التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه.

4. تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة عمل البنك، مما يساعد على تحقيق الآثار السلبية للمخاطر.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر

1. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

2. المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير.

3. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.

4. مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفق لمقترحات لجنة بازل.

[1] شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، "**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية (دراسة تحليلية)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126

المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها

تعد وظيفة منح القروض والسلف من أقدم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ولازالت تعمل بها، حيث ينجر على هذه العملية مجموعة من المخاطر من بينها المخاطر الائتمانية، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وكذا أهم أساليب إدارتها.

الفرع الأول: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدراك تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:[1]

1. بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.

2. بيانات عن توزيع المحفظة الى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

3. مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الانذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية.

على النحو التالي:

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
- نسبة القروض الغير مضمونة إلى اجمالي المحفظة.
- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25% فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صورة تمويل مختلفة.
- بيانات اجمالية عن التركزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى).
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، "**المخاطر الائتمانية (تحليلها؛ قياسها؛ إدارتها والحد منها)**"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يوم 18/16 أفريل 2017، ص 05

- نسبة التسهيلات الغير منتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.
- بيانات على مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.
- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها وتحديد أسباب تعثر الديون الغير منتظمة.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية:

جدول رقم (01– 01): مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستخدمة
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية – إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: أنس هشام المملوك، **"مخاطر الائتمان وآثارها في المحافظ الاستثمارية"**، اطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015/2014، ص84

الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

تكمن أساليب إدارة المخاطر المترتبة عن عمليات الائتمان في ما يلي:[1]

أولا: تنويع مخاطر الائتمان

في التمويل الحديث نجد أن تنويع الأصول هي الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات نتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات، وتنويع المخاطر له أهمية عملية تتعدى أهميته النظرية العلمية. ولقد ترتب على عدم التنويع كثيرا في الحالات لفشل مؤسسات مالية في الثمانينات والتسعينات تنويع مخاطر الائتمان اعتمادا على قانون الأعداد الكبيرة للاستثمارات في نوع واحد من القروض، يشار إلى هذا النوع بقانون الأعداد الكبيرة في مجال تنويع المخاطر، تتم المقارنة على أساس أن احتمال أن يتحمل المقرض خسارة من الإقراض كنتيجة لمحفظة مكونة من نوع واحد من أنواع القروض سوف يختلف عن الخسارة الفعلية التي يحققها لعدد من القروض التي ينتمي إليها هذا القرض محل الدراسة ويعتمد قانون الأعداد الكبيرة على معامل الاختلاف المعياري حيث:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{نسبة القروض الرديئة} \quad \text{نسبة القروض الجيدة}}{\text{حجم العينة}}$$

يتضح وجود علاقة عكسية بين معامل الاختلاف المعياري وحجم العينة(حجم القروض)، إذ ينخفض معامل الاختلاف المعياري بزيادة حجم القروض، إلى أن يصل إلى الصفر عندما يكون حجم القروض ما لانهاية وهذا ما تنتجه مزايا قانون الأعداد الكبيرة، إلاّ أن هذا الأخير يكشف أن المؤسسات المالية لم تستطع تنويع محافظها بتكوين العديد من الأصول وإن المحفظة لم تكن كبيرة ولم نستطع تحقيق التراكمات المالية التي تمكنها من تحقيق مزايا التنويع في ظل الأعداد الكبيرة.

[1] خضراوي نعيمة، "**إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص ص 31-32.

ثانيا: تنويع المحفظة

بالرغم من التقدم الكبير الذي توصلت إليه النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فإن الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها "ماركوفيتش" سنة 1959م والذي أبرز أهمية اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنويعها، ومازالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنويع أصول المحفظة وينطوي ذلك على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج من الأصول العديدة.

المطلب الثالث: لجنة بازل وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية

اهتمت لجنة بازل الرقابية بإدارة المخاطر البنكية وقد أعطت اهتماما كبيرا للمخاطر الائتمانية، فقد جاءت هذه اللجنة كأول خطوة للتعاون الدولي في مجال الرقابة والاشراف البنكي، فهي تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها.

وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على لجنة بازل وما جاءت به وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية.

الفرع الأول: ماهية لجنة بازل

نتطرق في هذا الفرع بكل ما يخص لجنة بازل من مفهوم و نشأة وأهدافها الاساسية

أولا: نشأة ومفهوم لجنة بازل

1. نشأة لجنة بازل

تأسست لجنة بازل عام 1974م، بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة أعضاء دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي تضم كبار ممثلي السلطات الرقابية المصرفية والبنوك المركزية بعدد من الدول وهي (فرنسا وايطاليا، السويد، بلجيكا، هولندا، اليابان، كندا، لكسمبرغ ،المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا)، وقد أطلق على هذه اللجنة "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.[1] وتتم اجتماعات هذه اللجنة عادة في بنك التسويات الدولية "BIS"، أربع مرات كل عام بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد سكرتاريتها الدائمة.

[1] ثائر فتحي محمد فتحي وهدان، **"أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة؛ جامعة الزرقاء، 2017، ص 24.

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية ولا تمتلك أي سلطات قانونية ومن ثم تكون مقرراتها غير ملزمة بطريق مباشر، وإنما تطلع اللجنة بمهمة وضع قواعد ومعايير اشرافية عامة وتوصي بأفضل السبل لتطبيق هذه القواعد، وتلجأ بعض الدول إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدولي في الكثير من الأحوال شرط التزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معاظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع.[1]

2. تعريف لجنة بازل

– عرفت لجنة بازل أنها: "لجنة تتكون من مجموعة من الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك".

– كما عرفت على أنها: "لجنة تتكون من ممثلي محافظ البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف عليه".[2]

3. أهداف لجنة بازل: و تتمثل في:[3]

– تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك.

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

– تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة.

– فتح المجال للحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **"حوكمة الشركات"**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي؛ جامعة القرآن الكريم و العلوم الاسلامية، السودان، 2020، ص80

[2] نفس المرجع، ص 81

[3] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 94

ثانيا: لجنة بازل الأولى، الثانية، الثالثة

1. لجنة بازل الأولى:[1]

وافق مجلس محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي في جويلية 1988م، على مقرر لجنة بازل المتضمن اقتراح معيار موحد لكفاية الأموال الخاصة أطلق عليه معيار كوك"RATIO COOKE"، ولتطبيق هذا المعيار يتعين على كافة البنوك العاملة على المستوى الدولي (المجموعة العشرة زائد تركيا والسعودية)، الالتزام ب 8% كحد أدنى لنسبة أموالها الخاصة إلى الأصول المرجحة بأوزان حسب درجة مخاطرة الائتمان. ويتم التعبير على نسبة الملاءة أو ما يعرف بنسبة "كوك" بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ملاءة البنك} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر الأئتمان}} \geq 8\%$$

حيث:

- المتغير التابع يمثل درجة الملاءة التي يحققها البنك بالتوظيف الحسن لأمواله في أصول تدر له عوائد صافية في خسائر المخاطر المرافقة لدخوله في هذه الأنشطة.
- المتغيرات المستقلة تتمثل في الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل على المقام وفي البسط الموارد المالية المستخدمة في هذه الأصول المتداولة والثابتة.

لإيجاد التوازن بين درجة الملاءة ومخاطر الائتمان المصاحبة لهذه الأصول يتطلب استيفاء العتبة % المطابقة للأموال الخاصة المطلوبة كحد أدنى لتحقيق هذا الغرض.

2. الجوانب الاساسية لاتفاقية بازل الأولى

[1] محمد زرقون، " **اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل II**"، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12 و 13 ديسمبر 2011، ص 5.

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها:

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخدا في الاعتبار المخاطر الائتمانية، ومراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء في اتفاقية 1988م مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.[1]

ب. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: قررت اللجنة تصنيف الدول إلى مجموعتين:

– الأولى متدنية المخاطر: وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والسعودية، الدول التي عقدت ترتيبات مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فلندا، ايسلندا، الدنمارك، اليونان وتركيا.

– الثانية مرتفعة المخاطر: وتضم بقية دول العالم.

ت. ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة: وذلك بغض النظر عما إذا كانت داخلة في ميزانية البنك أو خارج الميزانية.

ث. تقسيم رأس المال إلى شريحتين: والمتمثلتان في مايلي:

– رأس المال الأساسي: ويشمل حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية+ الأرباح غير الموزعة.

– رأس المال المساند: ويشمل احتياطات معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات مواجهة ديون متعثرة+ الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

ج. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة كذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **"الاصلاح المصرفي ومقررات بازل 3"**، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، دون طبعة، 2013، ص 255.

رأس المال من خلال خمسة أوزان هي 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية أن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، والاهم إعطاء وزن مخاطر الأصل ما يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.[1]

وبعد التعديلات التي قامت بها لجنة بازل فقد أصبحت العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:[2]

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}\left(\text{الشريحة}1 + \text{الشريحة}2 + \text{الشريحة}3\right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + \left(\text{مقياس المخاطرة السوقية} * 12.5\%\right)} \geq 8\%$$

الجدول رقم (01– 02): يوضح أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل (داخل الميزانية)

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	– النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومة + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OCDE.
5 إلى 10%	– المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسب ما يتقرر محليا).
%20	– قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE + النقدية في الطريق.
%50	– قروض مضمونة برهانات عقارية ويشغلها ملاكها.
%100	– جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات القطاع العام اقتصاديا + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مداخلة في ايطار ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية –واقع وتحديات–، الشلف، الجزائر، 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 28.

[1] معين عبود علي، عبد الوهاب محمد جواد، "**المصارف الاسلامية أمام تحديات لجنة بازل**"، مجلة محور الدراسات المالية والمصرفية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2007، ص282.

[2] نفس المرجع، ص 285.

الجدول رقم (01-03): يوضح أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
%100	- بنود مثل القروض (الضمانات العامة للقروض)
%50	- بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عملية مقاولات أو التوريد)
%20	- بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الدائنة (الاعتماد المستندي)

المصدر: طه عبد العظيم محمد، "**الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل III**"، دار التعليم الجامعي، ص 215.

2. اتفاقية بازل الثانية

بسبب الانتقادات الموجهة لمعيار بازل1، قامت لجنة بازل بإصدار معيار بازل2 وذلك عام 2004م ويهدف هذا الأخير إلى تحقيق عدد من الأهداف ومن أهمها نذكر:[1]

- زيادة كفاءة رأس واستقرار النظام البنكي الدولي.
- انشاء و الحفاظ على فرص متكافئة للبنوك النشطة الدولية.
- تشجيع اعتماد ممارسات أكثر صرامة في إدارة المخاطر.
- اضافة مخاطر جديدة لم تتطرق لها اتفاقية بازل الأولى.

ويقوم هاذا الاتفاق على ثلاثة أسس أو دعائم أساسية هي:

أ. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.[2]

ب. المراجعة من قبل السلطة الرقابية، والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال.[3]

[1] ثائر فتحي محمد وهدان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] بركات سارة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] نشرة توعوية، "**ايضاءات**"، معهد الدراسات المصرفية، العدد04، السلسلة05، الكويت، نوفمبر 2012، ص 04

ت. التشجيع على انضباط السوق وذلك من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجه البنوك، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.[1]

3. اتفاقية بازل الثالثة:

اتفاقية بازل الثالثة وهي اتفاقية تم اصدارها بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء ال27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وذلك بعد الأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري" التي عاشها العالم، وهذه الاتفاقية تعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الاجراءات الإصلاحية حيث لابد للبنوك أن تمتثل تدريجيا لبازل الثالثة.[2]

وقد انجز عن اتفاقية بازل الثالثة مجموعة من الاصلاحات نذكر منها ما يلي:[3]

– الزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي)، وهو يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكشفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل الثانية.

– تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%.

– احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 292

[2] بركات سارة، مرجع سبق ذكره، ص 228

[3] نشرة توعوية، **"ايضاءات"**، معهد الدراسات المصرفية، العدد05، السلسلة05، الكويت، ديسمبر 2012؛ ص ص 02 - 03

– رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الاجمالي الحالي من 4% الى 6%وعدم احتساب الشريحة 3 في معدل كفاية رأس المال.

تشمل هذه الحزمة من الاصلاحات ايضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول المجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

الفرع الثاني: علاقة بازل بالمخاطر الائتمانية

إن العلاقة التي تربط اتفاقية بازل مع المخاطر الائتمانية هي أنها طرحت طريقتين أو اسلوبين لقياس هذه المخاطر وهذا ما جاء في اتفاقية بازل2 وتتمثل هذه الاساليب فيما يلي:

1. أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الاسلوب للبنوك باستخدام تقديراتها للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك البنوك، وتخضع هذه التقديرات الى معايير منهجية، حيث يقوم البنك بتقدير أهلية الاقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة الى تقديرات وذلك لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة.[1]

2. الأسلوب المعياري: من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف احدى وكلات التقييم الخارجية المتخصصة، وفي هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%،20%،50%،100%،150%).[2]

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"**، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص58.

[2] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **"بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول، " اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 مارس 2008، ص 13

خلاصة الفصل:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة ولعل أبرزها منح القروض وقبول الودائع، حيث ينعكس على هذه الوظائف أنواع مختلفة من المخاطر وبدرجات متفاوتة، وهذا باختلاف مصادرها و أنواعها من نظامية وغير نظامية، فالأولى يصعب التحكم و التنبؤ بها نظرا لارتباطها بعوامل مختلفة عكس المخاطر الغير نظامية التي بإمكان البنك تجنبها و ادارتها، هدا ما جعل من البنوك التجارية تسعى دوما إلى ايجاد أفضل السبل و الطرق لتفادي هذه المخاطر وذلك من خلال قيامها بوضع اساليب وقائية ذات فعالية ايجابية باعتمادها على مختلف المؤشرات لقياسها ومعالجتها، كما اهتمت لجنة بازل أكثر بالقروض نظرا لشدة خطورتها على البنك باقتراحها مجموعة من القوانين والمتطلبات التي من شأنها التقليل من حدة المخاطرة واستمرار النشاط البنكي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للقروض البنكية

تمهيد

تمثل القروض بتعدد أنواعها الشريان الحيوي لأي منظومة بنكية، باعتبارها عصب الاقتصاد والمصدر الاساسي لتمويل أي نشاط كان بما لها من تأثير ايجابي على البنوك خاصة وعلى التنمية الاقتصادية عامة، فعملية منح القروض هي الوظيفة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لتحقيق أرباحها وكدا زيادة ايراداتها، مما يضمن لها البقاء و الاستمرارية وفرض مكانتها في السوق، الا ان هذه الأخيرة تبقى دائما محاطة بدرجة معينة من المخاطرة وهدا ما جعل البنوك تسعى جاهدا لوضع خطوات واجراءات أكثر دقة قبل وبعد قيامها بمنح القرض هدفا منها في تقليل وتفادي هذه المخاطر.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

- ✓ **المبحث الأول: القروض البنكية.**
- ✓ **المبحث الثاني: معايير وإجراءات منح القروض البنكية.**
- ✓ **المبحث الثالث: مخاطر منح القروض وأساليب تسييرها.**

المبحث الأول: القروض البنكية

تشكل القروض البنكية صدارة الخدمات المصرفية والمصدر الرئيسي لربحها بسبب الاهمية والدور الكبير الذي تلعبه على مستوى البنك والاقتصاد الوطني ككل، مما شجع العديد من البنوك التجارية على تنويع هذه القروض وفقا لمعايير مختلف.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص القروض البنكية

إن مفهوم القروض البنكية مرتبط بشكل أساسي بمن يقدم هذه الخدمة ومن يستفيد منها ويتوقف ذلك على مجموعة من الخصائص التي تميزها كوظيفة من وظائف البنك التجاري.

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية

تعددت التعاريف المتعلقة بالقروض البنكية و من بينها:

- يعرف القرض لغة[1]: قرضه يقرضه قطعة وجازه؛ وما تعطيه لتقضاه. و أقرضه: أعطاه قرضا وقطع له قطعة يجازي عليها. واقترض منه: أخد القرض. والمقارضة: المضاربة.
- أما اصطلاحا فيعرف : "هو التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض أو المداينة".[2]

ويراد به في الاقتصاد الحديث: "أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بأنواعها".[3]

كما عرفت القروض البنكية على أنها: "فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، والذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (ويمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال (بضاعة، نقود...) إلى شخص اخر هو المدين أو يعده بمنحها اياه أو يلتزم بضمانه أمام الاخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة.[4]

---

[1] أحمد صبحي العيادي، "**أدوات الاستثمار الاسلامية (البيوع– القروض– الخدمات المصرفية)**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 82

[2] محمد كمال كامل عفانة، "**إدارة الائتمان المصرفي**"، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص13

[3] نفس المرجع، ص 13

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 55

وهناك من عرف القروض البنكية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع الفوائد في تواريخ معينة.[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن القروض البنكية في مجملها تمثل مجموعة من أفعال الثقة بين طرفين، الأول (دائن) يقوم بتوفير الأموال ومنح الائتمان متوقعا الحصول عليه في زمن معين مع الفائدة، والثاني (مقترض أو مدين)، هذا الاخير يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد اضافة إلى الفائدة.

نستنتج من التعاريف اعلاه أن عملية الاقراض هي[2]:

- علاقة بين طرف دائن و آخر مدين.
- تركز أساسا على الثقة.
- تنشأ من خلال عملية تبادلية.
- تضمن من قبل المدين بالدفع بتاريخ محدد.

الشكل رقم(02-01): العملية الائتمانية

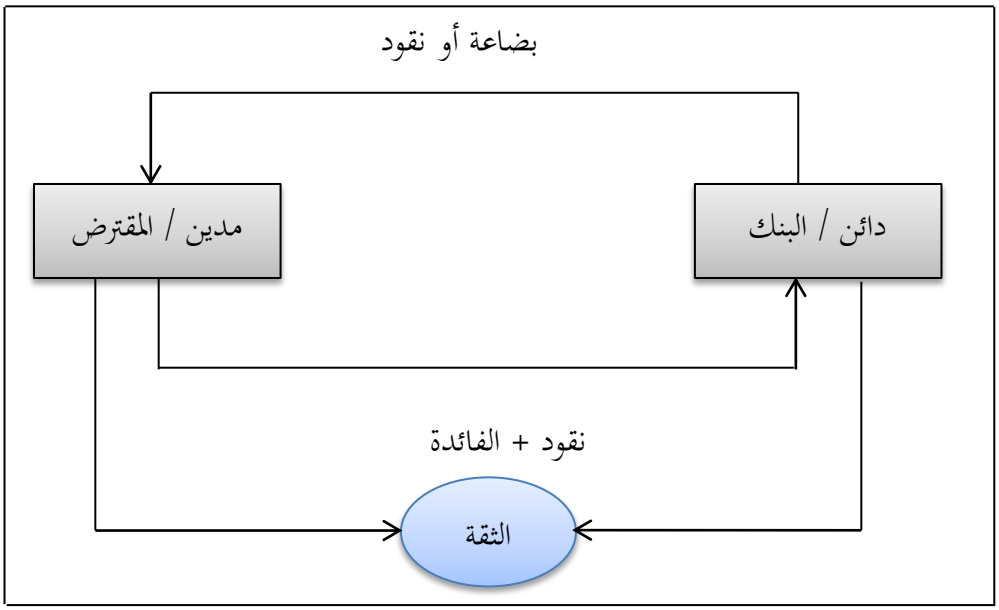

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- زكريا الدوري، يسرى السمراني، **"البنوك المركزية و السياسات النقدية"**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013

[1] مناد خديجة، **"العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك"**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والتسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016/2015، ص 28

[2] زكريا الدوري، يسرى السمراني، **"البنوك المركزية و السياسات النقدية"**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 61

الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية

تتميز القروض البنكية بمجموعة من الخصائص والمتمثلة في:[1]

أولا: المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ثانيا: المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عميله، ويكون بعد نهايتها المستفيد ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

- المدة القصيرة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و سنتين حسب القانون الجزائري.
- المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.
- المدة الطويلة: تتراوح بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.

ثالثا: الضمانات: تتمثل في القيم المادية و المعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرته على التسديد فالمؤسسة المقرضة تأخذ تلك القيم، وتكون إما عينية أو شخصية.

رابعا: سعر الفائدة:[2] تمثل فائدة القرض المقابل الذي يدفعه المقترض إلى المقرض عن مبلغ القرض الذي يقترضه و يستخدمه، و تحدد نسبة الفائدة إما من قبل الدولة (البنك المركزي) أو بالاتفاق بين الطرفين (المقرض و المقترض).

يتم احتساب فائدة القرض بالمعادلة الآتية:

فائدة القرض= مبلغ القرض × معدل الفائدة × مدة القرض

المطلب الثاني: أنواع و وظائف القروض البنكية

إن القروض التي تقدمها البنوك للأشخاص الطبعيين أو المعنويين تمثل الجانب الأكبر للنشاط البنكي و تسعى دائما لتحقيق وتعظيم الفوائد و الأرباح بهدف زيادة الموارد المالية للبنك، ومن أجل ضمان الاستمرارية والأفضلية تسعى البنوك إلى تنويع هذه القروض وفقا لمعايير مختلفة للقيام بمختلف الوظائف في جميع المجالات.

[1] محمد سلمان سلامة، **"الإدارة المالية العامة"**، دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 184 185

[2] طلال محمد الحجاوي وآخرون، **"أساسيات المعرفة المحاسبية"**، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع؛ عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 139

الفرع الأول: أنواع القروض البنكية

يتم تقسيم القروض البنكية حسب معايير اقتصادية مختلفة و هي:

أولا: من حيث طبيعة القرض

تنقسم القروض حسب طبيعتها إلى صنفين:[1]

1. القروض المباشرة: وتتم بشكل مباشر بين المقرض والمقترض دون توسط المؤسسات البنكية.

2. القروض الغير مباشرة: تحدث نتيجة توسط المؤسسات الائتمانية كالبنوك التي تقوم بعملية الوساطة بين المودع والمقترض، ويتم الانجاز من خلال المؤسسات المصرفية لأن ذلك يِدي إلى تخفيض كلفة الائتمان إضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة ، وتعتبر تلك المؤسسات مصدر أمان وثقة للمودع.

ثانيا: من حيث معيار المدة

تصنف القروض من حيث المدة إلى ثلاثة أنواع:

1. قروض قصيرة الأجل: تكون مدتها لفترة زمنية أقل من سنة، حيث يختص هذا النوع من القروض في تمويل الأنشطة و العمليات التجارية والصناعية والزراعية التي يقوم بها الأفراد خلال فترة قصيرة.[2]

2. قروض متوسطة الأجل: يمتد أجلها من إلى خمس سنوات لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة وإجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج، كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.[3]

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:[4]

– قروض قابلة للتعبئة: وذلك يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

[1] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65- 66

[2] محمد أحمد الأفندي، **"الاقتصاد النقدي و المصرفي"**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 127.

[3] زكريا الدوري؛ اسيا السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص 66

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص75.

– قروض غير قابلة للتعبئة: ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على امكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

3. قروض طويلة الأجل: وهي تلك القروض التي تكون مدتها أكثر من 5 سنوات إلى مدد قد يصل إلى 20 عاما وتمنح هذه القروض في العادة لتمويل الأنشطة ذات الطبيعة الرأسمالية كإقامة المشاريع للقطاعات الاقتصادية.[1]

ثالثا: من حيث معيار الغرض:

تنقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى:[2]

1. القروض الاستهلاكية: تكون الغاية منها تشجيع الاستهلاك الشخصي، أو تسديد نفقات طارئة لا يتمكن المقترض بناء على دخله الحالي مجابهتها، ويتم سدادها إما اعتمادا على دخله للفترة المقبلة أو تصفية بعض ممتلكاته

2. القروض الانتاجية: تمنح بهدف تمويل النشاط الإنتاجي، أي تدعيم الطاقات الإنتاجية للمشاريع، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية للمجتمع.

3. القروض الاستثمارية: وهي تلك التي تستخدم للاستثمار و إدرار الربح، غير أنها نطاق ضيق جدا نظرا لعدم وجود أي امكانيات لطالبي القرض سوى مهاراتهم أو مهنهم أو تخصصاتهم فقط، وهذه القروض تمنح لفئة من فئات المجتمع القادرة على الوفاء بالسداد.[3]

رابعا: من حيث معيار الجهة الطالبة للقرض:

يمكن تصنيف القروض استنادا لهذا المعيار إلى نوعين:[4]

1. القروض الخاصة: وتمثل القروض المستخدمة من قبل الأفراد ومنشآت الأعمال بهدف إجراء المبادلات في القطاع الخاص من الاقتصاد.

---

[1] نبيل ذنون الصانع، " **الائتمان المصرفي**"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص51

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، "**اشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة قسنطينة 50–** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة، مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة قسنطينة 02، 2014/2013، ص 5

[3] محمد على محمد أحمد البنا، "**القرض المصرفي (دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية و القانون الوضعي)**"، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر2006، ص537

[4] عدنان تايه النعيمي، "**إدارة الائتمان (منظور شمولي)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 22

2. القروض العامة (الحكومية): وهو ذلك النوع المستخدم من قبل الحكومة بكافة مستوياتها وتشكيلاتها، حيث ان قيام الحكومة بالاقتراض بشكل أساسي يتم عن طريق بيع السندات أو الأوراق المالية الأخرى عندما تكون الإيرادات المتحققة من الضرائب غير كافية لتغطية احتياجاتها الحالية للإنفاق.

خامسا: من حيث معيار الضمان:

تصنف القروض حسب هذا المعيار لنوعين هما:[1]

1. قروض بضمان (شخصية): يعتمد هذا النوع من القروض على الثقة، أي ثقة البنك بسمعة المقترض وملاءته المالية في الحاضر والمستقبل، بحيث يمنح البنك القرض لعميله وفقا للتعهد الشخصي للعميل التسديد عند تاريخ الاستحقاق.

غير أن هذا النوع من القروض لا يتم بنسب كبيرة، حيث لجأت البنوك للتقليل من حجم قروض الثقة تفاديا للمخاطر، بالإضافة إلى أن بعض البنوك تطلب ضمان تكميلي بنية التقليل من مخاطر عدم السداد.

2. قروض بضمان (عينية): لا يعتمد هذا النوع من القروض على مجرد الثقة بسمعة وملاءة المركز المالي للمقترض، وإنما يعتمد أيضا بصورة أساسية على الضمان العيني الذي يقدمه المقترض، حيث تتنوع هذه الضمانات ومنها:

- الضمانات العقارية: وهي الأكثر استخداما لدى البنوك.
- ضمان الأوراق التجارية في شكل كمبيالات والشيكات مؤجلة الدفع على أن تكون هذه الأوراق ناجمة عن أنشطة تجارية حقيقية.
- ضمان الأوراق المالية (أسهم و سندات): والتي تعتبر من أفضل الضمانات بالنسبة للبنوك التجارية.
- الرهون النقدية ورهون السيارات والآلات الإنشائية.
- ضمان حجز مستحقات لدى جهات رسمية.

سادسا: القروض من حيث القطاعات الاقتصادية:

يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقترضة الى:[2]

1. القروض العقارية: تمنح القروض العقارية لتمويل المشاريع العقارية، تتصف هذه القروض بآجالها الطويلة، تمتد إلى أكثر من ثلاثين سنة، تسدد على أقساط عندما يحين موعد استحقاقها، أما الضمان فهو العقار نفسه.

[1] محمد أحمد أفندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134 - 135

[2] طه عبد العظيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 46

2. القروض الزراعية: تمنح هذه القروض للمزارعين من أجل تمويل شراء البذور، والسماد، والمبيدات، ومستلزمات الإنتاج الأخرى، ويعود سبب إقدام البنوك التجارية على منح هذه القروض إلى قصر مدتها.

سابعا: من حيث معيار الجهة المانحة للقرض

و تتفرع إلى نوعين:

1. قروض منفردة: أن يقوم مصرف واحد بمنح القرض الى زبائنه و الحصول على الفوائد و العمولات و المصاريف؛ وأن لا يضحي بأي طلب ائتمان مستوف الشروط.[1]

2. قروض مشتركة: تعني اشتراك أكثر من بنك في تمويل القروض البنكية في ظل ظروف واحدو وضمان مشترك. أي أن هذا النوع من القروض منح في حالتين، إما في حالة عدم مقدرة البنك على توفير كل مبلغ القرض فيلجأ إلى بنك أخر ليشاركه فيه، أو في حالة ما إذا أراد البنك حماية نفسه من خطر عدم السداد، فيتشارك بذلك الخسارة مع البنك المشترك.[2]

[1] نبيل ذنون الصانع، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] احلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 74

الشكل رقم (02-02): أنواع القروض البنكية

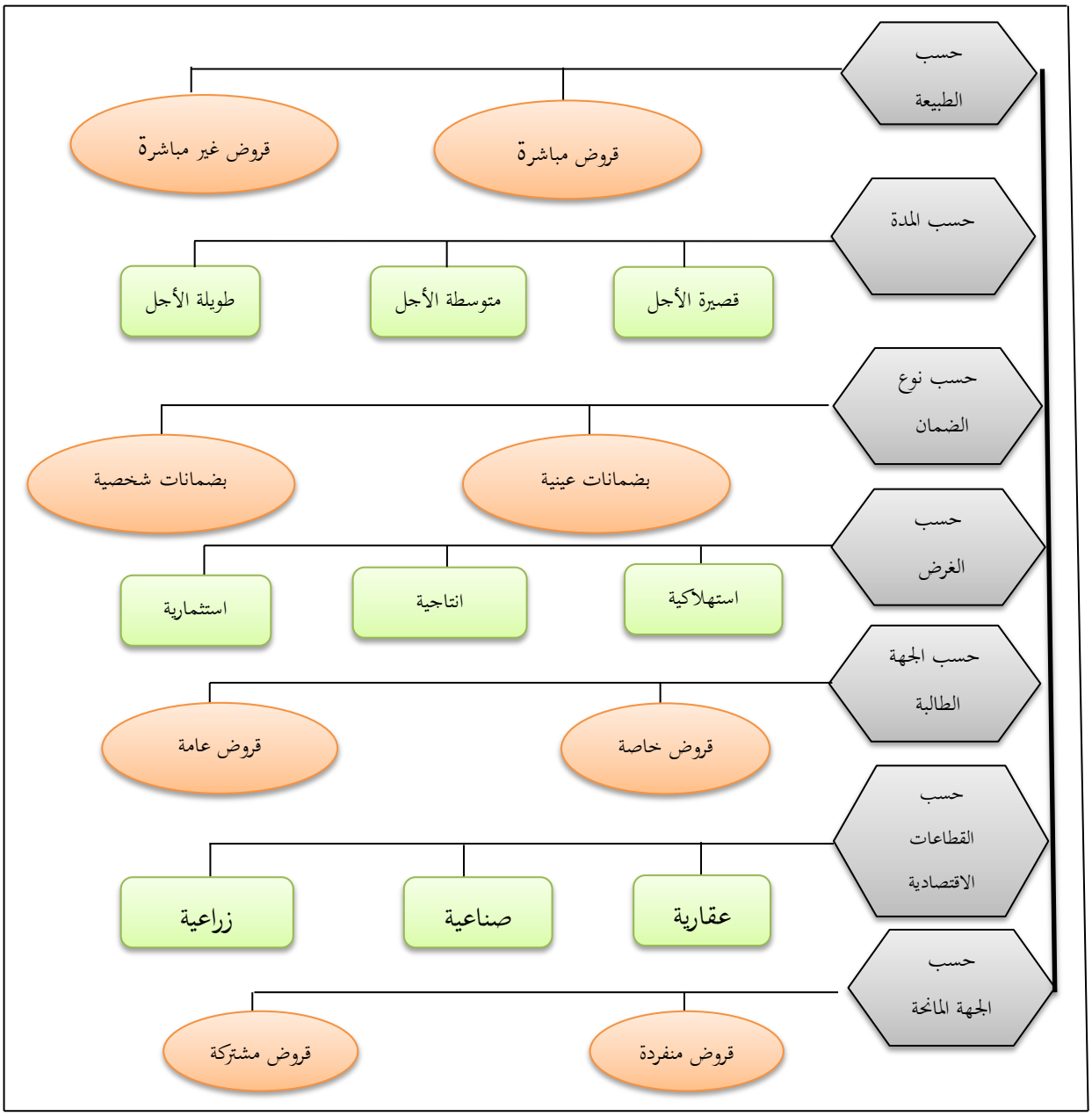

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على:

- نبيل ذنون الصانع، " **الائتمان المصرفي**"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018
- زغاشو فاطمة الزهراء، "**اشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة قسنطينة 50–** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة، مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة قسنطينة 02، 2014/2013
- محمد على محمد أحمد البنا، "**القرض المصرفي (دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية و القانون الوضعي)**"، دار الكتب العلمية، 2006.
- عدنان تايه النعيمي، "**إدارة الائتمان (منظور شمولي)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد أحمد الأفندي، "**الاقتصاد النقدي و المصرفي**"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- الطاهر لطرش؛ "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الطبعة السابعة، 2010.

الفرع الثاني: وظائف القروض

تكمن وظائف القروض البنكية فيما يلي:[1]

أولا: وظيفة الإنتاج

يستطيع المنتجين الحصول على القرض البنكي عن طريق اصدارهم للسندات وبيعها للمشروعات والأفراد، وهذا يساعدهم على زيادة حجم الدخول لدى الأطراف المشترية للأسهم والسندات لذلك فإن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين وهذا الدور يساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: وظيفة تمويل الاستهلاك

يقصد بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها فقد يعجز عن توفير احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية بواسطة دخلهم الجاري وبالتالي يمكنهم الحصول على هذه السلع عن طريق القرض الذي تقدمه لهم الهيئات المختلفة ويكون دفع أثمان هذه السلع عبر مدة زمنية مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن وبالتالي يعمل على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن تم يساهم في زيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

ثالثا: وظيفة تسوية المبادلات

يتم التعامل بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا نتيجة تقدم العادات البنكية في المجتمع، فضلا عن ذلك لأن قيام البنوك التجارية بوظيفة خلق الودائع واستخدام وسائل الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.

[1] الهام وحيد دحام، **"فعالية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي"**، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 55-56

المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية

للقروض أهمية كبيرة سواء بالنسبة للبنك نفسه أو للاقتصاد الوطني، إذ تعتبر احد العوامل التي تساهم بشكل كبير في انعاش التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون الأهمية كما يلي :

أولا: أهمية القروض بالنسبة للمستهلكين

تساهم القروض للمستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة و غيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيمة تلك القرض عندما ترتفع دخولهم المستقبلية، كما تساهم في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: أهمية القروض على مستوى البنك[2]

تعد القروض على مستوى البنوك الاستثمار الأكثر قسوة لما يتحمله البنك من مخاطر متعددة تِدي إلى إفلاس البنك وتعرضه إلى انهيار كبير، ومن جانب آخر تعد القروض الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك، والذي يحقق من خلاله الأرباح التي من دونها يفقد البنك قدرته بوصفه وسيط مالي بين العملاء.

ثالثا: أهمية القروض على مستوى الاقتصاد

تلعب القروض دورا مهما على مستوى الاقتصاد، حيث تتيح تدفق الأموال وعوامل الإنتاج خلال النظام الاقتصادي، وإن توسع النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة سيؤدي إلى توسيع التوظيف و تدفق السلع والخدمات.

ويؤثر الائتمان الممنوح على الحالة الاقتصادية للبلد، فالتوسع في منح القروض دون وجود ضوابط يساهم في ظهور التضخم النقدي مما يؤدي إلى صعوبة استمرار المشاريع في تنفيذ خططها، وبالتالي الحد من عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وعلى العكس فإن عزوف البنوك عن تقديم القروض يساهم في الركود الاقتصادي وكذا مرور الاقتصاد بحالة انكماش .

[1] زكريا الدوري، يسرا السمراني، مرجع سبق ذكره، ص 62

[2] عقيل دخيل كريم، "**قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية**"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 09، العدد02، سنة 2019، ص 240

وتظهر هنا أهمية القروض الفعالة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق التحكم بحجم القرض و مدته وغرضه و تنظيم عملية منحه وفقا لما يتناسب مع الاحتياجات التمويلية الفعلية لقطاعات الاقتصاد الوطني.[1]

المبحث الثاني: معايير واجراءات منح القروض البنكية

في ظل التغيرات المتواجدة في البيئة الاقتصادية التي تتميز بزيادة المخاطر نتيجة التقلبات في المؤشرات المالية وكذا الاقتصادية ، أصبح دور البنوك التجارية لا يقتصر على تحقيق الربح فقط بل أنما تعداه إلى كيفية تجنب هذه المخاطر خاصة الائتمانية منها وذلك من خلال اتباعه لمجموعة من المراحل والاجراءات فور قيامه بعملية منح القروض وفق نماذج و أسس متعارف عليها .

المطلب الأول: اجراءات وأسس منح القروض البنكية

يتمثل الغرض من الاجراءات والأسس المتبعة من طرف البنوك التجارية خلال قيامه بعملية الاقراض في ضمان سلامة استرجاع أمواله و تجنب وقوعه في مخاطر غير محتملة.

الفرع الأول: اجراءات منح القروض

يمر القرض بعدة مراحل قبل منحه، بداية بدراسة الملف وصولا إلى قبول الطلب ومنح القرض. ومنه سنتطرق إلى أهم هذه المراحل أو الاجراءات التي يمر بها القرض:

أولا: الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، و خاصة من حيث الغرض من القرض و أجل الاستحقاق وأسلوب السداد. وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك التي تبرز شخصيته و قدراته بوجه عام، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها التي تعتبر

[1] نبيل ذنون الصانع؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 22

ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتراض عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.[1]

ثانيا: التحليل الائتماني للقرض

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطلب القرض في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

كما أن عملية التحليل الائتماني تمثل الإلمام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية (الشخصية والسمعة، القدرة على السداد، رأس المال، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة).[2]

ثالثا: التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء ا على المعلومات التي تم جمعها، وكذا التحليل المالي للقوائم المالية تصبح الصورة أكثر وضوحا لتحديد مبلغ التسهيل (القرض)، والأغراض التي يستخدم فيها، وكيفية الصرف منه، وطريقة السداد، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة وكذا سعر الفائدة والعمولات المختلفة.[3] وبعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.[4]

رابعا: اتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد أو رفضه، وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز البنكي، وصف القرض و الغرض منه، والضمانات المقدمة وطريقة السداد، وملخص الميزانية لثلاثة

[1] نشرة توعوية، **"اضاءات"**، معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، دولة الكويت، يونيو 2011، ص03

[2] هبال عادل، **"اشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03؛ 2012، ص13

[3] محمد فتحي البديوي، مرجع سبق ذكره، ص322

[4] نشرة توعوية، **"اضاءات"**، العدد 11، مرجع سبق ذكره، ص03

سنوات الاخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

خامسا: صرف القرض

بعد صدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد واتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، وبعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض ومنه وضع قيمة القرض تحت تصرف المقترض.[1]

سادسا: متابعة القرض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاد الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض لفترة أخرى.

سابعا: تحصيل القرض (استرجاعه)

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الاجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمرة أخرى.[2]

ثامنا: التقييم الاحق

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو المرجوة قد تحققت.

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص13

[2] نشرة توعوية، "**إضاءات**"، العدد 11"، مرجع سبق ذكره، ص03

تاسعا: بنك المعلومات

من الضروري المرور بهذه المرحلة من خلال الاجراء بإدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآتي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.[1]

الفرع الثاني: أسس منح القروض

تتبنى البنوك أحد المنهجين التاليين أو كلاهما كأساس لمنح الائتمان المصرفي.[2]

الأول: منهاج حذر يستهدف تقليل حجم المخاطرة الائتمانية التي تحمل الشك في إمكانية استردادها عند الاستحقاق، ويوجه ضابط الائتمان وفقا لذلك جهوده على تلافي أية خسائر تنتج عن منح الائتمان وتبعا لهذا المنهاج يركز البنك نشاطه عادة في المجالات التي له خبرة سابقة فيها ولا يميل إلى الدخول في مجالات لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عنها.

الثاني: منهاج ينظر إلى المخاطرة الائتمانية على أنها جزء عادى من نشاط البنك ويقوم بمواجهتها عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات التي تتزايد فيها المخاطر والهدف من وراء ذلك تنمية نشاط البنك وعملياته الائتمانية مما يسمح بانخفاض نسبة القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ويتطلب ذلك أن يتاح للبنك المعلومات التي تمكنه من التنبؤ بالظروف الاقتصادية والتوقعات في سوق الائتمان مع مهارة عالية في مجال التحليل.

وعليه فإن عملية الاقراض يجب أن تتم استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها والمتمثلة أساسا في ما يلي:[3]

أولا: توفر الأمان لأموال البنك: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ثانيا: تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

---

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] سوزان سمير، مرجع سبق ذكره، ص 109

[3] زياد نجم الدين السوداني، **"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي (دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2011، ص 04

ثالثا: السيولة : يعنى احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف (النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي) لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة الملائمة بين هدفي الربحية والسيولة.

المطلب الثاني: معايير واعتبارات منح القروض

لقد أوضحت بعض الدراسات في مجال النقود والبنوك أن عملية منح القروض تمر بعدة مراحل واجراءات كما أنها تستوجب مجموعة من المعايير حتى تتم بنجاح وبأقل درجة من المخاطرة.

الفرع الأول: معايير منح القروض

لقد تعددت اسهامات الباحثين في سبيل وضع مجموعة من النماذج التي تضع قواعد ومعايير معينة يتمكن من خلالها البنك التجاري الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالعميل وملائته و كذا معرفة مختلف المخاطر بصورة واضحة ومستوعبة.

وفيما يلي نقدم استعراضا مختصرا لأهم هذه النماذج الائتمانية التي قد سميت بأوائل حروف الكلمات الانجليزية للمعايير التي يقوم عليها كل نموذج؛ ويمكننا عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): نماذج الائتمان باللغة الانجليزية

نموذج 5C,s	نموذج 5Ps	نموذج Prism
1- القدرة على الاقتراض Capacity	1- العميل People	1- التصور Perspective
2- شخصية العميل Character	2- الغرض من الائتمان Purpose	2- القدرة على السداد Repayment
3- رأس مال العميل Capital	3- القدرة على السداد Payment	3- الغاية من الائتمان Intention
4- الضمان Collateral	4-الحمايةProtection	4- الضمانات Safeguards
5- المناخ العام Conditions	5- النظرة المستقبلية Perspeotive	5- الإدارة Managemenl

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **"النقود والبنوك"**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، صنعاء، الطبعة الأولى، 2009، ص 156

أولا: نموذج الائتمان 5C,s

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب 5C,s من أبرز المنظومات الائتمانية التي لاقت قبولا كبيرا على مستوى العالم، ووفقا لهذا النموذج يقوم البنك بدراسة بعض الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان.[1]

فيما يلي شرح مختصرا لمدلولات معايير هذا النموذج:[2]

1. القدرة على الاقتراض

يبين هذا المعيار مستوى قدرة العميل على الاقتراض، ويمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

- مدى قدرة المقترض على تحقيق تدفق نقدي (عوائد نقدية) كافي لتغطية مخاطر الاستثمار وتمكنه من الوفاء بديونه للبنك.

- مستوى الكفاءة الإدارية التي يتمتع بها المقترض في غدارة الأموال المقترضة في إطار نشاطه الاقتصادي.

- السمات الخلقية والقيمية الشخصية للمقترض ومدى انسجامها مع حسن تعامله وأمانته ووفائه وسمعته.

2. شخصية العميل

يهتم هذا المعيار بتحديد مستوى القيم الأخلاقية والقيمية لشخصية العميل و التي سيكون لها آثارها الإيجابية أو السلبية على مجمل تعاملات المقترض مع البنك، وكلما كان العميل متحليا بقيم الامانة والصدق وحسن التعامل كلما دل ذلك على مستوى شعور المقترض بمسئوليته وتعهداته ووفائه والعكس صحيح، وبالتالي فإن هذا المعيار يساعد على تحديد مدى قدرة العميل على الوفاء و السداد.

ولذلك فإن إدارة البنوك تأخذ ببعض المؤشرات الدالة على سلوكيات العميل ومنها:[3]

- السجلات السابقة للمؤسسات التي تتعامل مع العميل.

[1] سلمان حسين الحكيم، "**تحليل القوائم المالية – مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية–**"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دون طبعة، 2017، ص 424

[2] محمد أحمد الأفندي، "**النقود والبنوك**"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الطبعة الأولى، 2009، ص 156

[3] سوزان سمير وآخرون، مرجع سبق ذكره، 97

- شهادات إثبات الشخصية وأي مستندات يقدمها العميل عن نفسه وعمله.
- التصرفات الشخصية للعميل.
- المقابلات الشخصية المباشرة مع العميل.

3. رأس المال

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.[1]

4. الضمان

يقصد بالضمان مجموعة من الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأخير سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد.

ولا بد من توفر شروط معينة من أجل تدنية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالضمان ومنها ما يلي:

- أن يكون الضمان قابلا للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئا مرتفعا.
- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- أن يتوفر لدى البنك كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق البنك باستخدام هذه الضمانات وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.[2]

5. الظروف المحيطة

يجب على محلل الائتمان أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار

[1] فرج خير الله، مرجع سبق ذكره، ص 14
[2] سلمان حسين الحكيم، مرجع سبق، ص 429

التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته الذي يقدمها.[1]

وبناء على ما سبق فإن استخدام المعايير السابقة في ترتيب المخاطر الائتمانية يتم بأسلوبين أو نظامين هما:[2]

1. نظام الدرجات

يطلق عليه أحيانا بنظام التمييز (Judgmental system) يؤدي تطبيق هذا النظام إلى التمييز والفرز بين كافة المقترضين من البنك من حيث قدرتهم والملاءة المالية التي يتمتعون بها إضافة إلى الكشف عن رغبتهم في السداد عند تاريخ الاستحقاق.

وبمعنى آخر فإن هذا النظام يمكن إدارة الائتمان من الكشف عن مستوى قابلية المقترض وقدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق.

2. نظام النقاط والأوزان

ويطلق عليه أيضا بالنظام التجريبي (Emprical system) ويتم تطبيق هذا النظام على النحو الآتي:

- كل خاصية أو سمة متوفرة لدى طالب الائتمان تعطي نقطة أو وزن معين.

- مقابل كل خاصية هناك نقاط معيارية يعتمدها البنك.

- تقارن النقاط الفعلية بالنقاط المعيارية لكل خاصية متوفرة لدى العميل طالب الائتمان.

- وأخيرا تحدد درجة المخاطرة ومستواها عند كل عميل وفقا لمدى الانحراف بين النقاط الفعلية أو النقاط المعيارية المعتمدة لدى البنك.

[1] محمد كامل عفانة، مرجع سبق ذكره، ص 32

[2] محمد أحمد الأفندي، "**النقود والبنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 158- 159

و يمكن تطبيق نظام الدرجات على ثلاثة معايير في نموذج 5cs، وهي الشخصية ورأس المال والقدرة، حيث يمكن الحصول على تسع درجات لنوع الائتمان من حيث المخاطرة على النحو التالي:[1]

1- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا.

2- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.

3- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.

4- قدرة + رأس مال + شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة.

5- قدرة + رأس مال – الشخصية = مخاطر ائتمانية.

6- الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية.

7- الشخصية – رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.

8- رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.

9- القدرة – الشخصية – رأس المال = العميل المخادع.

ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب 5PS

يشمل هو الأخر على خمسة معايير تبدأ كلها بحرف (p) باللغة الانجليزية و يمكن حصرها على النحو الآتي:[2]

1. العميل

حيث يتم بحث عن وضع العميل ومؤهلاته وأخلاقه وملائته المالية وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح، وكذلك خبرته في العمل ومقدار ثروته وعمره ومستوى تعليمه.

2. القدرة على السداد

[1] سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103

[2] حسان الدباس، "**العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا(رسالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا)**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2014/2013، ص 46.

أي دراسة احتمالات امكانية العميل على تسديد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك ميعاد الاستحقاق ، وذلك يتم من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للعميل.

3.الغرض من الائتمان

وتعني البحث في أهداف الحصول على الائتمان ومعرفة فيما إذا سيتم استخدامه في تمويل شراء أصول رأسمالية أو تمويل رأس مال عامل، حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق، حتى يتم اتخاذ قرار بشأنه والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، ووهل يتوافق مع سياسة البنك وقدراته وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية أم يتعارض معها، فضلا عن مدى تناسب حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب من أجله.

4. الحماية

بمعنى حماية الائتمان الذي يتم منحه من خلال الضمانات أو الرهونات التي يقوم العميل بتقديمها لصالح البنك مقابل التسهيلات المطلوبة وضرورة تمتعها بسهولة امكانية تسييلها في حال تعثر طالب الائتمان.

5. النظرة المستقبلية

أي تقدير الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل وبالنشاط الذي يزاوله سواء كانت داخلية أو خارجية، وما ينعكس عليها من مؤشرات اقتصادية عامة كمعدلات النمو والتضخم ومعدل الفائدة السائد.

ثالثا: نموذج الائتمان

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت اليه الصناعة البنكية في التحليل الاقتصادي وقراءة مستقبل الائتمان، حيث يعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل، كما تساعد إدارة الائتمان عند تحليلها لمعايير هذا النموذج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر و القدرة على السداد:[1]

[1]أحمد ميلي سمية، **"أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية"**؛ اطروحة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص ص 148 149

تتكون عناصر هذا النموذج من مجموعة من المعايير تشترك هي الأخرى فيما بينها بالحرف الأول من كلماتها P.R.I.S.M، والمتمثلة في ما يلي:

1. **التصور:** يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و الفوائد المتوقع تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها لهذا الأخير.

2. **القدرة على السداد:** بمعنى تحديد قدرة العميل على تسديد مبلغ الائتمان وفوائده خلال الفترة المتفق عليها.

3. **الغاية من الائتمان:** حيث أن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الطلب.

4. **الضمانات:** يقدم العميل للبنك يضمن بها هذا الأخير استرجاع مبلغ الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد والتي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5. **الإدارة:** ترتكز إدارة الائتمان على تحليل العمل الإداري للعميل الذي يشمل الآتي:

أ. **العمليات:** من خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله.
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته، وهل عمله موسمي أو دائم.

ب. **الإدارة:** يتم ذلك من خلال:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمديري الأقسام.
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

رابعا: نموذج الائتمان المعروف بالملائة المالية: و يشمل:[1]

1. السيولة: وهي مدى قدرة الشركة على التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها ويمكن قياسها بالمعادلة التالية:

أ. نسبة السيولة= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

ب. رأس المال العام: الأصول المتداولة – المخزونات / الخصوم المتداولة.

2. النشاط: وهي أن توسع نشاط العميل سيحتاج إلى التمويل سواء من الداخل (حقوق الملكية)، أو من الخارج متمثلة في القروض من الآخرين حيث يمكن تقييمها من خلال المعادلات التالية:

– دوران الذمم المدينة= المبيعات / الذمم المدينة.

– معدل فترة التحصيل= الذمم المدينة / المبيعات ×360 يوم.

– دوران المخزون= المبيعات / المخزون.

– دوران مجموع الأصول= المبيعات م مجموع الأصول

3. الربحية: وهي الغرض الذي من أجله يتم الحصول على التمويل من الخارج وهي تشكل أساس البناء والهيكل المالي للتحصيل و يمكن قياسها من خلال المعادلات التالية:

– العائد على الأصول (الاستثمار) = صافي الدخل / مجموع الأصول.

– هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات.

– العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل حقوق الملكية.

الفرع الثاني: اعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية

تراعى البنوك التجارية عند اتخادها قرار منح الائتمان مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:[2]

[1] ضياء الدين حيدر، خالد مسمح، مرجع سبق ذكره، ص 55- 56

[2] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 254- 256

أولا: سلامة القروض

ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو تقيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض ولا يمنح القرض إلا عندما يثق من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطر في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء ، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر .

ثانيا: سيولة القرض

ويقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الاموال السائلة لدى البنك التجاري، اي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقد إما بالبيع أو بالإقراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

أما سيولة القرض فيعني بها سرعة دوران القرض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القرض وصغر الفترة من تاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه فسيولة القرض تنشأ من ثلاث حالات:

- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.
- القروض مقابل اوراق تجارية.
- القروض المضمونة بأوراق مالية.

ثالثا: التنويع

حيث يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء. كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل ،بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة .

رابعا: طبيعة الودائع

تتعدد أنواع الودائع، والبنك مسؤول عن بعث الثقة في نفوس مودعي كل هذه الأنواع، ومسؤولية البنك هذه اتجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤوليته المحتملة في أي

وقت اتجاه مودعيه وبالتالي تؤثر على حكم البنك في تخيير أنواع القروض، ومن ناحية أخرى يراعي البنك على الدوام العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد عن الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه.

خامسا: القيود القانونية و توجيهات البنك المركزي

كثيرا ما توضع قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود والحدود القصوى للقروض الممنكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأسمال البنك واحتياطاته، وقد يعطي البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوح لتميل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية كل هذه الحدود الموضوعة تحد من نشاط البنوك في الاقراض.

سادسا: سياسة مجلس الإدارة

حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجالها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين فيمنح القروض ويراقب المجلس هذه السياسة هذه السياسة الموضوعة، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين

سابعا: الدورات التجارية

تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش الى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية ففي فترة الانتعاش نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين ولتفاؤل الجميع في ارتقاء أكبر وأرباح أكثر لضمنهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم وجود أدنى شك لديهم أن هناك حدا لهذا التوسع، فتتنافس البنوك في هذا المجال على منح الائتمان رغم أن الحذر واجب حيث أن كثيرا من الأعمال الغير مدعمة غالبا ما ينتع=هي بها الحال إلى الافلاس ومعنى ذلك عدم تمكن المقترضين من التسديد.

وتتلقى البنوك من هذا درسا تحاول إتباعه في فترة الكساد التي تقل فيها الحاجة إلى القروض بشكل واضح لدى نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستخدمة ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة. تم يزداد الطلب على القروض تدريجيا فتتهاون البنوك في اتباع السياسة البنكية السليمة وتتناسى خبرتها السالفة حتى تصل فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة وتتكرر الدورة من جديد.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في منح القروض والضمانات الواجب تقديمها

تعتبر الضمانات البنكية من أهم ما يطلبه البنك اثناء قيامه بعملية منح القروض، تحسبا لأي خطر قد يحدث مستقبلا نتيجة لبعض العوامل المؤثرة في عملية منح القرض، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم هذه العوامل والضمانات الواجب تقديمها.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في منح القروض

مما لا شك فيه أن لكل بنك سياسة ائتمانية خاصة به حيث تتسم هذه الأخيرة بالتكامل والمرونة، غير أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان داخل أي بنك، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولا: العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة لعوامل العميل (الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة، أو الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل)، تقوم جميعها بدور ها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها، والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات في حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاد قرار ائتماني سليم.[1]

ثانيا: العوامل الخاصة بالبنك

وتشمل هذه العوامل:[2]

1. درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

---

[1] ايمان نجرو، "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا"، 200، ص42

[2] فرج خير الله، مرجع سبق ذكره، ص17

2. نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

3. القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

4. الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

5. ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي، حيث تحدد امكانية التوسع في منح القروض أو تقليصها، وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادى أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

ثالثا: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني

1. المدة الزمنية: أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع امكانيات العميل.

2. مصدر الوفاء: أي مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد الدين منه.

3. طريقة السداد المتبعة: أي هل سيتم تسديد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة ام سوف يتم ذلك على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع ايراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلية.

4. مبلغ القرض: ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك احرص في الدراسات التي يجريها خاصة ان نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

5. الغرض من القرض: ينبغي أن يكون الغرض مشروعا قانونيا ومتفقا مع الغايات التي يقدم التي يقدم البنك قروضا من أجلها، وأيضا ينبغي تحديد المجال الذي سيستخدم فيه القرض والحكم على منح هذا القرض من عدمه.[1]

6. نوع القرض: ينبغي معرفة نوع القرض بالنسبة للبنك و هل سيتناسب مع الغرض الذي تم من أجله منح القرض، معرفة العقبات التي تحول دون سداده و هل أنه يتوافق مع سياسة البنك المتبعة بالإقراض.[2]

[1] صادق راشد الشميري، "**إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات–**"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص 79

[2] نفس المرجع، ص 80

7. الضمانات المقدمة: يهتم البنك بالضمانات المقدمة من طرف العميل، والتي تعتبر خط الدفاع الأخير بالنسبة للبنك، والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر الدين.[1]

الشكل رقم (02-03): العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القروض

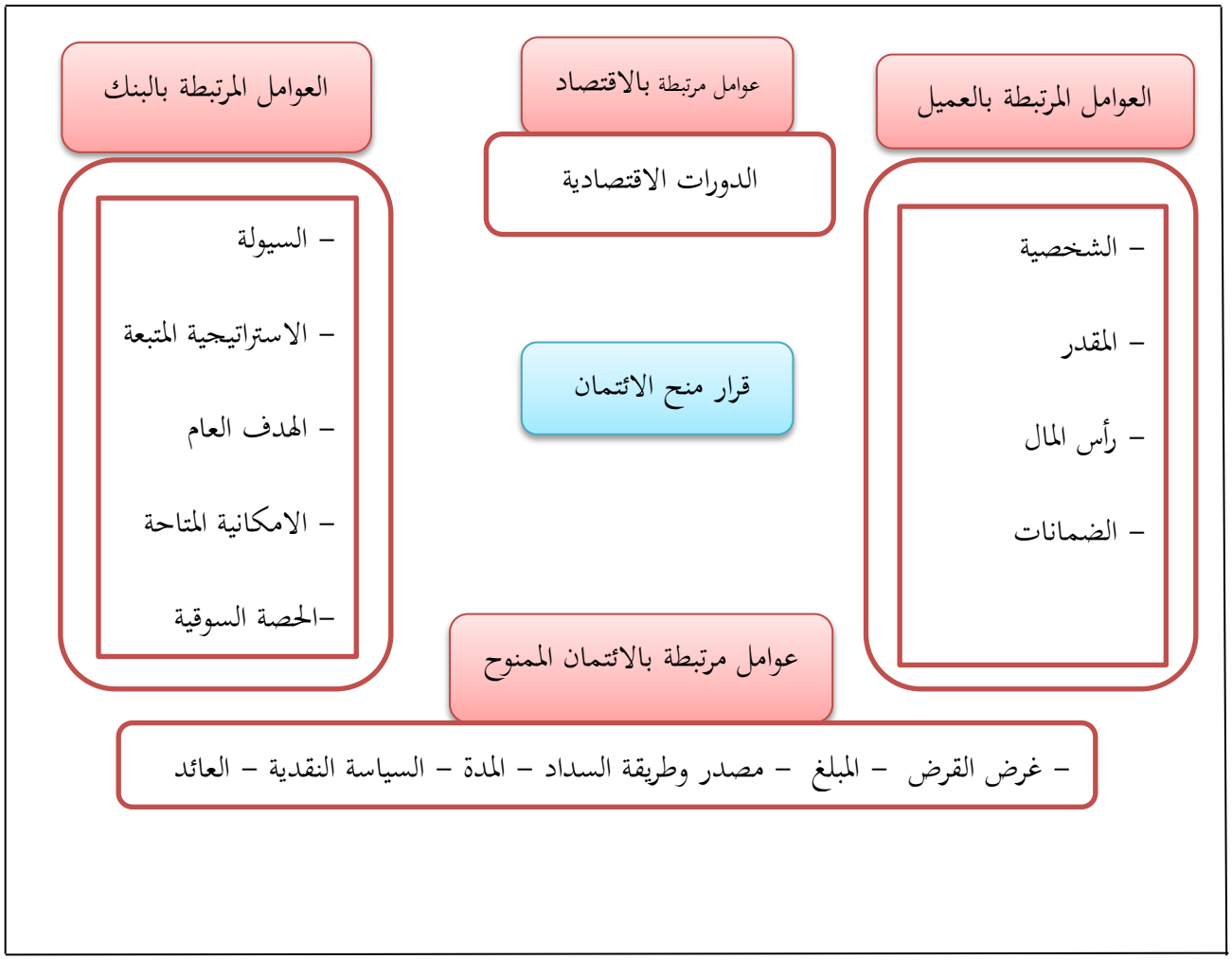

المصدر: زغاشو فاطمة الزهراء، "**إشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة قسنطينة 50–)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2014/2013، ص 20.

الفرع الثاني: الضمانات الواجب تقديمها

تعتبر الضمانات التي يقدمها المقترض للبنك بمثابة الاستعداد المسبق لتغدية خطر القرض المحتمل مستقبلا، وفيما يلي سنتطرق إلى اهم الشروط الواجب توفرها في الضمان وكذا أنواع الضمانات البنكية.

[1] محمد فاتح محمود بشير المغربي، "**تمويل ومؤسسات مالية**"، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2014، ص 134

أولا: الشروط الواجب توفرها في الضمانات البنكية: تتمثل فيما يلي:[1]

1. قابلية الضمان للتقدير.

2. سهولة تسييل الضمان.

3. سهولة نقل ملكيته.

4. استقرار قيمة الضمان.

5. غير قابل للتلف.

ثانيا: أنواع الضمانات البنكية: هناك نوعين من الضمانات هما:

1. الضمانات الشخصية: وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق،[2] ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

– الكفالة: هي عقد يكفل بمقتضاه شخص بتنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه، و الكفالة قد تكون بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض أو عدة متكافلين لضمان القرض.[3]

– الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية، أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد.[4]

2. الضمانات الحقيقية:[5] وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير حيت يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، لضمان استرداد القرض ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

– الرهن العقاري: منها الرهن الاتفاقي، الرهن القضائي، الرهن القانوني.

– الضمانات التي تعطي حق الحجز للبنك: منها رهن البضائع، رهن الآلات والسيارات ورهن سند التخزين الفلاحي.

---

[1] محمد الفتاح محمود بشير المغربي، **"تمويل ومؤسسات مالية"**، مرجع سبق ذكره، ص 143

[2] زيدان سلمان، **"إدارة الخطر والتأمين"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص118

[3] خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص23

[4] محمد سلمان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص187

[5] زيدان سلمان، مرجع سبق ذكره، ص118

– الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للبن: منها رهن المحل التجاري ورهن المعدات و الآلات.

المبحث الثالث: مخاطر منح القروض وأساليب تسييرها

ان عملية منح القروض بحد ذاتها مجازفة إذ ينتج عنها العديد من المخاطر نتيجة عوامل مختلفة تساهم في توسعها وتصاعدها، مما يتوجب على البنوك التجارية اتباع جملة من الخطوات و الأساليب الوقائية مما تمنح للبنك مجال أدق للتدخل واتخاد الآليات اللازمة للتقليل منها وكذا تجنبها.

المطلب الأول: مخاطر منح القروض

هناك العديد من المخاطر الناجمة عن عملية منح القروض البنكية تتزايد هذه المخاطر بتزايد العوامل والأسباب.

الفرع الأول: مخاطر منح القروض

إن مخاطر منح القروض متعددة يمكن ذكر البعض منها:

أولا: خطر عدم التسديد

وهو يتعلق بالمدين، إذ أن العميل لا يمكنه تسديد قيمة القرض وفوائده وذلك لأسباب تتعلق بنشاطه أو نتيجة لتدهور حالته المالية، الأمر الذي يجعله يتماطل في عملية التسديد،[1] ويمكن تقسيمها إلى:[2]

1. **خطر بشري:** يرتبط بالتكوين الشخصي للعميل ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها.

2. **خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك:** أي تقديم العميل لبيانات خاطئة عن عمد إلى البنك تظهر المشروع على غير حقيقته بهدف الحصول على القرض.

3. **خطر قانوني:** يرتبط بالوضعية القانونية للمؤسسة.

4. **خطر مالي:** يرتبط بملاءة أو مدى قدرة على تسديد التزاماته.

---

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 283

[2] بن سمينة عزيزة، "**إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011، ص 403

ثانيا: مخاطر التحصيل

إن امكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، فهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض.[1]

ثالثا: مخاطر التركزات الائتمانية

وهي المخاطر الائتمانية التي تنشأ نتيجة عدم تنوع المحفظة الاستثمارية بشكل كاف سواء على مستوى المصرف أو بصورة عامة، مما يعرض المصرف لخطر الافلاس في حالة حدوث تعثرات مالية.[2]

رابعا: مخاطر عامة

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل والبنك، ويمكن تقسيمها إلى:[3]

1. **خطر سعر الفائدة:** يقصد به تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت مثلا عن المعدلات التي تم الاتفاق عليها في عقد القرض، أصبح البنك يحصل على عائد أقل من عائد السوق على الاستثمار.
2. **مخاطر التضخم:** أي انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد معا نتيجة موجات التضخم التي تجتاح البلاد مما يلحق أضرار للبنك.
3. **مخاطر السوق:** تشير إلى احتمال إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة.
4. **مخاطر سعر الصرف:** لا يظهر هذا الخطر إلاّ عندما تكون هناك عملية إقراض للعملاء في الخارج (يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض)، ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة فهذا يعني خسارة أكيدة للمقرض، أما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلا وحدث أن انخفض سعره بعد منح القرض فإن المقترض الاجنبي عليه أن يدفع أموال اكثر من عملة بلده.

[1] عقيل دخيل كريم، مرجع سبق ذكره، ص 241
[2] نفس المرجع، ص241
[3] بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 404

الفرع الثاني: عوامل تصاعد مخاطر القروض

من أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تفاقم و تزايد مخاطر القروض تكمن في:[1]

أولا: سرعة التحولات النظامية: لقد كانت الإجراءات اللانظامية المالية واسعة وسريعة في آن واحد ولقد تسببت على الأقل في مرحلة أولى في هشاشة وضعف الأنظمة البنكية بعد أن كانت هذه الاخيرة جد مفيدة ومقننة في بداية سنوات الثمانينات من القرن الماضي، لذا فقد أدت اللانظامية إلى فتح الحدود والحد من القيود الإدارية وإلى زيادة حدة المنافسة، وكانت النتيجة اتخاد البنوك لقرارات غير صائبة بالنسبة للإقراض نتيجة لوجود قدرات مالية، لذا أمكن القول أن خطر القرض هو خطر نظام لوجهتين:

- مخاطرة المديونية الزائدة وعدم استقرار المالي الناجم عن "المال السهل" والذي يعد السبب الرئيسي لهذه المديونية.

- مخاطرة "اختناق" القروض بفعل تطور حجمها والذي يتجاوز بكثير احتياجات الاقتصاد الحقيقي.

ثانيا: تصاعد المجازفة العقارية: إن تحمل البنوك لمخاطر إضافية كان مرتبطا أساسا بتفاقم التزاماتها في قطاع العقارات خاصة خلال مرحلة الارتفاعات مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة.

ثالثا: نقص الرقابة الاحترازية.

المطلب الثاني: خطوات و أساليب تسيير المخاطر في البنوك التجارية

من أجل تسيير المخاطر البنكية بغية تجنبها و التقليل منها لا بد على ادارة المخاطر بالبنوك التجارية اتباع مجموعة من الخطوات والاساليب الفعالة كما يلي:

الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر البنكية

هناك أربعة مراحل لإدارة المخاطر في البنوك التجارية، وهي:[2]

[1] مليكة بن علقمة، "**الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، جامعة سطيف 1؛ ص ص 285- 286

[2] ابراهيم الكراسنة، "**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"، صندوق النقد العربي، الطبعة الثانية، 2010، ص ص 42- 43

أولا: تحديد المخاطر: من أجل ادارة المخاطر لا بد من تحديدها، ويجب أن تكون هذه العملية مستمرة وأن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

ثانيا: قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

ثالثا: ضبط المخاطر: في هذه المرحلة يجب على الإدارة أن توازن بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطرة، على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والاجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

رابعا: مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على ايجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في دقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنوك.

الفرع الثاني: أساليب ادارة المخاطر البنكية

بعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:

1. تجنب المخاطر: ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.[1]

2. تقليل المخاطرة: أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر تقوم ب:

- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا.
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

3.نقل المخاطر: إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن .

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 19

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر البنكية، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة العنصرين التاليين:

– **اقتسام المخاطرة:** يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).

– **التحوط:** يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.[1]

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر بالبنوك التجارية

وهي اليات وترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن اجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله. وتنقسم هذه الاجراءات إلى نوعين هما:[2]

أولا: التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية، والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ثانيا: التسيير الوقائي

والمتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها الينك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك ...الخ.

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها فهي:[3]

[1] بن علي بلعزوز وآخرون، "**إدارة المخاطر (إدارة المخاطر –المشتقات المالية –الهندسة المالية)**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 50 51

[2] مبارك بوعشة، "**تسيير المخاطر البنكية**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، جوان 2007، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر، ص132

[3] نفس المرجع، ص ص 133- 134

1. توزيع خطر القرض بين البنوك

إن كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

أ. **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة، ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات...الخ.

ب. **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي، عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حده في اطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس الاتحاد.

2. التعامل مع عدة متعاملين

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3. عدم التوسع في منح القروض

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4. تطور أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، قثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

خلاصة الفصل

توصلنا إلى ان منح القروض بالبنوك التجارية من الوظائف المحفوفة بالمخاطر وبدرجة كبيرة، حيث يختلف نوع الخطر بحسب نوع ومدة القرض و المبلغ الذي يتضمنه، ومما لا شك فيه أن لكل بنك سياسة ائتمانية و أسلوب وقائي خاص به، وبالتالي لتفادي أي خطر يمكن أن يحدث يتطلب من البنك وضع خطة وقائية و اتباع ساسة رقابية احترازية تتضمن مجموعة من المراحل والاجراءات والأسس الفعالة، بالاعتماد على العديد من النماذج و المعايير، ما يجعل من البنوك تضمن مكانتها و استمراريتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف 811

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الجزء النظري على مختلف المفاهيم و الأساسيات المتعلقة بموضوع البحث سنقوم بتجسيدها على الجانب التطبيقي، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-، والاحاطة بكل ما يخص البنك من تعريف وأهداف وأهمية، بالإضافة إلى تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية والذي يندرج ضمن تصميم قائمة من الأسئلة (استبيان) ومجتمع من العينة وصولا إلى اختبار الفرضيات والخروج بمجموعة من النتائج، وقصد الوصول إلى أهداف الدراسة تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري

المبحث الثالث: تحليل الاستبيان

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من النقاط المتعلقة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة أساسا في:

- ✓ عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ تقديم وكالة الطارف وهيكلها التنظيمي
- ✓ التعرف على أهم القروض الممنوحة من طرف وكالة الطارف.

المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

نحاول في هذا المطلب التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية و أهم مراحل تطوره والمهام التي يقوم بها بصفة عامة، وأهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

الفرع الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: التعريف بالبنك

هو مؤسسة مالية وطنية ينتمي للقطاع العمومي ويتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، حيث يعد تاجرا في علاقاته مع الغير كما أنه يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ويأخذ شكل شركة المساهمة.[1]

ثانيا: نشأة البنك

أنشأ هذا البنك في ايطار اعادة هيكلة التي تبنتها الدولة بعد اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفذين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

[1] المرسوم رقم 82-106 للجريدة الرسمية العدد11 ، السنة التاسعة عشر، الصادرة بتاريخ 1982/03/16، ص 554

وفي اطار الاصلاحات الاقتصادية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمه 1.000.000دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منحه استقلالية أكبر للبنوك والغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا للعملاء، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر من 7000 عاملا مع فريق من 2200 مدير عملاء تحت تصرفهم من خلال 321 فرعا و39 مجموعة تشغيل إقليمية منتشرة عبر كامل التراب الوطني. بالإضافة إلى معلومات نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان والسهولة والكفاءة والسرعة.

ثالثا: تطور البنك

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1. **مرحلة 1982– 1990**: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.
2. **مرحلة 1991– 1999**: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تم الانخراط في نظام سويفت "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظام "Sybu" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB).

3. مرحلة 2000– 2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغير من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها في ما يلي:

عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه الزبائن.

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس "la banque assise" مع خدمات مشخصة.

عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك البدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسؤولو بنك البدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية "les guichets automatiques des billets" المرتبطة ببطاقات الدفع.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

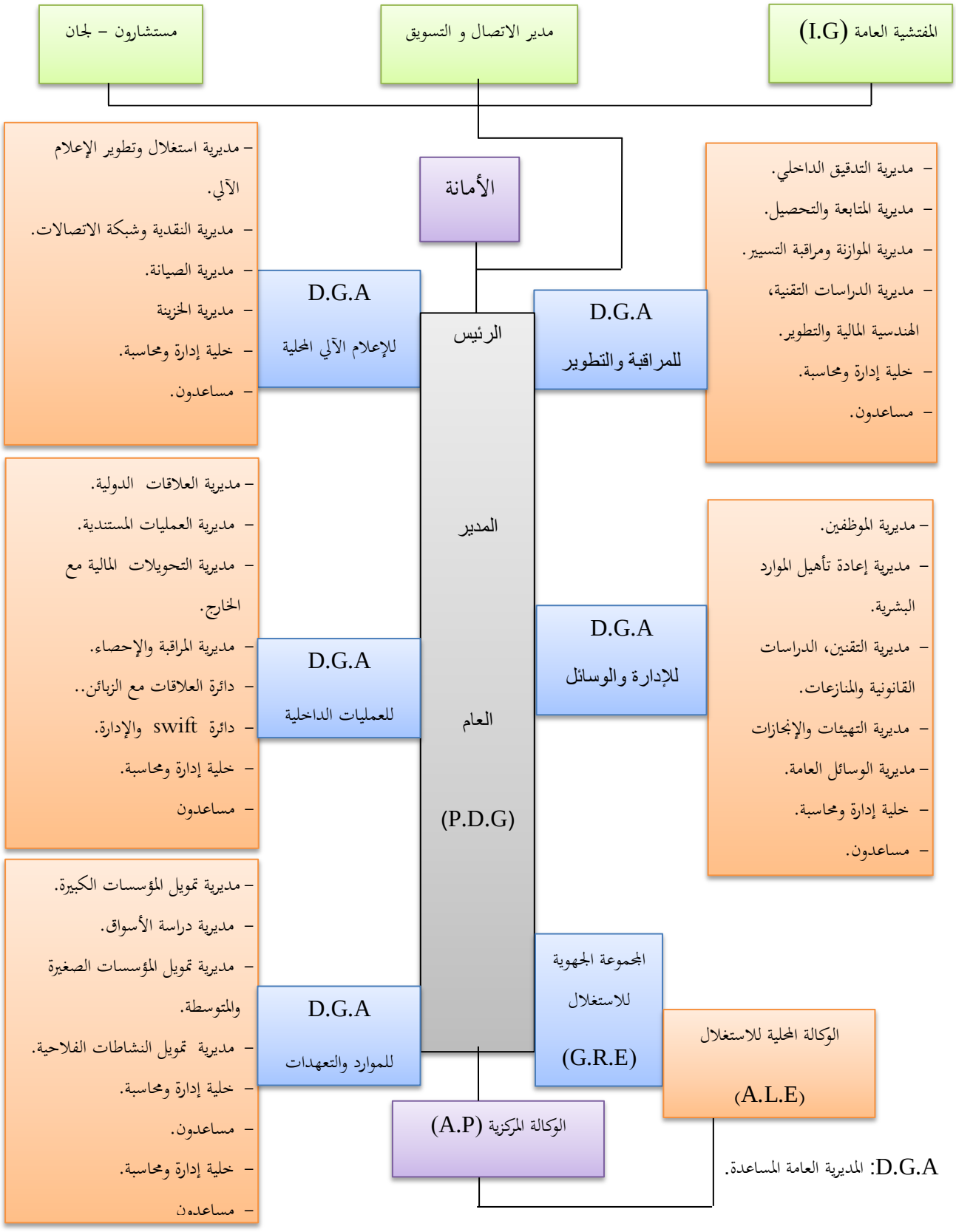

إن هيكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما التنظيم المركزي، والتنظيم اللامركزي:

أولا: التنظيم المركزي: يضم ما يلي:

1. مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G).
2. مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للمساعدة للمراقبة والتطوير.
- المديرية العامة المساعدة للمحاسبة والصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.
- مديرية الاتصال والتسويق.

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لا مركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية لاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية تحت مسؤوليتها.

ثانيا: التنظيم اللامركزي: ويضم ما يلي:

1. **المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E)**: التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.
2. **الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E)**: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 321 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالى 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

الفرع الثالث: مهام وأهداف البنك

أولا: مهام البنك: تتمثل مهمة البنك الفلاحي خاصة في:[1]

- يتلقى الودائع الفورية والمؤجلة من أي شخص مادي أو اعتباري.
- يقوم بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض، والصرف، والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخدامها.
- تقديم القروض والتسبيقات على سندات عمومية تصدرها أو تضمنها الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية.
- يقوم بدور مراسل البنوك الأخرى، ويتولى عمل وكالة مؤسسات القرض الوطنية الأخرى، كما يكون وسيطا في ذلك.
- يوزع على المستفيدين جميع المساعدات والمساهمات والمنافع المالية التي تمنح من الارصدة العمومية ويراقب استعمالها.
- يتلقى جميع عمليات الدفع وتحصيل رسائل الصرف، وسندات الامر، والصكوك، وسندات الخزن، وقسائم الفائدة، والسندات المدفوعة أو المستهلكة، والفواتير، وغير ذلك من الوثائق التجارية أو المالية، أو يقوم بذلك.

ثانيا: أهداف البنك: من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- حسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

[1] المرسوم رقم 82-106 للجريدة الرسمية العدد11 ، السنة التاسعة عشر، الصادرة بتاريخ 1982/03/16، ص 555

المطلب الثاني: تعريف وكالة الطارف –811– وهيكلها التنظيمي

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف من أحد أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا مهما وفعالا على مستوى الولاية نظرا لتنوع الخدمات التي يقدمها.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف –811– وهو بنك تجاري تم انشاؤه في مارس 1985م، مقره الرئيسي ولاية الطارف، رأس ماله الحالي 60 الف مليار دج. تتمثل مهامه الأساسية في:

- تقديم القروض والسلف.
- القيام بجمع الودائع .
- القيام بكل العمليات المصرفية الخارجية.
- تمويل الأنشطة الفلاحية وتحقيق التنمية الفلاحية.
- القيام بعمليات الصرف.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لوكالة الطارف -811-

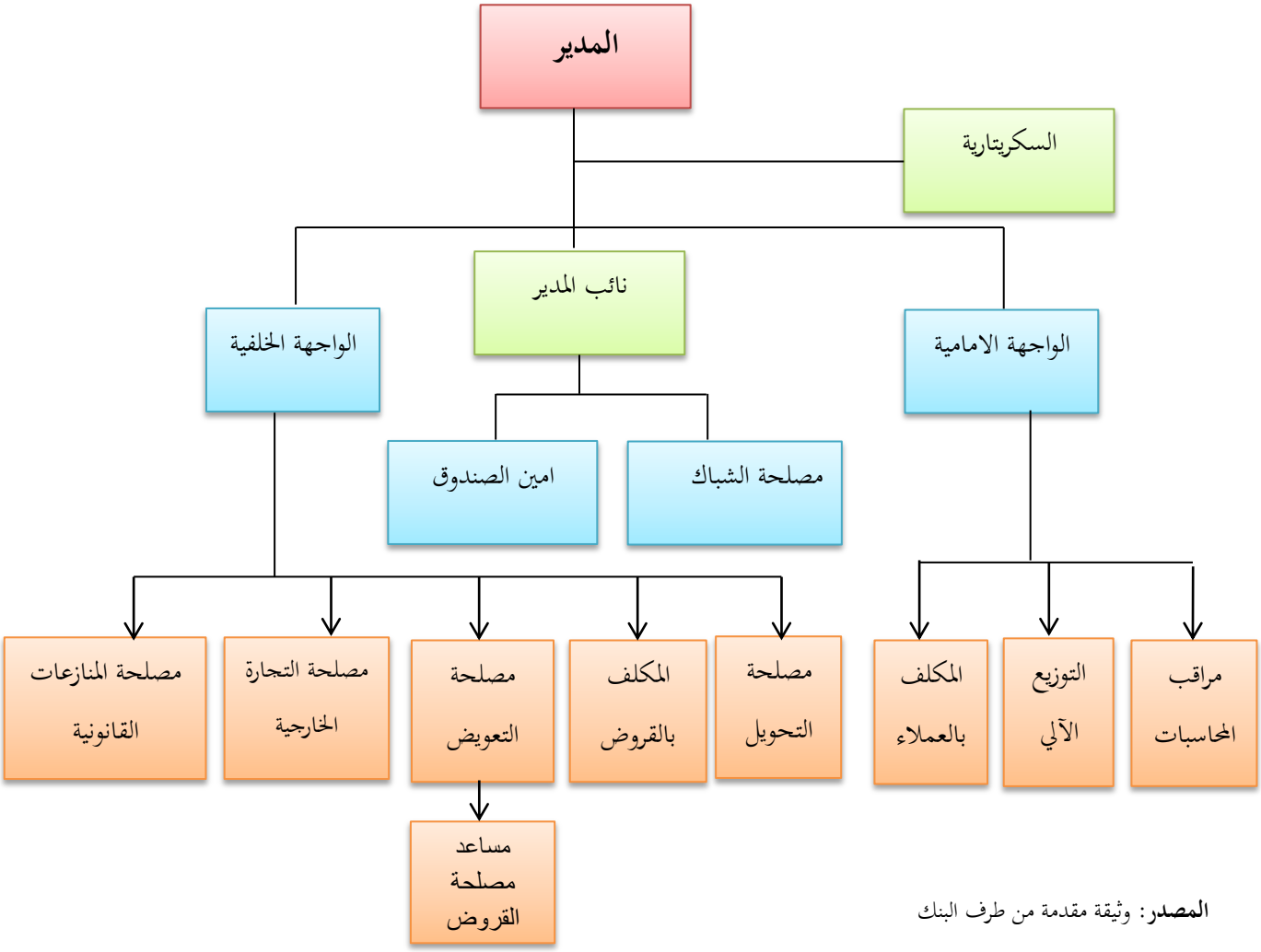

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك

1. **المدير**: هو المسير الرئيسي والمسئول عن نشاط الوكالة.
2. **نائب المدير**: يحل محل المدير عند غيابه كما يقوم بمساعدته على أداء مهامه.
3. **مصلحة المنازعات القانونية**: وهي الخلية المكلفة بجميع العمليات المتعلقة بجانب المنازعات الخاصة بعدم تسديد القروض أو تلك التي تحدث بين الزبون والبنك، ودراسة الشكاوي وإعطاء وجهة نظر فيها، واعطاء اقتراحات و حلول مناسبة لكل المعارضات.
4. **فرع الشبابيك**: وهو المكلف بالتعامل مع الزبائن بكل ما يتعلق بعمليات السحب والايداع المختلفة، وكذا عمليات الصرف وفتح حسابات العملة الصعبة.

5. مصلحة القروض: تقوم بمنح القروض للعملاء كما تعمل على مراقبة هذه القروض ومتابعتها.

6. المكلف بالعملاء: يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بكل ما يتعلق بالعمليات التي يقومون بها.

7. مصلحة التجارة الخارجية: تختص بمختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

المطلب الثالث: القروض المقدمة من طرف الوكالة

حسب ما صرح به المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف 811 فإن البنك يقوم بتقديم القروض التالية:[1]

1. القرض الموسمي الرفيق R'FIG: قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم لمدة سنتين يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفدرالي.

- المستفيدون من هذا القرض هم:
  - المزارعين والمربين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات.
  - المزارع النموذجية.
  - المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

2. القرض الاستثماري التحدي ETTAHADI: إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن لمدة خمس سنوات، يمنح من قبل بنك بدر في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة.

- المجالات التي يغطيها قرض التحدي:
  - انشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات.
  - تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.
  - المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الاجل.

3. قرض ANSEJ: هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19- 35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

[1] http://www.madrp.gov.dz/dfrv 23/08/2020 a 12:23h

4. قرض CNAC: هو قرض استثماري مدته 8 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وهو قرض موجه أساسا إلى شراء تجهيزات جديدة أو مجددة وبالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع.

5. قرض ANGEM: يمنح هذا النوع من القروض لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.[1]

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري

مما لا شك فيه أن قبل قيام البنك بأي عملية منح قرض لابد من أن يقوم بدراسة ملف القرض وتشخيصه للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف العميل طالب القرض، من خلال هذا المبحث سوف يتم دراسة قرض مقدم من طرف البنك محل الدراسة ومعرفة أهم الوثائق المطلوبة والخطوات المتبعة.

المطلب الاول: التشخيص الأولي للقرض

تعتبر الوثائق الادارية والقانونية أحد أهم الشروط التي يطلبها البنك قبل شروعه في أي عملية اقراض، فمن خلالها يتم معرفة كافة المعلومات المتعلقة بالمقترض.

الفرع الأول: معلومات عامة حول القرض

استفاد العميل (X) الكائن مقره ببلدية الشافية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف – 811- في 2003/10/19 على القرض التالي:

- رقم الملف: 03 1100023
- نوع القرض: 1997 C.M.T EMPLOI DES JEUNES 08 11 في ايطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- مبلغ القرض: 2.554.500.00 دج.
- مدة فترة السماح: 54 شهرا.
- معدل الفائدة: 3.25%.
- طريقة السداد: كل ستة أشهر. (انظر الملحق رقم 02 و01)
- الضمانات: رهن العتاد نفسه.

[1] http//www.bna.dz.com 23/08/2020 a 17.00h

الفرع الثاني: ملف طلب القرض

أولا: الوثائق المطلوبة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب: وتتمثل في:

- طلب خطي.
- شهادة ميلاد.
- بطاقة إقامة.
- صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من الدبلوم.
- صورة شمسية حديثة.
- فاتورة نموذجية للعتاد + شهادة التأمين الشامل على العتاد.
- شهادة عدم الاخضاع الضريبي.
- وثيقة تعهد و التزام (نموذج يمنح من طرف الوكالة).
- ثلاثة أظرفة معنوية + ثلاثة طوابع بريدية.

ثانيا: الوثائق المطلوبة من طرف البنك:

- طلب خطي.
- شهادة عدم الاخضاع للضرائب والرسوم.
- شهادة عدم الانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- فاتورة شكلية.
- عقد تأمين ضد المخاطر.
- شهادة الكفاءة المهنية.

المطلب الثاني: دراسة ملف القرض

تعتبر القروض من أهم الخدمات التي يقدمها البنك نتيجة للعوائد المالية التي تحققها، وفي هذا المطلب سنحاول دراسة أحد أنواع هذه القروض ومعرفة طريقة والأساليب المتبعة عند منحها.

أولا: لجوء العميل للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تقدم أحد العملاء إلى وكالة دعم للتشغيل الشباب في ولاية (الطارف) من أجل الحصول على قرض وتضمن ملفه الوثائق سبق ذكرها في المطلب الأول، حيث تقوم الوكالة بدراسة ملف الزبون ومدى توفره على كافة الشروط بعدها يتم

اما قبول أو رفض الطلب من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفي حالة دراستنا هذه تم قبول طلب الزبون وبعدها قامت الوكالة بتحويل ملفه إلى البنك ليصبح بذلك البنك وسيط بين الوكالة والعميل.

ثانيا: دراسة البنك للقرض

بعد تقدم العميل (X) بطلب قرض استثماري لمدة 5 سنوات يقدر بقيمة 2.554.500.00دج في ايطار تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب ووفقا لآلية عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811- يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد ومبلغ القرض وسعر الفائدة، آجال الاستحقاق وطريقة السداد وإذا وافق على شروط البنك، فهو يقوم بتقديم ملف القرض (الملف الخاص بالبنك) حسب الوثائق المذكورة سابقا، وملأه لوثيقة بنكية FICHE D'VALUATION عن كافة المعلومات الشخصية لطالب القرض تحت إمضاء طالب القرض.

ثالثا: اتخاذ القرار بمنح القرض

بعد التأكد من صحة معلومات البيانات المقدمة من طرف العميل(X) وكذا سمعته، ودراسة الملاءة المالية للعميل ومدى قدرته على السداد في آجال الاستحقاق، بالإضافة إلى القيمة النقدية للضمانات لمواجهة أي خطر يتعرض له البنك، يقوم البنك باتخاذ القرار في منحه للقرض ونظرا لكبر حجم القرض في هذه الحالة فإن البنك هنا غير مخول له السلطة في اتخاذ القرار بمنح القرض، إذ قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811- بإرسال نسخة من ملف القرض للوكالات المركزية المخول لها السلطة بمنح أو رفض القرض.

رابعا: الموافقة على طلب القرض:

بعد الموافقة على منح القرض للعميل (X) يتحصل البنك على رخصة القبول من طرف المديرية في شكل وثيقة تتضمن كافة اجراءات منح القرض وكيفية توزيعه ومتابعته تم اصدار وثيقة الموافقة على طلب القرض من طرف المديرية الجهوية بعنابة في 2003/10/19 وارسالها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الطارف للشروع في منح القرض للعميل لمدة 5 سنوات وتضمنت هذه الوثيقة كل المعلومات المتعلقة بالقرض وكيفية تقسيمه والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 01): جدول يبين طريقة تسديد القرض

نسبة العالاوات	نسبة الفائدة	التأجيل الكلي	التسديد	مدة القرض	اجال الاستعمال	الصلاحية	مبلغ القرض	نوع القرض
معدل التأخير 2%	A50%		كل 6 أشهر	5 سنوات	02 شهرين		2.594.008	CMT-EJ 11-08

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك

يوضح الجدول أعلاه قيمة القرض والتي حددت ب 2.594.008 دج، لمدة 5 سنوات، يتم استحقاق الدين وفق دفعات سداسية (كل ستة أشهر)، بحيث يترتب عليه 2% كنسبة من معدل الفائدة لتأخره عن تسديد الدين بعد كل 6 أشهر. (انظر الملحق رقم 03)

خامسا: فتح حساب للعميل

بعد صدور قرار القبول بمنح الائتمان وارسال وثيقة الموافقة لوكالة الطارف-811- تقوم الوكالة بفتح حساب للعميل وإعطاءه سند لأمر بغية اقتناء العتاد من المورد الأساسي. (انظر الملحق رقم 04).

وبمجرد تحويل الأموال لحساب العميل تقوم الوكالة بتحرير جدول اهتلاك القرض (انظر الملحق رقم 05)

المطلب الثالث: التسيير العلاجي للقرض

يعتبر هذا العميل بالنسبة للوكالة عميل متعثر إذ أنه لم يلتزم بدفع مستحقاته في الوقت المحدد وإلى يومنا هذا، إذ يشكل ذلك خطرا كبيرا على سيولة البنك وبغية معالجة هذا التعثر قام البنك بمتابعة العميل وفق الخطوات التالية:

1. ارسال انذار أول للعميل إذ لم يسجل البنك أي تجاوب من طرف العميل.
2. ارسال مراقب وتكليفه بزيارة العميل شخصيا.
3. تحويل ملف العميل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بعنابة.
4. متابعة العميل قضائيا.

المبحث الثالث: تحليل الاستبيان

للوصول إلى أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على استبيان وجه لعينة من الموظفين بوكالة الطارف -811- حيث اشتملت العينة على مدراء وأعوان إداريين ورؤساء مصالح، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة بخصوص موضوع الدراسة وتحليلها بالاعتماد على برنامج spss.

المطلب الأول: مراحل الدراسة

في هذا المطلب سوف يتم شرح اسلوب وأداة الدراسة المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة.

أولا: حدود العينة ومجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة الطارف-، بما فيهم الرؤساء والمرؤوسين ومختلف المصالح، ولقد قمنا بإجراء الدراسة على المجتمع ككل لصغر حجمه وسهولة دراسته، حيث بلغ الأفراد 12فردا، وتلبية لأغراض الدراسة فقد تم توزيع 12 استبيانات، وتم اعتمادها كلها وبالتالي نسبة العينة هي 100%.

ثانيا: أساليب جمع البيانات

لقد تم الاعتماد على الاستبيان باعتباره من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، حيث تم تصميمه بالاعتماد على الجزء النظري، أما تصميم الاستبيان فقد تكون من قسمين، فقسم جمع البيانات الديموغرافية وقسم تضمن ثلاث محاور حيث يدور المحور الأول حول عملية منح القروض بالبنك والثاني تسيير المخاطر البنكية والثالث تأثير المخاطر البنكية على عملية منح القروض.

ويهدف هذا الاستبيان عموما إلى:

- معرفة كيفية سير عملية منح القروض بالوكالة.
- معرفة كيفية تسيير المخاطر التي تواجهها الوكالة وتأثيرها على عملية منح القروض.

ولقد تم استخدام سلم ليكارت ذو الخمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): جدول ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الاستبيان

في هذا المطلب سوف يتم شرح خصائص عينة الدراسة وأهم الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل محاور الاستبيان.

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة

لقد تم استخدام القسم الاول من الاستبيان لتوضيح الخصائص الديموغرافية والمتمثلة في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات العمل بالبنك.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 18 للتوصل إلى ما يلي:

- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا.

ثالثا: صدق وثبات الاستبيان

لقد تم استخدام التحكيم وإجراء الاختبارات للتحقق من صدق وثبات الاستبيان كما يلي:

1. **صدق المحكمين:** لمعرفة مدى وضوح وملائمة العبارات بالاستبيان الأولى تم عرضه على أساتذة متخصصين في مجال التخصص، وبعدما قاموا بتصويب الاستبيان ظهر في شكله النهائي(الملحق رقم).
2. **ثبات الاستبيان:** تم فحص عبارات الاستبيان من خلال معامل آلفا لكرونباخ الذي يعتبر نسبته مقبولة عند القيمة (62%) لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها والجدول التالي يمثل قيمة معامل آلفا لكرونباخ لإجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(03-03): معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا كرونباخ

المقياس	عدد العبارات	معامل آلفا كرونباخ
- عملية منح القروض	11	0.722
- تسيير المخاطر البنكية	11	0.832
- تأثير المخاطر البنكية على منح القروض	11	0.601
مجموع	33	0.870

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل آلفا كرونباخ للمحور الأول 0.722 والثاني 0.832 أكبر من 0.6 تقترب من الواحد فالمبحوثين سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى ثبات المقياس، أما في المحور الثالث نلاحظ ان معامل الفا كرومباخ يساوي 0.6 يدل على ثبات المحور، ويعبر معامل الفا كرومباخ لمجموع الاقسام 0.870 على مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

يقدم هذا المبحث عرض لمختلف نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال جمع البيانات من الاستبيان وتحليلها ومناقشتها وللوصول إلى نفي أو إثبات الفرضية من خلال استنتاجات الدراسة.

الفرع الأول: عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة

قصد التعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها نتعرض إليها كما يلي:

1. **توزع أفراد العينة حسب الجنس:** توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

الجدول رقم(03-04): توزع أفراد العينة حسب الجنس

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
1	الجنس	الذكور	8	%66.7
		الإناث	4	%33.3
المجموع الكلي			12	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يظهر من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة كانوا من الذكور بنسبة (66.7%) في حين بلغت نسبة الإناث(33.3%) من مجموع أفراد العينة.

وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل رقم(03.03): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب الجنس

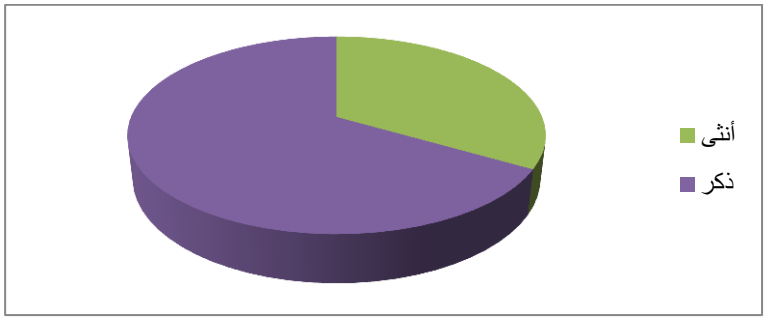

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتspss

2. توزع أفراد العينة حسب السن: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

الجدول رقم(03-05): توزع أفراد العينة حسب السن

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
2	السن	من 20 الى 30	5	%41.7
		من 31 إلى 40 سنة	4	%33.3
		من 41 الى 50 سنة	3	%25
		المجموع الكلي	**12**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب السن لعينة الدراسة، حيث نجد ان النسبة الأكبر كانت لفئة من 20 إلى 30 بنسبة 41.7% عددهم 5، وتليها نسبة 33.3% لفئة من 41 إلى 50 سنة عددهم 4، أما 25% المتبقية فقد حظية بها الفئة التي اعمارها من 41 الى 50 سنة عددهم 3.

وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل رقم (03-04): الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب السن

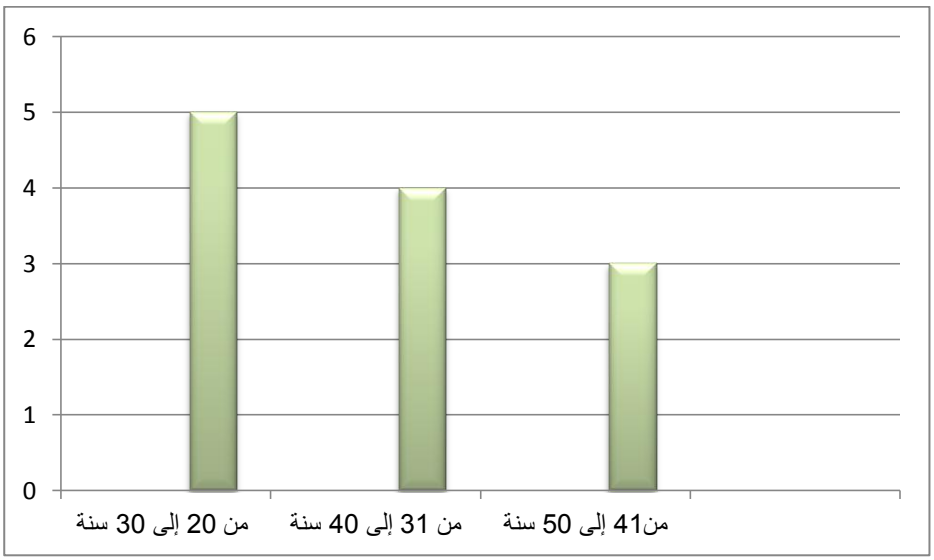

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

3. توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

الجدول رقم(03-06): توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
3	المستوى التعليمي	ثانوي	0	%0
		جامعي	12	%100
		دراسات عليا	0	%0
		المجموع الكلي	**12**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب المستوى التعليمي لعينة الدراسة، حيث نجد جميعهم جامعيين عددهم 12 نسبتهم 100%.

وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل رقم (03-05): الاعمدة البيانية لتوزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

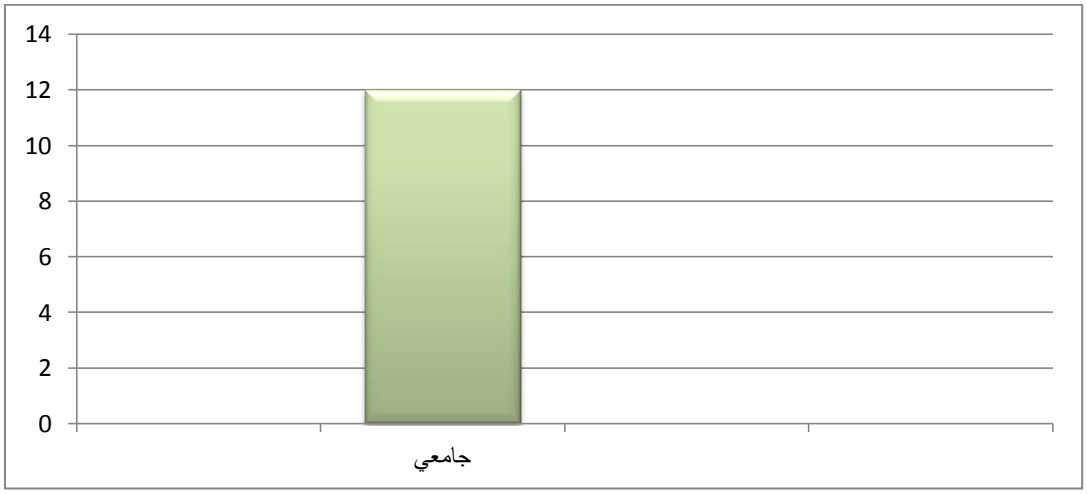

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

3. توزع أفراد العينة حسب الخبرة: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

الجدول رقم(03-07): توزع أفراد العينة حسب الخبرة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
4	الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	5	%41.7
		من05 إلى 10 سنوات	4	%33.3
		من10 إلى 20 سنة	2	%16.7
		من 20 الى 30 سنة	1	%8.3
		المجموع الكلي	**12**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة لعينة الدراسة، حيث نجد معظمهم أقل من 5 سنوات بنسبة 41.7% عددهم 5، أما ما نسبته 33.3% فكانت لفئة من05 إلى 10 سنوات عددهم 4، وما نسبته 16.7% فكانت لفئة من10 إلى 20 سنة عددهم 2 والفئة المتبقية من 20 إلى 30 سنة عددهم 1 نسبتهم 8.3%.

وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل رقم (03-06): الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب الخبرة

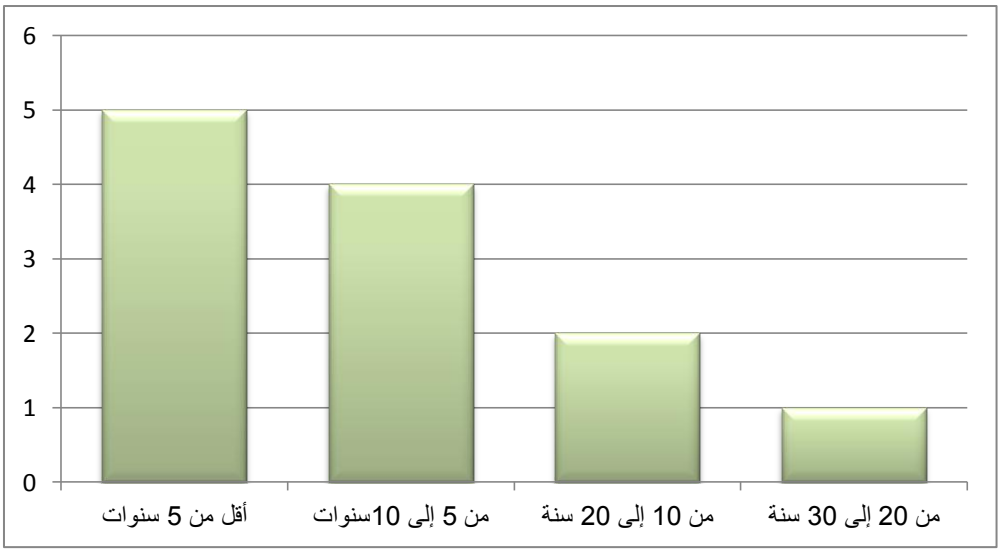

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

5. توزع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

الجدول رقم(03-08): توزع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
5	المنصب الوظيفي	عون اداري	7	%58.3
		رئيس مصلحة	4	%33.3
		مدير وكالة	1	%8.3
		المجموع الكلي	**12**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب المنصب الوظيفي لعينة الدراسة، حيث نجد أن فئة عون إداري هي الاكبر والبالغ عددها 7 بنسبة 58.3%، ثم تليه ما نسبته 33.3% بعدد4 يمثل فئة رئيس مصلحة، أما ما نسبته 8.3% يمثل فئة مدير وكالة عددهم 1.

الشكل رقم (03-07): الأعمدة التكرارية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية المنصب الوظيفي

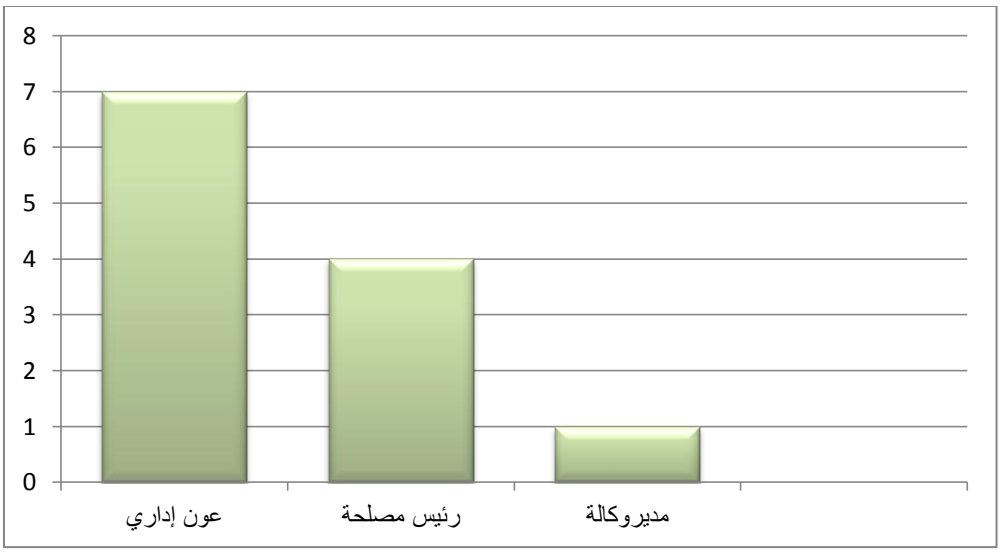

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

الفرع الثاني: نتائج المقياس

الجدول رقم (03-09) : مجال المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الخماسي

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
من 1 إلى 1.97	غير موافق بشدة
من1.8 إلى2.59	غير موافق
من 2.6 الى 3.39	محايد
من 3.4 الى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

وعليه قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتيب لكل عبارة، وهذا ما توضحه الجداول التالية.

أولا: تحليل المحور الأول عملية منح القروض:

الجدول رقم (03-10): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	- يقوم البنك بدراسة وتحديد الملاءة المالية للعميل والتأكد من مدى قدرته على الثبات	2	4.83	%96.6	0.38	موافق بشدة
2	- يعتمد البنك على الضمانات العينية كغطاء مناسب لمديونته الحالية	6	3.75	%75	1.35	موافق
3	- يعتمد البنك على مدى تحقيق الربح كأساس لمنح القروض	5	4.33	%86.6	1.15	موافق بشدة
4	- يقوم البنك بمتابعة وتقييم القروض الممنوحة بشكل صارم ومستمر	1	5.00	%100	0.00	موافق بشدة
5	- يتم منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على اساس الشخصية وليس الضمان	7	1.42	%28.4	1.16	غير موافق بشدة
6	- يتبع البنك اسلوب تنويع مخاطر الائتمان للتقليل من تقلبات العائد	4	4.33	86.6%	0.49	موافق بشدة
7	يقوم البنك بدراسة وتحليل البيانات المالية للمحفظة الائتمانية	3	4.50	%90	0.52	موافق بشدة
8	يقوم البنك بالتاكد من كفاية راس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها	3	4.50	%90	0.52	موافق بشدة
9	هناك مقابلة شخصية مع العميل طالب القرض	1	5.00	100%	0.00	موافق بشدة
10	يستطيع البنك تمديد فترة الاستحقاق	1	5.00	%100	0.00	موافق بشدة
11	يعتمد البنك على نوع واحد من القروض البنكية	8	1.33	%26.6	1.15	غير موافق بشدة
عملية منح القروض			3.99		0.78	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

- نلاحظ أن العبارة رقم (4 و9 و10) قد احتلوا الرتبة الأولى بمتوسط حسابي 5.00 ووزن مئوي بلغ 100% وانحراف معياري 0.00، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن البنك يقوم بمقابلة شخصية مع العميل طالب القرض و بمتابعة وتقييم القروض الممنوحة بشكل صارم ومستمر مع حرية تمديد فترة الاستحقاق.

- نلاحظ أن العبارة رقم (1) قد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.83 ووزن مئوي بلغ 96.6% وانحراف معياري 0.38، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة عالية على أن البنك يقوم بدراسة وتحديد الملاءة المالية للعميل والتأكد من مدى قدرته على الثبات.

- لقد احتلت العباراتان رقم (7 و8) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.50 ووزن مئوي بلغ 90% وانحراف معياري 0.52، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البنك يقوم بدراسة وتحليل البيانات المالية للمحفظة الائتمانية مع التأكد من كفاية رأس المال قبل منحه لأي قرض.

- واحتلت العبارة رقم (6) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.33 ووزن مئوي بلغ 86.6% وانحراف معياري 0.49، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن يتبع البنك اسلوب تنويع مخاطر الائتمان للتقليل من تقلبات العائد.

- نلاحظ أن العبارة رقم (3) احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.33 ووزن مئوي 86.6 وانحراف معياري 1.15، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البنك يعتمد على مدى تحقيق الربح كأساس لمنح القروض.

- نلاحظ أن العبارة رقم (2) قد احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.75 ووزن مئوي 75% وانحراف معياري 1.35، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على أن البنك يعتمد على الضمانات العينية كغطاء مناسب لمديونته الحالية.

- وجاءت العبارة رقم (5) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 1.42 ووزن مئوي 28.4% وانحراف معياري1.16، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين بشدة على أن منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم على اساس الشخصية وليس الضمان.

- أما العبارة رقم (11) جاءت في المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حساب1.33 ووزن مئوي 26.6% وانحراف معياري 1.15، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 311، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين بشدة على أن البنك يعتمد على نوع واحد من القروض البنكية.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بعملية منح القروض في اضفاء مزيدا من الموضوعية والشفافية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.99 والذي يقع في الفئة من 3.4 إلى 4.19، كما أن المتوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير الى درجة موافق والتي تأكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الاجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام ب 0.78 وهي نسبة تعتبر عالية.

ثانيا: تحليل المحور الثاني تسيير المخاطر البنكية:

الجدول رقم (03-11): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يتعرض البنك لجميع أنواع المخاطر	5	3.67	%73.4	1.30	موافق
2	يعتمد البنك على التطورات التكنولوجية لإدارة الخطر	9	2.92	%58.4	1.31	محايد
3	يتوفر بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أنظمة فعالة لتفادي المخاطر	7	3.00	%60	1.12	محايد
4	يقوم البنك باختيار المخاطر التي يرغب في التعرض لها	6	3.17	%63.4	1.11	محايد
5	يتوفر لدى البنك نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر بدقة	6	3.17	%63.4	1.11	محايد
6	يقوم البنك بتحويل المخاطر بدل من السيطرة عليها	8	2.92	%58	1.08	محايد
7	القيام باكتشاف مصادر الخطر في الوقت المناسب و بالأسلوب الملائم	4	3.83	%76.7	0.71	موافق
8	تتمتع إدارة المخاطر بالشفافية و الإفصاح التام	3	4.42	%88.4	0.51	موافق بشدة
9	يواجه البنك عراقيل أثناء قيامه بتسيير المخاطر التي تواجهه	2	4.67	%93	0.65	موافق بشدة
10	يعمل البنك على التركيز على مخاطر القروض أكثر من المخاطر الأخرى	10	1.67	%33.4	1.15	غير موافق بشدة
11	الاستعداد الدائم لمواجهة الخطر	1	4.83	%96	0.38	موافق بشدة
	تسيير المخاطر البنكية		3.20		0.99	محايد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

- نلاحظ أن العبارة رقم (11) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.83 ووزن مئوي 96% وانحراف معياري 0.38، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة عن استعداد البنك الدائم لمواجهة الخطر.

نلاحظ أن العبارة رقم (9) جاءت في المرتبة الثانية بتسجيلها متوسط حسابي 4.64 ووزن مئوي 93% وانحراف معياري 0.65، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البنك يواجه عراقيل أثناء قيامه بتسيير المخاطر التي تواجهه.

- جاءت العبارة رقم (8) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.42 ووزن مئوي 88.4% وانحراف معياري 0.51، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إدارة المخاطر بالبنك تتمتع بالشفافية والإفصاح التام.

- أما العبارة رقم (7) فجاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.83 ووزن مئوي76.7% وانحراف معياري 0.71، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة متوسطة على أن البنك يقوم باكتشاف مصادر الخطر في الوقت المناسب و بالأسلوب الملائم.

- احتلت العبارة رقم (1) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.67 ووزن مئوي 73.4% وانحراف معياري 1.30، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على درجة موافقة متوسطة لأفراد عينة الدراسة على أن البنك يتعرض لجميع أنواع المخاطر.

- نلاحظ أن العبارة رقم (4و5) احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.17 ووزن مئوي 63.4% وانحراف معياري 1.11، هذا ما يدل على أفراد عينة الدراسة محايدون لعبارة أن البنك يقوم باختيار المخاطر التي يرغب في التعرض لها كما يحايدون على ان البنك يتوفر على نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة.

- جاءت العبارة رقم (3) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.00 ووزن مئوي 60% وانحراف معياري 1.12، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون يساوي الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3 وهو ما يدل على محايدة أفراد عينة الدراسة على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على أنظمة فعالة لتفادي المخاطر.

- نلاحظ أن العبارة رقم (6) احتلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 2.92 ووزن مئوي 58% وانحراف معياري 1.08، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يحايدون عبارة أن البنك يقوم بتحويل المخاطر بدل من السيطرة عليها.

- جاءت العبارة رقم (2) في المرتبة التاسعة بتسجيل متوسط حسابي 2.92 ووزن مئوي 58.4% وانحراف معياري 1.31، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يحايدون عبارة أن البنك يعتمد على التطورات التكنولوجية لإدارة المخاطر.

- نلاحظ أن العبارة رقم (10) في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي 1.67 ووزن مئوي 33.4 وانحراف معياري 1.15، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين بشدة على أن البنك يعمل على التركيز على مخاطر القروض أكثر من المخاطر الأخرى.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات الدراسة ايجابية نوعا ما نحو جميع العبارات المتعلقة بتسيير المخاطر البنكية في اضفاء مزيدا من الموضوعية والشفافية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.20والذي يقع في الفئة من 2.6 إلى 3.39، كما أن المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة محايد والتي تأكد الراي المحايد لأغلبية أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام ب0.99 وهي نسبة تعتبر عالية.

ثالثا: تحليل المحور الثالث تأثير المخاطر البنكية على منح القروض:

الجدول رقم (03-12): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	هناك تزايد في نسبة الديون المتعثرة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	3	4.50	%90	0.90	موافق بشدة
2	يعزي زيادة المخاطر البنكية من عدم قدرة البنك على منح القروض	5	4.25	%85	0.96	موافق بشدة
3	نقص السيولة بالبنك وبالتالي نقص عملياته التمويلية	4	4.33	%86.6	0.88	موافق بشدة
4	غياب المصداقية و الشفافية في العمل البنكي	9	1.83	%36.6	1.52	غير موافق بشدة
5	عدم استجابة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلبات السحب في الاوقات المحددة	10	1.42	%28.4	0.90	غير موافق بشدة
6	عدم شعور العملاء بالأمان في التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	11	1.33	%26.6	0.88	غير موافق بشدة
7	هناك تراجع في نسبة الأرباح و الحصة السوقية و القدرة التنافسية للبنك	8	2.58	%51.6	1.31	غير موافق
8	من اسباب زيادة مخاطر القروض عدم وجود ادارة فعالة	7	3.42	%68.4	1.24	موافق
9	وضع خطط وقواعد احترازية أكثر فعالية لمواجهة الخطر	6	4.00	%80	0.00	موافق
10	الاستجابة لطلبات القروض في وقت قصير	2	4.75	%95	0.45	موافق بشدة
11	سرعة الرد على طلبات الإقراض	1	4.92	%98.4	0.28	موافق بشدة
	تأثير المخاطر البنكية على منح القروض		3.39		0.94	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

- نلاحظ أن العبارة رقم 11 احتلت المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 4.92 ووزن مئوي بلغ 98.4% وانحراف معياري 0.28، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن البنك يرد بسرعة على طلبات الاقراض.

- نلاحظ أن العبارة رقم 10 احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.75ووزن مئوي بلغ 95% وانحراف معياري 0.45، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البنك يستجيب في وقت قصير لطلبات القروض.

- جاءت العبارة رقم (1) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.50 ووزن مئوي بلغ 90% وانحراف معياري 0.90، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن هناك تزايد في نسبة الديون المتعثرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- احتلت العبارة رقم (03) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.33 ووزن مئوي بلغ 86.6% وانحراف معياري 0.88، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، و هذا ما يدل على شدة موافقة أفراد عينة الدراسة على أن نقص السيولة بالبنك يؤدي نقص عملياته التمويلية.

- نلاحظ أن العبارة رقم (02) احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.25 ووزن مئوي بلغ 85% وانحراف معياري 0.96، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهدا ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن زيادة المخاطر البنكية يؤدي إلى عدم قدرة البنك على منح القروض.

- احتلت العبارة رقم (09) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 4.00 ووزن مئوي بلغ 80% وانحراف معياري 00.00، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن البنك يقوم بوضع خطط وقواعد احترازية أكثر فعالية لمواجهة الخطر.

- نلاحظ أن العبارة رقم (08) احتلت المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.42 ووزن مئوي بلغ 68.4% وانحراف معياري 1.24، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن من أسباب زيادة مخاطر القروض راجع إلى عدم وجود إدارة فعالة.

- احتلت العبارة رقم (07) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 2.58 ووزن مئوي بلغ 51.6% وانحراف معياري 1.31، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما ينفي وجود تراجع في نسبة الأرباح والحصة السوقية والقدرة التنافسية للبنك.

- نلاحظ أن العبارة رقم (04) احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 1.83 ووزن مئوي بلغ 36.6% وانحراف معياري 1.52، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يثبت أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين بشدة على عدم وجود المصداقية والشفافية في العمل البنكي

- احتلت العبارة رقم (05) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 1.42 ووزن مئوي بلغ 28.4% وانحراف معياري 0.90، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على عدم وافقة أفراد العينة بشدة عل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة لا يستجيب لطلبات السحب في الأوقات المحددة.

- نلاحظ أن العبارة رقم (06) احتلت المرتبة الحادية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي 1.33 ووزن مئوي بلغ 26.6% وانحراف معياري 0.88، وبهذا يكون المتوسط الحسابي الموزون أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ 3، وهذا ما يدل على عدم الموافقة وبشدة لأفراد العينة على عدم شعور العملاء بالأمان في التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل التربص.

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتأثير المخاطر البنكية على منح القروض. في اضفاء مزيدا من الموضوعية والشفافية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.39 والذي يقع في الفئة من 3.4 إلى 4.19، كما أن المتوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تأكد رضا وموافقة اغلبية افراد العينة وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام ب 0.94 وهي نسبة تعتبر عالية .

الفرع الثالث: اختبار الفرضيات

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

بعد تقديم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وصف العينة احصائيا، وقياس مدى استجابة الأفراد نحو محاورها وأبعادها، تأتي مرحلة جد مهمة والمتمثلة في التحقق من مدى صدق الفرضيات المصاغة من عدمها، وهوما سيتم القيام به من خلال التطرق أولا إلى اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، مرورا بالتذكير بهذه الفرضيات، وبعدها التحقق منها.

قبل استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة للتحقق من صحة الفرضيات المصاغة لغرض التوصل إلى إجابة لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، يجب التعرف أولا على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة، وللقيام بذلك سيتم الاعتماد على اختبار بيرو-ويلك Shapiro-Wil حسب عدد الحالات.

الجدول رقم (03-13) يظهر نتائج الاختبار الخاصة بمحاور الدراسة للقطاع الذي ينتمي اليه البنك محل الدراسة بالاعتماد على اختبار بيرو-ويلك Shapiro-Wil.

نتائج الجدول رقم (3- 13) تشير إلى بيانات محاور الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى الدلالة أقل من 0.05، لذلك فإن اختبار الفرضيات سيعتمد على اختبار ويل كوكسنا WILCOXON اللامعلمي لاختبار العينة الأحادية، بالإضافة إلى معامل الارتباط سبيرمان.

الجدول رقم (03-13) نتائج اختبار شبيرو-ويلك Shapiro- wilk

محاور الدراسة	Shapiro- wilk		
	Sig	ddi	statistque
المحور الأول	0.00025	12	00.00
المحور الثاني	0.0053	12	00.00
المحور الثالث	0.00125	12	00.00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج "spss"

الشكل رقم (3-10): فرضيات الدراسة

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى

تتمثل الفرضية الأولى في: **"تتم عملية منح القروض بالبنك وفق إجراءات ومعايير صارمة"** ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار ويلكوكسن WILCOXON للعينة الأحادية، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي":

الجدول رقم (3–14): نتائج اختبار ويلكوكسن "WILCOXON" للفرضية الأولى

	الحالات	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
الوسيط- المحور الأول	9	50.46	4541.51	-7.803	0.00
الفروق السالبة	1	30.21	211.50		
الفروق الموجبة	2				
الفروق المعدومة	12				
المجموع	12				

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول السابق ترتيب الفروق بين البيانات وبين الوسيط الافتراضي والذي حددت قيمته ب 03، فقد بينت النتائج هناك 9 حالة كانت الفروق سالبة أي أن مستوى الإجراءات ومعايير الصرامة في عملية منح القروض كان مرتفعا في حين كانت هناك حالة واحدة، أين كانت الفروق السالبة حالتين، كما أن مستوى الدلالة المسجلة كانت أقل من 0.05، وبالتالي الإقرار أن البنوك محل الدراسة تولي اهتمام عالي بإجراءات ومعايير الصرامة عند عملية منح القروض.

وبالرجوع إلى طبيعة الإجراءات والمعايير الصرامة التي تم عرضها سابقا، لها علاقة بعملية منح القروض، والتي تشكل مصدر التسيير الجيد لعملية منح القروض والتقليل من المخاطر، ويمكن القول أن البنوك تركز على هذه الإجراءات التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، والتي تتمثل في تطبيق مبادئ وأسس ومراحل عملية منح القروض، واستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا ما يؤكد ما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني، من حيث مراحل وإجراءات منح القروض بمختلف أنواعها، وهذا ما يتمتع به البنك محل الدراسة من تقنيات وأساليب التسيير على المستوى التنظيمي.

ويظهر اهتمام البنك محل الدراسة بالتطبيق الجيد والصارم لإجراءات ومراحل عملية منح القروض من خلال اعتمادها على نماذج وخطط استراتيجية في إجراء هذا الأخير. لاسيما بالبرمجيات المساعدة في كيفية منح القروض بالإضافة إلى الاعتماد على مستشارين وخبراء في تسيير وقرار منح القروض.

مما سبق يمكن القول إن الفرضية الأولى **"تتم عملية منح القروض وفق إجراءات ومعايير صارمة"** تم التحقق منها وثباتها.

ثالثا: اختبار الفرضية الثانية

تتمثل الفرضية الثانية في " **تساهم الأنظمة والتطورات التكنولوجية في التقليل من المخاطر**" ولاختبار هذه الفرضية يتم الاستعانة باختبار ويلكوكسن "WILCOXON " للعينة الأحادية، والنتائج المتوسل اليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–15): نتائج اختبار ويلكوكسن "WILCOXON" للفرضية الثانية

	الحالات	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة الاختبار	مستو الدلالة
الوسيط-المحور الثاني	6	47.28	3168.00	4.521-	0.00
الفروق السالبة	4	40.30	927.00		
الفروق الموجبة	2				
الفروق المعدومة	12				
المجموع	12				

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول السابق ترتيب الفروق بين البيانات والوسيط الافتراضي الذي حددت قيمته بـ 0.3، فقد بين النتائج أن هناك 6 حالة كانت من الفروق السالبة، أي أن درجة الوعي استخدام الأنظمة والتطورات التكنولوجية وضرورة استعمالها في تسيير القروض ومنحها، في حين هناك 4 حالات، أين كانت الفروق الموجبة و2، لم تكن هناك فروق، كما أن مستوى الدلالة كانت أقل من 0.05، الأمر الذي يوحي أن المؤسسة محل الدراسة على دراية وفهم ضرورة استعمال التكنولوجيا وتطور الأنظمة واعتباره ممارسة إدارية فعالة جديرة بالتطبيق للحد للتقليل من المخاطر البنكية حسن تسييرها والحد منها.

بالرجوع إلى القياس الاحصائي لاستجابات أفراد العينة نحو محور "**تسيير المخاطر البنكية**"، يتضح النتائج السابقة أن الوعي باستخدام التطور التكنولوجي والأنظمة المتطورة كانت متوسطة، هذا ما يدل على أن استخدام هذا الأخير لم يحظى باهتمام عالي من طرف مسؤولي المؤسسة محل الدراسة، وهذا ما يتفق مع المستوى المتوسط المسجل بخصوص توفر المعرفة والمعلومات والوسائل اللازمة لاستخدام تطور الأنظمة والتكنولوجيا الحديثة لتسيير المخاطر البنكية والتقليل منها.

بالإضافة إلى أن البنك محل الدراسة لا تضع ضمن عملية تخطيط استراتيجيات التنبؤ بالمخاطر من أجل المعرفة المسبقة بها والتقليل منها، وفي اعتقاد الباحثة أن المؤسسة محل الدراسة لا يمكنها القيام بهذه العملية لعدم معرفتها واتقانها

وتحكمها في التكنولوجيا الحديثة، ولا تضع ضمن أولوياتها حضور المؤتمرات والأيام الدراسية المتعلقة بدور التكنولوجيا وتطور الأنظمة في الحد من المخاطر البنكية، وهنا تطرح إشكالية أخرى حسب اعتقاد الباحثة وهي غياب أو ضعف العلاقة بين المؤسسة محل الدراسة "البنك" والجامعة للمساهمة في التعريف بالممارسات الإدارية الحديثة التي من شئنها أن تصنع فارقا تنظيميا والحد من المخاطر البنكية، وليست مشكلة الجامعة فقط بل تشرك معها والبنك المركزي والإدارات المالية وخاصة منها البنوك بالولاية للتحسيس بمثل هذه المواضيع الجديرة بالاهتمام والممارسة.

غير أن الملاحظ والذي يمكن أن يناقض ما سبق، هو أن البنك محل الدراسة **"بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف"** أبدت اهتماما بالتكنولوجيا، وفي اعتقاد الباحثة أنها لا تدرك المعنى الحقيقي للمصطلح إلا أنها تمارس تقنيات اليقظة الاستراتيجية للاستقطاب المعلومات والتنبؤ بالمخاطر البنكية والتقليل منها، بالإضافة إلى امتلاكها للموارد المادية والبشرية التي تمكنها من تطبيق هذه الآلية، لهذا فإن تطبيق الفرضية الثانية **"تساهم الأنظمة والتطورات التكنولوجية في تخفيض درجة المخاطر"** تم اثباتها هي الأخرى بالرغم من تسجيل مستوى مرتفع في إدراك مضمون هذا المصطلح والمتمثل أساسا في تقنيات ووسائل استخدامه.

رابعا: اختبار الفرضية الثالثة

تتمثل الفرضية الثالثة في **"تساهم المخاطر البنكية في الحد من عملية منح القروض"** وللتحقق من صحة وثبات هذه الفرضية سيتم الاستعانة باختبار ويلكوكسن "WILCOXON" للعينة الأحادية والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 16): نتائج اختبار ويلكوكن "WILCOXON" للفرضية الثانية

	الحالات	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة الاختبار	مستو الدلالة
الوسيط الثالث	8	49.52	3981.43	-5.0426	0.00
الفروق السالبة	2	30.21	211.50		
الفروق الموجبة	2				
الفروق المعدومة	12				
المجموع	12				

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول السابق ترتيب الفروق بين البيانات وبين الوسيط الافتراضي الذي حددت قيمته بـ 03، فقد بينت النتائج أن هناك 08 حالات كانت الفروق سالبة أي أن ارتفاع مستوى درجة المخاطر البنكية يحد من عملية منح القروض، في هناك حلتين فقط، أين كانت الفروق موجبة، وحالتين، لم تكن هناك فروق، كما أن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من 0.05، وبالتالي الحد من عملية منح القروض إذا كانت درجة المخاطر البنكية مرتفعة ضروري جدا.

وبالعودة إلى أنواع وطبيعة هذه المخاطر الذي ذكرناها سابقا في الدراسة النظرية لها علاقة مباشرة بالحد من عملية منح القروض، والتي تشكل مصدر قلق بالنسبة للبنوك التجارية، ويمكن القول إن البنك محل الدراسة" بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811-" تركز وتولي اهتمام تبحث حول طرق وسبل الحد من هذه المخاطر وهذا من أجل أن تتم عملية تسيير القروض بشكل طبيعي جدا، وهذا من خلال استخدام تقنيات ووسائل تجعل المؤسسة تتحكم نوعا ما في هذه المخاطر، لاسيما البرمجيات وأساليب جمع المعلومات من البيئية الداخلية والخارجية من أجل الحد من المخاطر واستغلال نقط القوة من أجل التقليل من نقاط الضعف والحد منها وهذا والاستغلال الأمثل للفرص من أجل مواجهة التهديدات والمتمثلة أساسا في المخاطر البنكية، وهذا بالتطبيق الفعلي لمصفوفة SWOT.

بالإضافة إلى الاستعانة بمكاتب الاستشارة والدراسات وخبراء في الحد من المخاطر البنكية وسيرورة القروض ومراحل وإجراءات منحها بطريقة جيدة وناجحة، ومما سبق يمكننا تأكيد الفرضية الثالثة، التي تقول" **تساهم زيادة المخاطر البنكية في الحد من عملية منح القروض**" وتم التحقق من ثباتها وصحتها.

خامسا: اختبار الفرضية الرئيسية

الجدول رقم (3-17): تأكيد صحة الفرضية الرئيسية

الفرضيات	النتيجة
الفرضية الأولى	مقبولة
الفرضية الثانية	مقبولة
الفرضية الثالثة	مقبولة
الفرضية الرئيسية	بناءا على نتائج الفرضيات السابقة يمكننا اثبات صحة الفرضية الرئيسية

المصدر: من اعداد الطالبة

تتمثل الفرضية الرئيسية المتعلقة بهذه الدراسة في "**تأثر المخاطر البنكية على عملية منح القروض** " والتي تتفرع عنها ثلاثة فرضيات فرعية التي تم اختبارها بالاعتماد على الاختبار اللامعلمي ويلكوكسن "WILCOXON" للعينة

الأحادية، والتي نتائجه كانت موضحة في الجداول السابقة، والتي كانت تبين قبول كل الفرضيات الفرعية الثلاثة ومن خلال منطلق الكل يساوي مجموع الأجزاء أي أن الفرضية الرئيسية تساوي مجموع الفرضيات الفرعية يمكن إثبات وقبول الفرضية الرئيسية والتي تتمثل في تأثير المخاطر البنكية على عملية منح القروض وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية ويؤكدها.

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811- والتعرف على أهم القروض التي يقضمها مع دراسة حالة قرض متعثر لعميل ما، وبالاعتماد على نتائج الاستبيان اتضح لنا أن البنك يولي اهتماما أكبر لمخاطر القروض دون سواها، كما تبين لنا أن عملية منح القروض بالبنك تقوم وفقا لإجراءات و قوانين صارمة متبوعة بجملة من الضمانات والرهانات، بهدف ضمان استرداد جميع الديون والتقليل من درجة المخاطرة لأن البنك ليس حرا في اختيار نوع المخاطرة التي يتعرض لها.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر البنوك التجارية المصدر و المورد الأساسي الذي يعتمد عليه الاعوان الاقتصاديين لتلبية حاجياتهم و اشباع رغباتهم، باعتبارها همزة وصل بين أصحاب الفائض من الأموال وأصحاب العجز الذين في حاجة إلى هذه الأخيرة، إذ أنها تقوم بتقديم مختلف الخدمات من ايداع و سحب للأموال، حيث تعتبر القروض من أهم الموارد التي تعتمد عليها البنوك التجارية في زيادة ايراداتها و كذا زيادة الطاقة الانتاجية، إلى أن هذه الأخيرة تصاحبها مجموعة من المخاطر.

حيث أن كثرة المخاطر البنكية وتشابكها جعل جل البنوك التجارية في مواقف تحتم عليها استخدام أسلوب جديد في طريقة منح وتسيير القروض تتماشى وتتناسب مع صعوبات ومخلفات منح القروض، ولعلى في الدراسة الحالية بشقيها النظري والتطبيقي قد تطرقنا إلى مختلف أنواع هذه المخاطر البنكية وأهم الأساليب والطرق التي تستخدمها البنوك التجارية في مواجهة هذه المخاطر، ولعلى أهمها استخدام الأنظمة والتطور التكنولوجي الحديث في اجراءات منح القروض وتسييرها، حيث تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف -811- بهدف تجسيد الواقع النظري ميدانيا، وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات وقدمت فرضيات تتعلق بطبيعة العلاقة بين المتغيرين، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج تسهم في حل اشكالية الدراسة والاجابة عن التساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات الموضوعة.

1. نتائج عامة للدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع البحث إلى النتائج التالية:

- أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية هي مخاطر القروض.
- هناك علاقة طردية بين عملية منح القروض و المخاطر البنكية، حيث كلما توسعت البنوك من عملية منح القروض و حجم القرض الممنوح كلما ازدادت معها درجة التعرض للمخاطرة.
- تعتبر القروض البنكية ضرورة لتمويل المشاريع و الخطط التنموية.
- تعتبر الضمانات من أهم ما يطلبه البنك قبل اتخاد أي قرار في عملية منح القروض.
- تؤثر القروض في البنوك التجارية من المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

تم التأكد من صحة الفرضيات من عدمها على النحو التالي:

– تنص الفرضية الفرعية الأولى على "تتم عملية منح القروض بالبنك وفق إجراءات ومعايير صارمة"، ومن خلال الدراسة الميدانية تم التأكد من صحة الفرضية وبالتالي بالفعل تتم عملية منح القروض بالبنك محل الدراسة وفق إجراءات ومعايير صارمة.

– تنص الفرضية الفرعية الثانية " تساهم الأنظمة والتطورات التكنولوجية في التقليل من المخاطر"، ومن خلال الدراسة الميدانية تم التأكد من صحة الفرضية وبالتالي بالفعل تساهم الأنظمة والتطورات التكنولوجية في التقليل من المخاطر.

– تنص الفرضية الفرعية الثالثة "تساهم زيادة المخاطر البنكية في الحد من عملية منح القروض"، ومن خلال الدراسة الميدانية تم التأكد من صحة الفرضية وبالتالي تساهم زيادة المخاطر في الحد من عملية منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطارف –811–.

– تنص الفرضية الرئيسية على " تؤثر المخاطر البنكية على عملية منح القروض"، ومن خلال الدراسة الميدانية تم التأكد من صحة الفرضية وبالتالي بالفعل المخاطر تؤثر في عملية منح القروض بوكالة الطارف محل التربص.

3. الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة الاهتمام بالقطاع البنكي.
- على البنك الاهتمام أكثر بالمخاطر البنكية وتخصيص هيئة مستقلة لإدارتها ومراقبتها.
- العمل على توفير أنظمة معلوماتية فعالة قادرة على مواجهة أي خطر قد يطرأ.
- على البنوك الجزائرية الالتزام بالمتابعة المستمرة للعميل طالب القرض والتأكد من سير المشروع وفق ماعم متفق عليه في عقد القرض.

4. آفاق الدراسة المستقبلية:

بعد انتهائنا من الدراسة يمكننا تقديم بعض الاقتراحات نذكر منها:

- تسيير المخاطر الائتمانية وفق ما جاءت به لجنة بازل.

- مخاطر القروض المتعثرة و أثرها على نشاط البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

❖ **باللغة العربية**

1. أحمد صبحي العيادي، "أدوات الاستثمار الاسلامية (البيوع- القروض- الخدمات المصرفية)"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

2. أحلام بوعبدلي، "سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها"، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

3. ابراهيم الكراسنة، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، الطبعة الثانية، 2010.

4. أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

5. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، "إدارة البنوك التجارية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

6. أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

7. الطاهر لطرش؛ "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الطبعة السابعة، 2010.

8. اياد منصور حسن، "إدارة العمليات البنكية والنقدية"، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

9. الهام وحيد دحام، "فعالية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي"، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2013.

10. بن علي بلعزوز وآخرون، "إدارة المخاطر (إدارة المخاطر –المشتقات المالية –الهندسة المالية)"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

11. جميل السعودي، "إدارة المؤسسات المالية المتخصصة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

12. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.

13. حسن أحمد عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

14. حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد (الجزئي والكلي)"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

15. خالد وهيب الراوي، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

16. خبابه عبدا لله، " الاقتصاد المصرفي(البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.

17. دريد كمال ال شيب، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

18. زكريا الدوري، يسرى السمراني، "البنوك المركزية و السياسات النقدية"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

19. زياد رمضان ومحفوظ جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن؛ الطبعة الثانية، 2003.

20. زيدان سلمان، "إدارة الخطر والتأمين"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص118.

21. سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

22. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، " النقود والبنوك و المصارف المركزية"، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

23. سيف عبد الرحمان أحمد، " تطور دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان؛ الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

24. سلمان حسين الحكيم، "تحليل القوائم المالية – مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية–"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دون طبعة، 2017.

25. سوزان سمير ذيب وآخرون، "إدارة الائتمان"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

26. شوقي بورقبة، هاجر زراقي، " إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية)"، دار النفاس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

27. صادق راشد الشمري، "إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

28. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، "النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

29. طلال محمد الحجاوي وآخرون، "أساسيات المعرفة المحاسبية"، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع؛ عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

30. طه عبد العظيم محمد، " الاصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل3"، دار التعليم الجامعي؛ الاسكندرية، مصر، 2019

31. عبد الحليم عمار غربي، "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، 2018.

32. عبد الرؤوف احمد على محمد، " إدارة المخاطر و الأزمات"، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

33. عبد الكريم قندوز وآخرون، "إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

34. عبد الكريم قندوز، " التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)"، دار إي-كتب للنشر؛ لندن، الطبعة الأولى، 2018.

35. عزت قناوي،" أساسيات في النقود والبنوك"، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

36. عبد المطلب عبد الحميد، "الاصلاح المصرفي ومقررات بازل 3"، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، دون طبعة، 2013.

37. عدنان تايه النعيمي، "إدارة الائتمان (منظور شمولي)"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

38. فرج خير الله، "إدارة الائتمان بالمصارف (الأسس – المفاهيم – المعايير)"، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

39. فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، "إدارة المؤسسات و الأسواق المالية"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 2011.

40. محمد أحمد الأفندي، "النقود والبنوك"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، صنعاء، الطبعة الأولى، 2009.

41. محمد أحمد الأفندي، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

42. محمد الصيرفي، "إدارة العمليات المصرفية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2016.

43. محمد الصيرفي، "إدارة المصارف"، دار الوفاء للنشر و الطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

44. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "حوكمة الشركات"، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي؛ جامعة القرآن الكريم و العلوم الاسلامية، السودان، 2020.

45. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "تمويل ومؤسسات مالية"، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2014.

46. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "التمويل والاستثمار في الإسلام"، دار الجنان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

47. محمد سلمان سلامة، "الإدارة المالية العامة"، دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

48. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك" ؛دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

49. محمد عبد الخالق، "الإدارة المالية والمصرفية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

50. محمد على محمد أحمد البنا، "القرض المصرفي (دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية و القانون الوضعي)"، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر2006.

51. محمد فتحي البديوي، " إدارة البنوك"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.

52. محمد كمال كامل عفانة، "إدارة الائتمان المصرفي"، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

53. نبيل ذنون الصانع، " الائتمان المصرفي"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية

❖ **باللغة العربية.**

1. المرسوم رقم 82-106 للجريدة الرسمية العدد11 ، السنة التاسعة عشر، الصادرة بتاريخ 1982/03/16.

2. بن سمينة عزيزة، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011.

3. زياد نجم الدين السوداني، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي (دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2011.

4. عقيل دخيل كريم، "قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 09، العدد02، سنة 2019.

5. فريدة تليح الزهرة بن بريكة، "استخدام النموذج الكمي Z-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية (دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الاسلامي 2012- 2016)"، مجلة العلوم الإنسانية ISSN1112-9255، العدد الثامن- الجزء الأول، ديسمبر 2017، جامعة بسكرة، الجزائر.

6. محمد عمران، "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية"، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد01، المجلد 37، 15 فيفري 2015، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

7. معين عبود علي، عبد الوهاب محمد جواد، "المصارف الاسلامية أمام تحديات لجنة بازل"، مجلة محور الدراسات المالية والمصرفية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2007.

8. مليكة بن علقمة، "الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، جامعة سطيف01.

9. نشرة توعوية، "ايضاءات"، معهد الدراسات المصرفية، العدد04، السلسلة05، الكويت،نوفمبر 2012.

10. نشرة توعوية، "ايضاءات"، معهد الدراسات المصرفية، العدد05، السلسلة05، الكويت، ديسمبر 2012.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

❖ **باللغة العربية**

1. أحمد ميلي سمية، "أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية"؛ اطروحة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،، 2017/2016.

2. اسيا محجوب، "البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2011.

3. انس هشام، "مخاطر الائتمان وآثارها في المحافظ الاستثمارية"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014-2015.

4. ايمان نجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا".

5. بركات سارة، "دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سويسيتي جنرال الجزائر)" ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

6. ثائر فتحي محمد فتحي وهدان، "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة؛ جامعة الزرقاء، 2017.

7. حسان الدباس، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاد القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا(رسالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا)"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2014/2013.

8. حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)"، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2014/2013.

9. زغاشو فاطمة الزهراء، "اشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة قسنطينة 50- "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة، مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة قسنطينة 02، 2014/2013.

10. سعيدي خديجة، "إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي يكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.

11. ليلاس فواز اللحام، "دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2014.

12. مناد خديجة، "العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك"، أطروحة دكتوراه تخصص علوم مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والتسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016/2015.

13. نعيمة خضراوي، "إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

14. نعيمة واضح، " العوامل المؤثرة على اتخاد قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تلمسان)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه؛ قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2016-2017.

15. هبال عادل، "اشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012.

❖ **باللغات الأجنبية**

1. SIRIN TOUMI؛ **"L'IMPACT DES MECANISMES DE COUVERNANC DES RISQUES BANCAIREST LA PARFORMANCE DES BANQUES"**، THESE DE DOCTARAT، EN COUTELLE INTRANATIONALE؛ PRESENTEE EN VUE DE L OBTAENTION DU GARDE DE DOUCTEUR DE L INIVERSITE DE TUNIS "DISCPLINE" SCIENCES ECONOMIQUES 2015- 2016.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية

❖ **باللغة العربية**

1. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، "اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان"، مداخلة مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، الفترة من ديسمبر 2010- يونيو 2012، مركز بروين باور، السودان، 2003.

2. عبد العزيز طيبة، مرايمي محمد، "بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول، " اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 مارس 2008.

3. محمد زرقون، " اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل II"، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12 و 13 ديسمبر 2011.

4. مفتاح صالح، معارفي فريدة، "المخاطر الائتمانية (تحليلها؛ قياسها؛ إدارتها والحد منها)"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يوم 18/16 أفريل 2017.

❖ **باللغة الأجنبية**

2. DAN CHELLY; STEPHANE SEBELOUE،" LES METIERS DU RISQUE ET DU CONTROLE DANS LA BANQUE" ،OBSERVATOIRE DES METIERS DES QUALIFICATIONS ET DE L'EGALITE PROFESSIONNELLE ENTRE LES FEMMES ET HOMMES DANS LA BANQUE، MARRS 2014.

خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية

❖ **باللغات الأجنبية**

1. http://www.madrp.gov.dz/dfrv 23/08/2020 a 12:23h.

2. http//www.bna.dz.com 23/08/2020 a 17.00h

قائمة الملاحق

الملحق رقم –01 –

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة حول موضوع:

تسيير مخاطر البنوك التجارية وأثرها على منح القروض

– دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الطارف 811 -

السادة الموظفين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إعداد شهادة مذكرة الماستر تحت عنوان تسيير مخاطر البنوك التجارية وأثرها على منح القروض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، في العلوم الاقتصادية وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة، نأمل أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة الاستمارة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة في إثراء هذه الدراسة.

إعداد الطالبة:

– حميداني سارة

– زكري آسيا

تحت إشراف:

– **د.** علوي اسماعيل

السنة الجامعية: 2019/ 2020.

المحور الأول: المعلومات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

من 20 إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4. الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ من 20 سن إلى 30 سنة ☐

أكثر من 30 سنة ☐

5. المنصب الوظيفي:

عون إداري ☐ رئيس مصلحة ☐ مدير وكالة ☐

المحور الثاني: عملية منح القروض بالبنك

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	– يقوم البنك بدراسة و تحديد الملاءة المالية للعميل و التأكد من مدى قدرته على السداد.					
2	– يعتمد البنك على الضمانات العينية كغطاء مناسب لمديونته الحالية.					
3	– يعتمد البنك على مدى تحقيق الربح كأساس لمنح القرض.					
4	– يقوم البنك بمتابعة و تقييم القروض الممنوحة بشكل صارم و مستمر.					
5	– يتم منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على أساس الشخصية وليس الضمان.					
6	– يتبع البنك أسلوب تنويع مخاطر الائتمان للتقليل من تقلبات العائد.					
7	– يقوم البنك بدراسة و تحليل البيانات المالية للمحفظة الائتمانية.					
8	– يقوم البنك بالتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها.					
9	– هناك مقابلة شخصية مع العميل طالب القرض.					
10	– يستطيع البنك تمديد فترة الاستحقاق .					
11	– يعتمد البنك على نوع واحد من القروض البنكية.					

المحور الثالث: تسيير المخاطر البنكية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	- يتعرض البنك لجميع أنواع المخاطر.					
2	- يعتمد البنك على التطورات التكنولوجية لإدارة الخطر.					
3	- يتوفر بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أنظمة فعالة لتفادي المخاطر.					
4	- يقوم البنك باختيار المخاطر التي يرغب في التعرض لها.					
5	- يتوفر لدى البنك نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر بدقة.					
6	- يقوم البنك بتحويل المخاطر بدل من السيطرة عليها.					
7	- القيام باكتشاف مصادر الخطر في الوقت المناسب و بالأسلوب الملائم.					
8	- تتمتع إدارة المخاطر بالشفافية و الإفصاح التام					
9	- يواجه البنك عراقيل أثناء قيامه بتسيير المخاطر التي تواجهه.					
10	- يعمل البنك على التركيز على مخاطر القروض أكثر من المخاطر الأخرى.					
11	- الاستعداد الدائم لمواجهة الخطر.					

المحور الرابع: تأثير المخاطر البنكية على منح القروض

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	– هناك تزايد في نسبة الديون المتعثرة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.					
2	– يعزي زيادة المخاطر البنكية من عدم قدرة البنك على منح القروض.					
3	– نقص السيولة بالبنك وبالتالي نقص عملياته التمويلية.					
4	– غياب المصداقية و الشفافية في العمل البنكي.					
5	– عدم استجابة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلبات السحب في الاوقات المحددة.					
6	– عدم شعور العملاء بالأمان في التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.					
7	– هناك تراجع في نسبة الأرباح و الحصة السوقية و القدرة التنافسية للبنك.					
8	– من اسباب زيادة مخاطر القروض عدم وجود ادارة فعالة.					
9	– وضع خطط وقواعد احترازية أكثر فعالية لمواجهة الخطر.					
10	– الاستجابة لطلبات القروض في وقت قصير .					
11	– سرعة الرد على طلبات الإقراض.					

الملحق رقم –02 –

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 000 000 2200 د.ج س ت رقم 66 ب 89 الجزائر العاصمة

مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

LE, 04-11-2003

ME MASSIF MASSIN BEN HADJ
TOUR-CHEFFIA WILAYA EL TARF
CHEFIA
EL TARF

- Agence domic. : 811 AG. EL-TARF "811"
- Activite :
- Compte client : 811-610258-07-300-0-00

Monsieur,

Pour faire suite a votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre etablissement est dispose a vous octroyer le credit suivant :

- Numero de dossier : 03 1100029
- Type de pret : 11 08 C.M.T. EMPLOI DES JEUNES 1997
- Montant : 2.554.500,00 DA
- Duree d'amortissement : 0054 mois
- Differe : PARTIEL
- Duree de differe : 0006 mois
- Date limite d'utilis. : 04-01-2004
- Taux : 3,250000 %

Cependant nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce credit ne pourra connaitre le debut d utilisation, que lorsque la(es) reserve(s) figurant ci-apres aura(ont) ete levee(s) :

- APPORT PERSONNEL OU AUTOFINANCEMENT EN ESPECES
- RECEPTION DE LA SUBVENTION ANSEJ
- ENGAGEMENT DE NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS
- SIGNATURE DE BILLETS A ORDRE MATERIALISANT L'ECHEANCIER DE REMBOU
- DPAMR

Dans cette attente, veuillez agreer, Monsieur, nos salutations distinguees.

الملحق رقم –03 –

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

MONSIEUR embarkia abdelhafid EN SA QUALITE DE : directeur ag ce

Entre les soussignés,

la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

MONSIEUR : ME [illegible] BEN HADJ, **d'une part,** TOUR CHEFFIA WILAYA EL TARF CHEFIA EL TARF

et, ...

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :

Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

NUMERO DU PRET : 03-1100030 MONTANT DU PRET : 589.500,00 DA DUREE D PRET : 060 MOIS

DIFFERE : PARTIEL DUREE DIFFERE 006 MOIS

NATURE DU PRET : C.M.T. EMPLOI DES JEUNES 1997

OBJET DU PRET : cmt emploi jeunes 11 08 MONTANT DES MEANCES : DEGRESSIF

TAUX D'INTERET FIXE : 0,00 % BONIFICATIO : 0,00 %

INTERETS INTERCALAIRES : TAUX D'INTER DE RETARD : 0,50 %

COMMISSION D'ENGAGEMENT : 0,00 % TAUX PENALIT DE RETARD : 2,00 %

DATE DE DEBUT D'UTILISATION : 04-11-2003 DATE LIMITE UTILISATION : 04-01-2004

NUMERO DE COMPTE DE REMBOURSEMENT : 811-410258-07-300-0400 NUMERO DE CO TE DE PRET : 811-410258-07

PERIODICITE DE REMBOURSEMENT : TRIMESTRIELLE FRAIS DU DOS : 0,00 DA

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 DUREE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE

Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique.

L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la banque et de la signature concomittante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements résultera des écritures passées par la banque.

ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT

A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et interêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.

Formule N° 355. Impl BADR -

الملحق رقم –04 –

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدرة 33.000.000.000 د.ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

AUTORISATION D'ENGAGEMENT N° 286 /2003

(ANNEXE 2 MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

DOSSIER N°1280/808

ORGANE DE DECISION : GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION ANNABA 023 .....

AGENCE DOMICILIATAIRE : .....EL TARF 811 .....

EMPRUNTEUR : Mr [illegible] BEN HADJ
PRIVE INDIVIDUEL – TOUR -
CHEFFIA. WILAYA EL TARF

N° DE COMPTE : è ouvrir

Type de Prêt ou de Crédit	Montant	Validité *1*	Limite utilisat *2*	Durée amort. *2*	Différé partiel *3*	Différé total *3*	Taux ou marge *3*	Taux commission engagt
CMT-EJ 11-08	2.594.008		02 mois	05 ans dont	06mois		TAUX EN VIGUEUR BONIFIE	P.RETARD 2%
							A 50 %	

Montant concours définit : ..... pourcentage subvention .....

GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : ENGAGEMENT NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS
VERSEMENT EN COMPTE APPORT PERSONNEL
VERSEMENT EN COMPTE PNR FNSEJ
VERSEMENT MONTANT ADHESION AU FGR/CJP A LA CHARGE DU PROMOTEUR

GARANTIES ET RESERVES NON BLOCANTES NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS
D.P.A.M.R
ADHESION AU FGR/CJP
CONVENTION DE PRET + CHAINE DE BILLET A ORDRE

OBSERVATIONS : DEBLOCAGE DE FONDS SURBORDONNE A LA LEVEE DES RESERVES BLOQUANTES
2/RECUEILLIR LES GARANTIES CONSTITUANT LES RESERVES NON BLOQUANTES
3/PAIMENT A EFFECTUER PAR CHQ CERTIFIE OU VIRT FAVEUR FOURNISSEUR SUR PRESENTATION NOUVELLE FACTURE PROFORMA PRECISANT LA DISPONIBILITE DES EQUIPEMENTS.

1 A servir pour les crédits à court terme à l'exception des crédits de campagne **REF : AUT1**
2 A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement 19 OCT 2003
3 A servir pour les crédits d'investissement **LE DIRECTEUR DU G.R.E.**

MME H. MERAD

الملحق رقم –05 –

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

Banque de l'Agriculture
et du Développement Rural

Société par actions au capital de (2.200.000.000)
deux milliards deux cent millions de dinars
Ayant son Siège à Alger
17, Bd Colonel Amirouche - ALGER - R.C. N° 89 B 66 Alger
R. C. Alger 89 B 66

le .....

B. P. DA

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL la somme

de .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur .....

.....

.....

Domiciliation .....

.....

قرأت وصادقت وأمضيت

CA 19 -

الملحق رقم –06 –

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2200 000 000 د.ج س ت رقم 66 ب 89 الجزائر العاصمة

مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

CLIENT : 811-6102 : 03-1100029

NOM : ME

ADRESSE : TOUR CHEFTA : 811-610250-300-0-

: CHEFIA : 811-610250-244-0-

TYPE DE PRET : 11-08 C.M.T. EMPLOI

CAPITAL PRETE	: 2.554.500,00		TAUX	: 03,25 % <VARIABLE>	
FRAIS DOSSIER	: 200,00		TAXE	: 17,00 %	
FRAIS CAUTIONNEMT.	: 10,00		AMORTISSEMENT	: 054 MOIS <TRIMESTRIEL> 018 ECH	
INT. INTERCALAIRE	: 5.534,75		TYPE ECHEANCE	: AMORTISSEMENT CONSTANT	
COMMI. ENGAGEMENT	: NEANT		DIFFERE	: 006 MOIS <TRIMESTRIEL> 002 ECHE	

DATE	C.R.D.	C. AMORTI	INTERETS	TAXE	TOT
29-02-2004	2554500,00	0,00	20755,31	3528,40	2428
31-05-2004	2554500,00	0,00	20755,31	3528,40	2428
31-08-2004	2554500,00	141916,67	20755,31	3528,40	16620
30-11-2004	2412583,33	141916,67	19602,24	3332,38	16485
28-02-2005	2270666,66	141916,67	18449,17	3136,36	16350
31-05-2005	2128749,99	141916,67	17296,09	2940,34	16215
31-08-2005	1986833,32	141916,67	16143,02	2744,31	16080
30-11-2005	1844916,65	141916,67	14989,95	2548,29	15945
28-02-2006	1702999,98	141916,67	13836,87	2352,27	15810
31-05-2006	1561083,31	141916,67	12683,80	2156,25	15675
31-08-2006	1419166,64	141916,67	11530,73	1960,22	15540
30-11-2006	1277249,97	141916,67	10377,66	1764,20	15405
28-02-2007	1135333,30	141916,67	9224,58	1568,18	15270
31-05-2007	993416,63	141916,67	8071,51	1372,16	15136
31-08-2007	851499,96	141916,67	6918,44	1176,13	15001
30-11-2007	709583,29	141916,67	5765,36	980,11	14866
29-02-2008	567666,62	141916,67	4612,29	784,09	14731
31-05-2008	425749,95	141916,67	3459,22	588,07	14596
31-08-2008	283833,28	141916,67	2306,15	392,05	14461
30-11-2008	141916,61	141916,61	1153,07	196,02	14326
TOTAUX		2554500,00	238686,08	40576,63	2833762

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural - S.S. 17, Bd. Colonel Amirouche Alger - Tél.: 64.72.64 à 70 - Télex : 52.487 - BADR

الملحق رقم –07 –

الفا كرومباخ المحور الاول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.722	11

الفا كرومباخ جميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.870	33

الفا كرومباخ المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.832	11

الفا كرومباخ المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.601	11

جنس العامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	8	66,7	66,7	66,7
	أنثى	4	33,3	33,3	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

سن العامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20 الى 30سنة	5	41,7	41,7	41,7
	من 31 الى40سنة	4	33,3	33,3	75,0
	من 41 الى 50 سنة	3	25,0	25,0	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

المستوى التعليمي للعامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي	12	100,0	100,0	100,0

خبرة العامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	5	41,7	41,7	41,7
	من 5 الى 10 سنوات	4	33,3	33,3	75,0
	من 10 الى 20 سنة	2	16,7	16,7	91,7
	من 20 سنة الى 30 سنة	1	8,3	8,3	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

منصب العامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عون اداري	7	58,3	58,3	58,3
	رئيس مصلحة	4	33,3	33,3	91,7
	مدير وكالة	1	8,3	8,3	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
يقوم البنك بدراسة وتحديد الملاءة المالية للعميل والتأكد من مدى قدرته على الثبات	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يعتمد البنك على الضمانات العينية كغطاء مناسب لمديونته الحالية	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يعتمد البنك على مدى تحقيق الربح كاساس لمنح القروض	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يقوم البنك بمتابعة وتقييم القروض الممنوحة بشكل صارم ومستمر	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يتم منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على اساس الشخصية وليس الضمان	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يتبع البنك اسلوب تنويع مخاطر الائتمان للتقليل من تقلبات العائد	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يقوم البنك بدراسة وتحليل البيانات المالية للمحفظة الائتمانية	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يقوم البنك بالتاكد من كفاية راس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
هناك مقابلة شخصية مع العميل طالب القرض	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يستطيع البنك تمديد فترة الاستحقاق	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يعتمد البنك على نوع واحد من القروض البنكية	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%

Descriptives[a,b,c]

			Statistiques	Erreur standard
يقوم البنك بدراسة وتحديد الملاءة المالية للعميل والتأكد من مدى قدرته على الثبات	Moyenne		4,83	,112
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,59	
		Borne supérieure	5,08	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,87	
	Médiane		5,00	
	Variance		,152	
	Ecart type		,389	
	Minimum		4	
	Maximum		5	
	Plage		1	
	Plage interquartile		0	
	Asymétrie		-2,055	,637
	Kurtosis		2,640	1,232
يعتمد البنك على الضمانات العينية كغطاء مناسب لمديونته الحالية	Moyenne		3,75	,392
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,89	
		Borne supérieure	4,61	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,78	
	Médiane		4,00	
	Variance		1,841	
	Ecart type		1,357	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		3	
	Asymétrie		-,508	,637
	Kurtosis		-1,721	1,232
يعتمد البنك على مدى تحقيق الربح كاساس لمنح القروض	Moyenne		4,33	,333
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,60	
		Borne supérieure	5,07	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,43	
	Médiane		5,00	
	Variance		1,333	
	Ecart type		1,155	
	Minimum		2	

	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-1,638	,637
	Kurtosis		1,364	1,232
يتم منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على اساس الشخصية وليس الضمان	Moyenne		1,42	,336
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	,68	
		Borne supérieure	2,16	
	Moyenne tronquée à 5 %		1,24	
	Médiane		1,00	
	Variance		1,356	
	Ecart type		1,165	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		0	
	Asymétrie		3,142	,637
	Kurtosis		10,130	1,232
يتبع البنك اسلوب تنويع مخاطر الائتمان للتقليل من تقلبات العائد	Moyenne		4,33	,142
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,02	
		Borne supérieure	4,65	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,31	
	Médiane		4,00	
	Variance		,242	
	Ecart type		,492	
	Minimum		4	
	Maximum		5	
	Plage		1	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		,812	,637
	Kurtosis		-1,650	1,232
يقوم البنك بدراسة وتحليل البيانات المالية للمحفظة الائتمانية	Moyenne		4,50	,151
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,17	
		Borne supérieure	4,83	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,50	
	Médiane		4,50	
	Variance		,273	
	Ecart type		,522	
	Minimum		4	
	Maximum		5	

	Plage		1	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		,000	,637
	Kurtosis		-2,444	1,232
يقوم البنك بالتاكد من كفاية راس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها	Moyenne		4,50	,151
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,17	
		Borne supérieure	4,83	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,50	
	Médiane		4,50	
	Variance		,273	
	Ecart type		,522	
	Minimum		4	
	Maximum		5	
	Plage		1	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		,000	,637
	Kurtosis		-2,444	1,232
يعتمد البنك على نوع واحد من القروض البنكية	Moyenne		1,33	,333
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	,60	
		Borne supérieure	2,07	
	Moyenne tronquée à 5 %		1,15	
	Médiane		1,00	
	Variance		1,333	
	Ecart type		1,155	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		0	
	Asymétrie		3,464	,637
	Kurtosis		12,000	1,232

a. يقوم البنك بمتابعة وتقييم القروض الممنوحة بشكل صارم ومستمر est une constante. Elle a été omise.

b. هناك مقابلة شخصية مع العميل طالب القرض est une constante. Elle a été omise.

c. يستطيع البنك تمديد فترة الاستحقاق est une constante. Elle a été omise.

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
يتعرض البنك لجميع أنواع المخاطر	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%

يعتمد البنك على التطورات التكنولوجية لإدارة الخطر	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يتوفر بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أنظمة فعالة لتفادي المخاطر	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يقوم البنك باختيار المخاطر التي يرغب في التعرض لها	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يتوفر لدى البنك نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر بدقة	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يقوم البنك بتحويل المخاطر بدل من السيطرة عليها	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
القيام باكتشاف مصادر الخطر في الوقتالمناسب و بالأسلوب الملائم	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
تتمتع إدارة المخاطر بالشفافية و الإفصاح التام	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يواجه البنك عراقيل أثناء قيامه بتسييرالمخاطر التي تواجهه	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يعمل البنك على التركيز على مخاطر القروض أكثر من المخاطر الأخرى	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
الاستعداد الدائم لمواجهة الخطر	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%

Descriptives

			Statistiques	Erreur standard
يتعرض البنك لجميع أنواع المخاطر	Moyenne		3,67	,376
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,84	
		Borne supérieure	4,49	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,74	
	Médiane		4,00	
	Variance		1,697	
	Ecart type		1,303	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		2	
	Asymétrie		-1,031	,637
	Kurtosis		,101	1,232
يعتمد البنك على التطورات التكنولوجية لإدارة الخطر	Moyenne		2,92	,379
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,08	
		Borne supérieure	3,75	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,91	
	Médiane		2,50	

	Variance		1,720	
	Ecart type		1,311	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		2	
	Asymétrie		,471	,637
	Kurtosis		-,972	1,232
يتوفر بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أنظمة فعالة لتفادي المخاطر	Moyenne		3,00	,326
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,28	
		Borne supérieure	3,72	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,94	
	Médiane		3,00	
	Variance		1,273	
	Ecart type		1,128	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		2	
	Asymétrie		,912	,637
	Kurtosis		-,337	1,232
يقوم البنك باختيار المخاطر التي يرغب في التعرض لها	Moyenne		3,17	,322
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,46	
		Borne supérieure	3,87	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,13	
	Médiane		3,50	
	Variance		1,242	
	Ecart type		1,115	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		2	
	Asymétrie		,088	,637
	Kurtosis		-1,688	1,232
يتوفر لدى البنك نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر بدقة	Moyenne		3,17	,322
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,46	
		Borne supérieure	3,87	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,13	
	Médiane		3,50	
	Variance		1,242	

	Ecart type		1,115	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		2	
	Asymétrie		,088	,637
	Kurtosis		-1,688	1,232
يقوم البنك بتحويل المخاطر بدل من السيطرة عليها	Moyenne		2,92	,313
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,23	
		Borne supérieure	3,61	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,85	
	Médiane		2,50	
	Variance		1,174	
	Ecart type		1,084	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		2	
	Asymétrie		,706	,637
	Kurtosis		-,924	1,232
القيام باكتشاف مصادر الخطر في الوقتالمناسب و بالأسلوب الملائم	Moyenne		3,83	,207
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,38	
		Borne supérieure	4,29	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,87	
	Médiane		4,00	
	Variance		,515	
	Ecart type		,718	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		0	
	Asymétrie		-1,508	,637
	Kurtosis		4,065	1,232
تتمتع إدارة المخاطر بالشفافية و الإفصاح التام	Moyenne		4,42	,149
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,09	
		Borne supérieure	4,74	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,41	
	Médiane		4,00	
	Variance		,265	
	Ecart type		,515	

	Minimum		4	
	Maximum		5	
	Plage		1	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		,388	,637
	Kurtosis		-2,263	1,232
يواجه البنك عراقيل أثناء قيامه بتسييرالمخاطر التي تواجهه	Moyenne		4,67	,188
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,25	
		Borne supérieure	5,08	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,74	
	Médiane		5,00	
	Variance		,424	
	Ecart type		,651	
	Minimum		3	
	Maximum		5	
	Plage		2	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-1,930	,637
	Kurtosis		3,165	1,232
يعمل البنك على التركيز على مخاطر القروض أكثر من المخاطر الأخرى	Moyenne		1,67	,333
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	,93	
		Borne supérieure	2,40	
	Moyenne tronquée à 5 %		1,52	
	Médiane		1,00	
	Variance		1,333	
	Ecart type		1,155	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		2,488	,637
	Kurtosis		7,036	1,232
الاستعداد الدائم لمواجهة الخطر	Moyenne		4,83	,112
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,59	
		Borne supérieure	5,08	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,87	
	Médiane		5,00	
	Variance		,152	
	Ecart type		,389	
	Minimum		4	

	Maximum	5	
	Plage	1	
	Plage interquartile	0	
	Asymétrie	-2,055	,637
	Kurtosis	2,640	1,232

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
هناك تزايد في نسبة الديون المتعثرة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
يعزي زيادة المخاطر البنكية من عدم قدرة البنك على منح القروض	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
نقص السيولة بالبنك وبالتالي نقص عملياته التمويلية	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
غياب المصداقية و الشفافية في العمل البنكي	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
عدم استجابة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلبات السحب في الاوقات المحددة	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
عدم شعور العملاء بالأمان في التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
هناك تراجع في نسبة الأرباح و الحصة السوقية و القدرة التنافسية للبنك	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
من اسباب زيادة مخاطر القروض عدم وجودادارة فعالة	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
وضع خطط وقواعد احترازية أكثر فعالية لمواجهة الخطر	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
الاستجابة لطلبات القروض في وقت قصير	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%
سرعة الرد على طلبات الإقراض	12	100,0%	0	0,0%	12	100,0%

Descriptives[a]

			Statistiques	Erreur standard
هناك تزايد في نسبة الديون المتعثرة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	Moyenne		4,50	,261
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,93	
		Borne supérieure	5,07	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,61	

	Médiane		5,00	
	Variance		,818	
	Ecart type		,905	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-2,211	,637
	Kurtosis		5,323	1,232
يعزي زيادة المخاطر البنكية من عدم قدرة البنك على منح القروض	Moyenne		4,25	,279
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,64	
		Borne supérieure	4,86	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,33	
	Médiane		4,50	
	Variance		,932	
	Ecart type		,965	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-1,319	,637
	Kurtosis		1,408	1,232
نقص السيولة بالبنك وبالتالي نقص عملياته التمويلية	Moyenne		4,33	,256
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,77	
		Borne supérieure	4,90	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,43	
	Médiane		4,50	
	Variance		,788	
	Ecart type		,888	
	Minimum		2	
	Maximum		5	
	Plage		3	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-1,733	,637
	Kurtosis		3,808	1,232
غياب المصداقية و الشفافية في العمل البنكي	Moyenne		1,83	,441
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	,86	
		Borne supérieure	2,80	
	Moyenne tronquée à 5 %		1,70	
	Médiane		1,00	

	Variance		2,333	
	Ecart type		1,528	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		1,802	,637
	Kurtosis		1,899	1,232
عدم استجابة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلبات السحب في الاوقات المحددة	Moyenne		1,42	,260
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	,84	
		Borne supérieure	1,99	
	Moyenne tronquée à 5 %		1,30	
	Médiane		1,00	
	Variance		,811	
	Ecart type		,900	
	Minimum		1	
	Maximum		4	
	Plage		3	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		2,539	,637
	Kurtosis		6,768	1,232
عدم شعور العملاء بالأمان في التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Moyenne		1,33	,256
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	,77	
		Borne supérieure	1,90	
	Moyenne tronquée à 5 %		1,20	
	Médiane		1,00	
	Variance		,788	
	Ecart type		,888	
	Minimum		1	
	Maximum		4	
	Plage		3	
	Plage interquartile		0	
	Asymétrie		2,946	,637
	Kurtosis		8,885	1,232
هناك تراجع في نسبة الأرباح و الحصة السوقية و القدرة التنافسية للبنك	Moyenne		2,58	,379
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	1,75	
		Borne supérieure	3,42	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,59	
	Médiane		2,00	
	Variance		1,720	

	Ecart type		1,311	
	Minimum		1	
	Maximum		4	
	Plage		3	
	Plage interquartile		3	
	Asymétrie		,073	,637
	Kurtosis		-1,931	1,232
من اسباب زيادة مخاطر القروض عدم وجودادارة فعالة	Moyenne		3,42	,358
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,63	
		Borne supérieure	4,20	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,46	
	Médiane		4,00	
	Variance		1,538	
	Ecart type		1,240	
	Minimum		1	
	Maximum		5	
	Plage		4	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-1,316	,637
	Kurtosis		,989	1,232
الاستجابة لطلبات القروض في وقت قصير	Moyenne		4,75	,131
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,46	
		Borne supérieure	5,04	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,78	
	Médiane		5,00	
	Variance		,205	
	Ecart type		,452	
	Minimum		4	
	Maximum		5	
	Plage		1	
	Plage interquartile		1	
	Asymétrie		-1,327	,637
	Kurtosis		-,326	1,232
سرعة الرد على طلبات الإقراض	Moyenne		4,92	,083
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,73	
		Borne supérieure	5,10	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,96	
	Médiane		5,00	
	Variance		,083	
	Ecart type		,289	

	Minimum	4	
	Maximum	5	
	Plage	1	
	Plage interquartile	0	
	Asymétrie	-3,464	,637
	Kurtosis	12,000	1,232

a. وضع خطط وقواعد احترازية أكثر فعالية لمواجهة الخطر est une constante. Elle a été omise.